ضوء شرح المصباح کوع

فی النحو للشیخ محمد بن احمد الاسفرائنی

تصحیح السید انور علی

سنہ ۱۲۸۳ طباعت

مولف مصباح سید رضی علم الہدی

إن الله على كل شيء قدير

بعونه وحسن توفيقه قد حلى بكسوة الطبع الشرح النافع المصراح

المسمى بضوء المصباح

للإمام المفخم والأستاذ المعظم المنتهي بالمعقول المشهور محمد بن أحمد الاسفرايني صاحب اللباب تغمده الله بغفرانه

في المطبعة الأحمدية باهتمام آغا جان الأحمدي



بسم الله الرحمن الرحيم

ان احق ما يتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر ويتوفر على نشره السنة البادي والحاضر حمد الله سبحانه وتعالى على زواهر اياديه التي اشرقت في ظلم الدياجير تباشيرها واصباحها واستنارت على صفحات الايام غررها واوضاحها حمدا يرتبط اصناف العتيد من انشوطتها ويمتري اخلاف المنايه من لواحقها ثم الصلوة على المستقل باعباء الرسالة المتوشح برداء المجد والسيادة محمد المبعوث من البطحاء المعجز بفصاحة

مصاقع الخطباء، عن نوحه كل منطيق شقاشقه الهادرة، وفت
في عضد كل مطيق حقائقه النادرة، وعلى آله وصحبه مصابيح
الظلم ومجاديح الكرم، أما بعد فإن نوع الأدب على كثرة شجونه
وتشعب فنونه نوع يأبى عن الطلبة مرامه وتستعصي على زمامه يعطس
بأنف شامخ من الإباء، وينبو بعطف جامح من الاستعصاء، على
أنه في زماننا مطموس المعالم مخفوض الدعائم عفت رسومه
واندرست صواه وانتكثت مرائره وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانه
وتضعضعت أركانه وأنشر على الدروس رسمه وشفي لم
يبق من حزبه الأقوام بمبلج عجز كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا
أنيس ولم يسمر بمكة سامر، قد أبا الحداثة وعنفوان الصبا النقف على سو

من طالبيه واحتف بي جم غفير من منتحليه مع قلة بضاعتي
في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة يظنون وبعض الظن إثم
أن عندي صبابة من أقداحه أو وفور سهم من قداحه بل يتبارون
على الاختلاف إليّ ويتهافتون للاقتباس بين يديّ ويتواظبون
على الاعتكاف حول بيتي أبداً ويكلّ أرّامها ولداً يركبون كل
صعب وذلول في تحصيل مرامهم أي ركوب وشمّر ما جنحهم والى
مجنّة عرقوب قد ولجوا على تواقع الاقتراح واستفوا
بالإبرام والإلحاح أن أجمع لهم مجلّة في صنف الإعراب أشتمل
ما يفتقر إليه من الفصول والأبواب فلثبت عند إليهم العلة بأنواع
واعتل عليهم بالأوتاد والأجلة وأخادعهم عما لووا إليه

اخادع الالتماس واواعدهم من يوم الى يوم مضى اخماس
بالاسداس علما مني بان دون مرامهم خرط القتاد وتجشم عرق
القربة منه بالمرصاد فلما لم يرتدعوا عن سوء الظن ولم اجد بدا
من تحقيق امالهم وتحققت كاتب شطر مطالبهم وتوجهت تلقا
مدين مآربهم وكتبت في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من
القواعد ما يفتح الغلق وضبطت من الشوارد ما يسيغ الا ان العوائق
عاقتني عن تنقيحه وتشذيبه والربا بطئني عن تنقيحه وتهذيبه فلم
انقد السواد ولم انتقد منه ما انا وقد سؤال الانتساخ صوره مم اقلا
وسئلوا واستعجلوا قدرهم فامتثلوا وطار الاجزاء فيما بينهم
يتداولونها ويتخاوفونها وشاع عوارض السقم والاعتلال فيها

الكلم عن مواضعه يتصحفوا في مبادية مقاطعه فمن متبصر فيه

بالزيادة والنقصان نقضا وهدما ومن مفوق نحوه اسهم القدح

والطعن الا وذم ما جزاء سنمار حين بنى الخورنق للنعمان وتلك

لعمر من خطيا لقمان فما حظيت بغير الابؤس من هذا العنا

ولا حليت الا بمن لا ادين من كل كسين عق ولم ازل احل

نفسي بان ارأب ما انشعب من صدوعه وانفطر واقوم ما انعرج من

لعوبه وانا امر وجيها قد انهمز الفتق واتسع على الراتع الخرق و

من لي بسكر هذا الجرف الهائر وتظليل لحم بالاثلاث في الهواجر وقد

ضيعت اللبن في الصيف سبقت قوارع العذل مضار السيف فتركته

بغرمه وطويته على غره وهل جزاء ان ورد ما قل من الفضا وقلا على محيط

الافاضل حضرة مولاي الشيخ الامام ملجا الانام كاشف الاسرار

والحقايق منشي اللطائف والدقائق ناشر اردية المعقول والمنقول

عامر ابنية الفروع والاصول مهد لقواعد العقلية مبين

الاحكام الدينية برهان الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين

وارث الانبياء والمرسلين قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى استاذ

علماء الدنيا لازالت رباع العلوم بلطائف نكته ماهولة وارحام

الحكم بعواطف فكره مبلولة غنيت بحر مناقبه عن شم النسيم

وكبر عمر مأثره عن طوق التقليب والتوصيف بل الاوصاف

تتضاءل دون جنابه والالقاب تتزين وتتحلى حتى سعى ما ان مدحت محمدا

بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد فلحظ الي بعين الاعظام والاجلال

على جناح الاكرام والاسبال وتواتر على شوارد فوائده

تناثر على انثر قلائده فكنت اهتدي بانواره واغنم من نثار

عباره واستشرف الى روائع فقره واستطلع طلع ابكار فكره

وانشد مفقود بدائع حكمه واظفر بمنشود من جوامع كلمه

اوابده بمن ليس له الذ بهن فؤاد ولم ازل التقف من لفظه

ماهو اللؤلؤ المنثور والاري المشور والسحر الحلال والماء الزلال

الى ان اشار الى ان اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب

وانتحل مافيه وامتخض زبدة معانيه والتقط روائع

نكته وعيونه واقتلذ الاناسي من عيونه مستمرا على

وتيرة الايجاز والاختصار صادفا لوجهي عن

الاطالة والاكثار مصرحا بمحصل الكتاب معرضا

عن التعرض لما ليس من مسائل الكتاب

فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد واشتر

في مطاوعته علاوة الجد والاجتهاد عا

تصديت لتسويد هذه الاجزاء قصيرة عن طويلة

تلبية لدعوته واوفدتها الى حضرته لتكتسي

من ميامن قبوله بين الاقبال وتربي

من ملامح نظره برداء العز والجلال

والله ولي التوفيق وبتحقيق الامنية

حقيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه وهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما ادخلت الفاء في الخبر كراهة ان يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها احدا

فى كلامٍ مُستانفٍ من غير ان يتقدمها كلامٌ ومنه ما يأتى
فى اوائل الكتبِ وبعدُ من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف
منه المضافُ اليه ويُبنى على الضمِّ ويسمّى غايةً وههنا لم يحذف
منها المضافُ اليه فلم يُبنَ وتُرِكَ منصوبًا على الظرفيةِ
والعاملُ فيه امّا عند سيبويه وجميع النحويّين لانها نائبة
عن الفعلِ تعملُ فى الظروف خاصّةً ولا يجوز ان يعمل فيه اردت
على معنى اردتُّ بعدَ الفراغ من حمد الله ولا لمظنّهُ على معنى
اردتُّ ان المظنّهُ بعدَ الفراغ من حمد الله لانّ انّ تقطع ما
بعدَها عن العملِ فيما قبلها نصَّ على ذلك سيبويه فلم يجز
فى امّا اليوم فانّى خارجٌ ان يعمل فى الظرف خارجٌ ويجوز
جعلُه منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممّن يمنعون تقديم
معمولِ انّ عليها فهم لتقديم معمولِ معمولها عليها امنعُ امّا اذا
قلتَ امّا اليومَ فانا خارجٌ فانتَ فيه بالخيار ان شئتَ
اعملتَ فيه امّا وان شئتَ اعملتَ خارجا لعدم المانع
وامّا اذا قلتَ امّا زيدًا فانا ضاربٌ لم يعمل فى زيدٍ الّا ضاربٌ

اما لا تعمل فى المفعول به واذا قلت اما زيدا فانى ضارب فالمسئلة ممتنعة
عند جميع النحويين الا عند ابى العباس المبرد فانه اجاز نصب
زيدا بضارب وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه
وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه ايضا ولعل قول ابى الدرداء
اما بادئ بدء فانى احمد الله مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب
بادئ على الحال من الضمير المستكن فى احمد والعامل فيه هو احمد وقد
عمل مع وقوعه فى حيز ان فيما تقدم عليها ولا يمكن ان يجعل العامل
فى الحال اما لانها لا تعمل الا فى الظروف وفاقا ولا عامل
مانع اخر وهو وقوعه فى حيز ان وشئ مما فى حيزها لا يتقدم عليها
قوله جاء النحو فى الكلام كالملح فى الطعام وجه التشبيه بين
الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما
فان الملح ان استعمل فى الطعام صلح والا فسد وكذا النحو ان
استعمل فى الكلام نحو عرف زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول
صلح الكلام فصار منتفعا به فى تفهيم المراد واذا لم يستعمل فلم
يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به

وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له
لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى المفعول
على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط
الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل
والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون
الصفة لكونه نكرة وتقديره الانفصال معنى لا يقال اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال
او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد
معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر
نحو زيد مالك العبد كانت الاضافة حقيقية والمعنى
ههنا على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام
شئ قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث وقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما
نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في الحال او الاستقبال

لما عمل على الفعل وقد عمل ههنا فيكون بمعنى الحال او الاستقبال
فيكون اضافة لفظية فى حكم الانفصال ولما قلنا انه قد
عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من
افعال القلوب المستدعية لمفعولين الممتنعة من الاقتصار
على احدهما وقد عمل فى الثانى وهو اما الكاف حذف فى قوله
كالمنلح ان جعلناه اسما واما الجار والمجرور مع المتعلق به
المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة نحوى الكلام واذا
عمل فى الثانى عمل فى الاول والالزم الاقتصار على احدهما
وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا فى الاول وان تكون
الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق
مثله فى قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق و
الكاف منصوب المحل على الحال من النحو دون المفعول
الثانى فيتأتى لك جعل اضافة محضة معرفة قلت يمكن
ان يوجه الكلام على هذا ولكن التزامه يكاد يعسف من

والانتصاب جاعل على الحال او على المدح و
الارتفاعه على انه خبر مبتداء محذوف وجه
قوله مويدي الاسلام مويدي مجرور على الوصفية
لاصحابه واسم الفاعل ههنا تعرف بالاضافة لكونه بمعنى
الماضي قوله لازال كاسمه مسعوداً هذه الجملة مع
سياقها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها
من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبر لازال و
مسعوداً ابداً منه اي لازال كائنا كاسمه او مثل اسمه
مسعوداً قوله لما استظهر مختصر الاقناع اي حفظ وقرأ
عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهو مضافة
الى الجملة بعدها والعامل فيه اردت اي اردت تلميظه
وقت استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة
المحل على الخبرية لان الولد الاعز مراد مني تلميظه
اومريد انا تلميظه واضافة المختصر الى الاقناع ليشبه
ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي المخصوص

بهذا الاسم كما فى قوطم وسرنا ذات مدة اى مدة مخصصة بهذا
الاسم والضمير المجرور للمتصل فى حفظه جاز ان يعود الى الولد
من اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى بحفظه
اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول وذكر الفاعل متروك **قوله** واحاط بمفرداته حفظاً
واتقن ما فيه من النحو معنى ولفظاً انتصاب حفظاً على انه تميز
اى احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظاً اى اتقن
معنى ما فيه من النحو ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيوناً وما اسم موصول والجملة الظرفية اعنى فيه صلته لمن
حصل او كان ومن النحو بيان له وانه اعنى من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن فى فيه
والعامل فيه اتقن والظرف المستقر اعنى فيه فكان المعنى اتقن الذى
حصل فيه وهو من النحو وانه اعنى من النحو وان كان حالاً الا انه
يغنى غناء التميز فى دفع الابهام لكن من فيه ههنا للبيان فان قلت اى
فرق بينه فى دفع الابهام ههنا وبين التميز الذى بعده اعنى معنى ولفظاً قلت

الابهام الرافع اياه من النحو هو الابهام الكائن فی مضمون الاسم
الموصول والابهام الرافع اياه التمیز هو الابهام الکائن فی
مضمون الجملة اعنی نوع الاتقان علی مفعوله لان اتقان الشئ
قد یکون باتقان لفظه وقد یکون باتقان معناه وقد یکون باتقانهما
جمیعًا الی غیر ذلك من المحامل فاذا قیل معنیً ولفظاً ارتفع الابهام
وتبین المراد قوله ان ألمظه ای أطعمه واذیقه والتلمیظ تتبع اللسان
بقیة الطعام فی الفم وقد یکنی به عن الاکل لانه من روادفه
وتوابعه قوله والحبر المدقق الحبر فی الاصل واحد الاحبار ثم قیل
للرجل العالم بتحبیر الکلام حِبر والفتح والکسر لغتان فیه کذا ذکره
الجوهری فی الصحاح قوله من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل
علی الحال من فاعل یعلق وهو الاسم الموصول اعنی ما فیما یتفجر
منه ولا یجوز ههنا ان یکون حالا من الضمیر المتصل من لان شیئا
مما فی حیز الصلة لا یتقدم الموصول قوله فوجدت اکثرها تعاورا
بین الائمة التعاور التداول اعتوروا الشئ وتعاوروه ای تداولوه
فیما بینهم وانتصابه علی التمیز قوله کراهة ما فیها من الایشاد المعاد

انتصاب كراهة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول
وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ما فيهما قوله ونفيت عن كل منهما
ما تكرر اي عن كل واحد منهما والتنوين عوض عن المضاف اليه كما
في قوله تعالى وكلا آتيناه حكما وعلما وما فيما تكرر مصدرية
والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة
لان المنفي هو التكرر دون المتكرر قوله استثقالا للمعاد واستقلالا
للمفاد انتصاب استثقالا واستقلالا على انه مفعول لهما ولانتصابهما
على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا ايضا وجه واراد بالمعاد التكرار
وهو بمعنى المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم والمفاد اسم مفعول
والمراد به الصبي المقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد
منه فاللام للجنس قوله غير مدخر فضل النصيحة انتصاب غير
على انه حال من ضمير المتكلم باستصفيت ومدخر من الادخار بالدال
الذال المدغم فيه المنقلبة عن تاء الافتعال ومثله اذكر واذ
وقد حكي ايضا فيه البيان مدخر واذدكر قوله الا ما اذا او شاع
محل ما الموصولة اما منصوب على الاستثناء او على البدل من ذكر شئ

اى لم اطو الا ذكرها اذ ربحذف المضاف واما مجرور على البدلية
من شئ او من مسائلها ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل
بالمسائل لفساد المعنى وكذلك محل ما فى قوله الا ما كان بالزيادة
حريا منصوب على الاستثناء او على البدلية قوله وليستفى مغانم اثاره
اى ليغتنم والمغانم جمع بمعنى الغنائم واضافته الى الاثار من باب خاتم
فضة اى مغانم من اثاره لان الغنائم هى الاثار اى الثمرات الحاصلة منه
قوله وكسرته على خمسة ابواب اى طويته او جعلته مشتملا عليها اى المختصر
وهو مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمهما اليه للوقوع والانقضاض

الباب الاول فى الاصطلاحات النحوية قوله

كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهى كلمة كل ههنا غير واقعة
موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف
والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتملا على قيود
القيد الاول كونها ملفوظا بها وقد احترز به عن الدوال الاربع
المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعانى التى هى الاشارة والعقد
والنصب والخط وقد اعترض عليه بان المنوى فى زيد ضرب كلمة بالاتفاق

وليس بملفوظ به فاجيب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة
وما كان ملفوظا به حكما وللنوى فى زيد ضرب ان لم يكن
ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه
وصحة تاكيده والعطف عليه وغير ذلك نحو ضرب هو وعمرو
نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة القيد الثانى كونها دالة
على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة فى كونها لفظا
وذلك نحو جحب ومهب وجبق ومسق مثلا وغير ذلك من الالفاظ
اللاتى لا معنى لها ثم ان كلواحد من القيدين اعنى اللفظة والدلالة
ليشبه ان يكون كلواحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذى لا يشاركها فيه القيد
الثالث كون ذلك للمعنى الدالة هى عليه مفردا وقد احترز به عن
مثل الرجل فانه يدل على المعنيين التعريف والذكورة مع الوحدة
فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشرى فى حاشية الكشاف
قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء فى لفظة
قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم والصاقه به

ومجاوزة العامل اياه اليه قد تنزلا بمنزلة لفظة واحدة بحيث
يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله
لفظة فلابد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم
سيضرب ضربت ضربا ونحوها مما يجري فيه الكلمتان مجرى كلمة
واحدة فان قلت اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في
اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا
مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد و
لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين باعرابين
للمضاف وللمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله الكلمة الواحدة
لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان معناه
متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ ممكن فلا يكون التعرض
لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلابد من التاء الدالة
بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله وقول من قال ان
الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو منطوي على معنيين احدهما
المعنى المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف او التنكير

الطاريان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير

وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا

تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان فى اجزائه واما الذى يفهم منه

من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع

ولا كلام فيه فان قلت ليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد لتنكير

القائم فى معنى اذ التنكير فى الاسم الواحد يقتضى الافراد فانه

اذا قال على معنى بالتنوين علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحد

قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اى لا ينقسم

اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى وقد يكون مركبا كما اذا انقسم اجزاء اللفظ

على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان

ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه عن مثله لا سيما

وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة

بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم

ميشوم للمشئوم وهو ضد الميمون وغير ذلك مما يحرفونه

ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن نحو اخ فانه يدل بالطبع على وجع

لا بالوضع ولذا اخ اخ فانه يدل على السعال بالطبع ايضا
لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل ان يقول
على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على
معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت على
معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع ولا سبيل
الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين
الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب
ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم عنه المعنى لكن
تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال الخطاء ولما كان الفهم حاصلا كانت
الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله
دلت على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة
في هذا التعريف قوله فهي كلمة اذ دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه
وقع خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط والمبتداء اذا تضمن معنى
الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا

صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى انث الضمير المستكن في دلت لكان لفظ كل مذكرا اعتبار المعناه لانه ابدا يأخذ حكم المضاف اليه فدخلت الفاء في الخبر ايذانا بان استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة انما هو لسبب دلالته على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما هو لسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق قطعا ولو ترك الفاء في الخبر لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبيب قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها الى الثلثة قوله وهي على ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه الحصر ان يقال كل كلمة اما ان يكون لها دلالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة او لم يكن

والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون بحيث يكون له اعراب بوجه
ما اولم يكن والاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا
كل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها اولم تكن والثاني هو الحرف
والاول اما يقترن باحد الازمنة الثلثة اولم يقترن والاول
هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي تتم الفائدة
به فيلزمهم ان يعد والاسماء الموصولات من قبيل الحروف
لان الجواب لا يتم بها قوله فالاسم ما جاز ان يحدث عنه
عرّف الاسم بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء
ما لا يجوز الحديث عنه كاسماء اللازمة للظرفية زاد قوله
او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء
اللازمة للظرفية مثل متى حيث فانهما وان لم يصح الحديث
عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت آتيك
متى طلعت الشمس كان في معنى آتيك وقت طلوع الشمس
وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان
جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت

الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
مطلقا مما يستشفه الضعف من وراء الاعراض باحل الشئين
فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا
بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان مقيد
بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشئ مخبرا عنه
مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا
فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت
معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد المذكور فقد اشتمل معناهما
على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انهما في معناهما
قلت فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها بجميع
على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل
ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى نوعين
عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما
لا يقوم بذاته سواء كان معنى وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل
ومن علامة اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما اختص

بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف ممتنع الا فى الاسم لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف واما قول الشاعر قوله وليستخرج اليربوع من نافقائه * ومن جحره بالشيحة اليتقصع * فلا يعتد به لقلته وندرته والذى شجعه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآهما فى الصفات بمعنى الذى نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر معانى الافعال التى لا تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء لعدم مجئ فعل لفظا او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التى لا تكون الا فى الاسم وهو الجر لا يقال ان الجر قد يدخل فى الفعل لوقوعه مضافا اليه لاسماء الزمان نحو قوله يوم يقوم زيد فيقوم فى محل الجر وان اردت صورة الجر فهى ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم

يكن الذين كفروا الآية فانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلثة
ان يظهر صورة لا تقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا
ولا يظهر صورة كالامتناع حرف الاعراب عن الحركة نحو مررت
بقاض وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اى كان فى
محل لو كان فيه غيره من المعرب لظهرت تلك الحركة كقولك مررت
بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع
الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث لانهم حملوا على
مثل من وما والذى غيرها بانه مبنى مع كونه البتة مرفوع المحل
او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية وكذلك
الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص
لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل فى الكلام اما فرقا
المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد واحمر وذلك
لا يتصور الا فى الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة كما
فى صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت
واذا نونت كان المعنى افعل سكوتا ما وذلك لا يتصور

ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو
اذ في حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت
ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور الا في الاسم
واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
في نحو قول جرير شعر اقلّي اللوم عاذل والعتابن + وقولي
ان اصبت فقد اصابن + فان الاصل عتابا واصابا
فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن + فان الاصل المخترق ساكنا ثم
لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين
مختص بالاسم اراد وابه الثلثة الاول دون الاخيرين فقوله
والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل
حدا وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره هو
ما دل على اقتران حدث بزمان معين واما العلامات
فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع

للماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة اى قرب حال
القيام الى الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق او للتحقيق نحو قد يعلم الله المعوقين وهو مختص
بالفعل فيمتنع دخوله الا على الماضي وللمضارع ومنها حرف
السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا
للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل بل دخولهما ايضا
ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة
تسويف وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يخرج
انما اختص دخولهما بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل كاختصاص
الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة
المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا احترزنا بالبارزة
عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات
الصفا نحو زيد ضارب اى ضارب هو كما تقول زيد يضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالافعال ولم يتعرض المصنف
لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله وما اتصل

به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول
هذا الا الضمير البارز الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربنا صح
ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شئ بخلاف ما اذا قلت زيد
ضارب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شئ الا بالاصطلاح
النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شئ واما المرفوعة فقد
احترز بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا
وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة
فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند
الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه فانك اذا قلت الضاربك الضاربه
فالضمير هنا ضمير منصوب عنده على ما سيجئ من بعد لا يقال ان اسماء
الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هات هاتيا هاتوا
ونحوها لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر مسندة
اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك
وهنالك واولئك والتاء في انت وانما اسنادها الى الضمائر المستكنة
فيها ابدا لانها لو كانت ضمائر لفاعلها لوجب ان يكون اسنادها جميعا

اليهما كما فى الافعال واذا كانوا يقولون يا هولاء علم ويا قوم عرزو
ونحوهما فلا شك فى اسنادهما الى ما استكن فيهما
وكذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن وانما الحقا به الواو اشعارا
بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فصح الحاق الواو فى اكلونى
البراغيث وفى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على
احد التاويلات الثلث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة
واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة
وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا فى الفعل نحو نصرت ونعمت
وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل
الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة
المفتوح الاخر ويسمى الماضى وهو الدال على اقتران حدث بزمان
قبل زمانك وهو مبنى على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل
والاصل فى الافعال البناء لان المعانى الموجبة للاعراب
اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحرى
يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة وان كان الاصل فى البناء

السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في نحو مررت
برجل قام كما تقول مررت برجل قائم ففضل بالحركة على الفعل الامر
الذى لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه فالحاصل ان المضارع لما
ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه آخر والماضي لما كان مضارعا
غير تامة لم يعرب لكن عدل عن اصل البناء الذى هو السكون الى الفتح
والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وهو السكون وانما
اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح
الا ان يعرض له ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعا ورمى الاصل دعو ورمى وقد ثبت في اصول التصريف ان الواو
والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا الواو والياء الفا والالف لا تقبل
الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت ضربنا وضربن وانما اسكن عند
لحوق هذه الضمائر لئلا يلزم توالى اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعنى الفعل
وفاعله لان الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجئ واما الضم فمع الضمير
ضربوا لان الواو اذا كانت مدة تجانس ما قبلها مضموما ابدا قوله والتاء ما يتعاقب له الزوائد
الاربع والمضارع وانما اعتقبت هذه الزوائد على المضارع لانه لما جعلت لغة الماضي للمضارع

من جهة للمعنى وجب ان يخالفه من جهة اللفظ ولما كان الفعل اما
صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن
الغائب فطلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو
عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف فحركوها
في الابتداء ليتأتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها أو
انا ولانها في الاصل اخف فاستوفى للمتكلم بالاخف ثم عمدوا الى
الواو فوجدوا زيادتها اولا يفضي الى الاستثقال لان الفاء
العاطفة يؤدي الى اجتماع الامثال وكان يشتبه بنباح الكلب نحو ووو وجعلوا
فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل
وراث ووجاه وجعلوها للمخاطب وللتانيث لكونها علامة للمخاطبة
والتانيث في الماضي ولم يكن الفرق هنا باسكانها في حال الموضعين
لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس
الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولم يمكن كسرها ايضا

لان ذلك يلتبس بلغة من تكسر حرف المضارعة فيقول تِعلم
بالكسر ثم عمد والى الياء فلم يجد واما نعا يمنع من يا ديها
اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل فوجدوا الباقي الحروف
بذلك الموضع النون لانها علم المتكلمين في الماضي ولموافقتها او
نحن ولانها اقرب الحروف شبها بحرف المد واللين لكونها غنة
في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة
المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد
عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد
الزمان الماضي فجعلوا الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة
للاحق **قوله** وسمي المضارع وانما سمي مضارعا لانه يضارع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة المعنى والاستعمال اما اللفظ فلموافقة
اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج اما المعنى فمن جهة احدها انه شائع
فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما

بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد تشابه الاسم في كونه صالحاً للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد شابه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد يصلي وزيد مصلي واما الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيداً لقائم وان زيداً ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه سمي مضارعاً واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى

قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص للحال يعني ان اللام في قولك ان زيداً ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال

فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك ولسوف أخرج حيا قلنا ان اللام
يفيد التاكيد والحال وفي الآيتين قد تجرد لمعنى التوكيد
ونظيره حرف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف مع
انه عوض عن همزة اله ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا
عنها معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين
حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا اقطع همزته
نحو يا الله قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة
الامر المخاطب توخذ من المستقبل المجزوم لانه لا مخالفة بين
صيغتهما الا ان تنزع الزوائد ثم بعد ذلك ينظر ان كان ثانيه
ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن
وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب
ومن تعد عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله
كل ما كان مشتقا على طريقة افعل اي تشتق من مضارعه كاكرم
افعل من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تؤكرم

بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فبقوا بالامر على الاصل تفاديًا
بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه من المزيد فيه
وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارًا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو أأكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على
وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني
على السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبق الاشارة
اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني
على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة
بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان اصل
افعل لتفعل عندهم كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام
جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف
المضارعة تفاديًا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع
فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابدي بها واصحابنا

ذكروا بان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف
المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة
عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله فبذلك فلتفرحوا
وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة متحقق
في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب
منتفيا وهو المطلوب **قوله** والحرف ما جاء لمعنى ليس معنى اسم
ولا فعل اعلم ان الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة
لمفهوماتها على الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا يحصل
على الانفراد الا ترى لا يتوسط بين الكلمتين وعلى هذا سائر
الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء
والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج في تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعاني
ولكن عند انضيافها الى الاسماء والافعال ولا يدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال الاشتمال

واو قع على هذا سائر الحروف فهذا معنى قوله والحرف اذا

لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كل واحد

من هذه الثلثة يسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسمان او اسم وفعل

وافاد اسميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما

يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد

وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخر على

وجه الافادة التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد

لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا

بين حرفين ولا بين حرف واسم ولا بين حرف وفعل لما عرفت ان دلالة

الحرف ليست دلالة الاستقلال وانما هي عند انحيازها الى الاسم

والفعل والاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم

هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى والنسبة

فالاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين اسمين بشرط ان

يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور

بدون المعنى النسبي وهذا معنى قوله ان الجملة لا بد

من ان يكون فعلا او في معنى فعل وقد نصّوا على ان زيد اخوك
في تاويل مواخيك وعمرو غلامك مأوّل بمملوك فمن هنا
عرفت ان الكلام يفتقر الى شرائط احدها التاليف تحقيقا
او تقديرا نحو زيد قائم واقوم تقديره اقوم انا والثانية كون
ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك
التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة وا
اعني التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد وغلام زيد والرجل الذاهب
فقوله اذا ائتلف منها اشارة الى الشريطة الاولى وقد
احترز به عن افراد الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة
الى الشريطة الثانية وقد احترز به عن الاقسام الاربعة ا
اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز به عن
التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد يطلق
على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين فقوله والجمل اربع
عرفت ان الكلام والجملة لا يتأتى بدون الاسناد فقوله ان المسند والمسند اليه
ان يعرض لهما مانع عن صلاحية السكوت عليهما بجعلهما جملة اخرى وقد لهما

الجملة الشرطية نحو ان تأتني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون للمسند موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم وقائم زيد والاول اما ان يسند المسند ظرف او ما جر مجراه اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني اسادمسد الفعل لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء التي هي المبتدأ والموصوف والموصول وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او عتمد والثاني لعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف هٰهنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لاسيما اذا اعتمد وقد تقوى بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاء الذي في الدار غلامه

ومررت برجلٍ في كمّه كتابٌ ولقيت زيداً وعليه جبة وشيء هو

في الدار اخوك وما فيها ابوك واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد

على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثاً

او غير حدثٍ والثاني لا يعمل في المظهر بعده عند اصحابنا رح

بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضمير وهو مع

ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع

مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع

خبراً له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله

اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطوا لاعمال

اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش منا في السليين

في اعمال الظرف واعمال الصفات من غير شرط اعتماد هذا

اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدثٍ فان كان

حدثاً فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه ايضا وان لم يعتمد

الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف

ومنه قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض لان التقدير

وقوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء اذا التقدير قيامها
وعند الخليل لا فرق بين الحكم وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع
هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا
تلخص هذا فنقول عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين لا
وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه
من ضمير المبتداء جملة ظرفية عندهم لكونه متاولا بالفعل
نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة
للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة و
كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح المجموع
او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا اشتباه قوله وكل منها تقوم
مقام المفرد فتكتسى اعرابه اعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام
المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد القائم هي مقامه و هو
المعنىٰ من قوله فتكتسى اعرابه وذلك يحكم الاستقراء في ستة مواضع
احدها خبر المبتداء وذلك نحو قولك زيد ذهب ابوه وزيد اخوه ذاهب
وبكر امنعطه يتكرك وخالد في الدار قولنا الا جملة في عند بنا اصحابنا رحمهم الله

لسده مسد استقر او حصل على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين
لان التقدير فيه اسم الفاعل عندهم انه مع الضمير بمنزلة الجملة
على ما سنبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها
الخبر في باب ان نحو ان زيدا ذهب ابوه وابوه ذاهب وبلغني
عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسد جاءني زيد لكن عمرا
لم يجئني وليت زيدا ان تاته يكرمك ولعل زيدا في الدار ثالثها
الخبر في باب كان نحو كان زيد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه
يشكرك او امامك فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها
المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام ابوه على قياس
ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتدا وخامسها
صفة النكرة نحو مررت برجل يعجبني كرمه او ابوه كريم او ان
اعجبك حسنه او في جيبه شرف والجملة لا تقع الا صفة للنكرة
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة
لكونها خبرا اشانعا كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة
وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لاستغنائها صاحبها

عنها وشبونها له في حال دون حال ومجيئها فضلة ابدا لم يحتمل
بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان لا تولى
وشيجة الاشتباك بينهما مزيد ربط وذلك عند كونها جملة
واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا على النسبة
وتعلقها بصاحبها معنوي لم تفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال
اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال يليق بابه اما الاصل فهو
ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدوث التجدد اللهم الا في الحال
المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا تنحرف بها عن ذلك الاصل
الا بتاويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يكون مثبتا لفظا
بدون حرف النفي فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا
في الالفاظ العامية وكلام المولدين بل يقال غير راكب ثم ان
الجملة الواقعة موقع الحال متى سيقت مساق هذا الاصل والنهج
جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين
صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الاصل والنهج فانها
تتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حتى اذا تمهد

هذا فنقول ان الجملة الاسمية يجب ان تصل بما يدل على
الربط وهو الواو والموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو
اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الا
العام مقيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاء زيد وغلامه
راكب وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع
عوده على بدئه ونحو قول الشاعر شعر ولولا جنان الليل
ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق • وعلى هذا اذا كا
منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو ههنا لانحرافها عن
اصل الحال وعن نصبها في الاستعمال جميعا اوجب اللهم الا ان
تكون الحال موكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى ذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تامة التعلق بصاحبها بل جارية مجراه في المعنى فتخلل الفاصل
ههنا كتخلله بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا تخلو فعلها
من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا ياتي وقوعه في
هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره فالكائن

مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا

فهو وارد على اصل الحال ونحوه فلا يجوز الواو نحو جاء الا

نقاد الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران

لوروده على اصل الحال دون نحوه في الاستعمال نحو جاء

زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك لسوغ الا

لانحرافه عن نحوها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة

مثبتا او من حرف النفي اذا كان منفيا نحو جاء زيد قد

ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم

اي قد حصرت صدورهم وعلى هذا قولك كنت قد اسعى في

كذا ما كان يغنيني السعي او وما كان واما الجملة الظرفية فالظرف

فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه

او في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لانجرافها

في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه

الاشارة وذلك نحو جاء في زيد على فرس اما الثاني فسائغ فيه

الواو وتركه نحو جاء في زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف

لما بينهما من شبهتي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى
واما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا
يقال جاءني زيد ان يسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك
تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء
زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية ولعل السر فيه هو ان الجملة الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضية لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان
يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة
فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده
مما هو في صلوحه لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من
الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في
موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها
قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان يبرزوها في معرض الاسمية
التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال
ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان عطف عليها ما يناقضها او لم يعطف

مستمر فيه نحو اتيك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان ا
من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط
بل يحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في
نحو قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون وقوله تعالى
استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو
نحو اتيك وان لم تاتني اكرمتك ان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس
بالشرط حقيقة وقد ذكر الجاجرمي في مسائل العشرين باب الواو
هذا للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير اتيك
ان اتيتني وان لم تاتني واكرمتك ان اهنتني وان لم تهني محتجا
بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر
فان الجملة المصدرة لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنه معنى
الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا
جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا لانسلاخهما عن معنى الشرط
فليجز في الواحد على ان قوله ان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع موقع
الحال ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل ومنه الكنا

وهي رأيت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدر الصيد به غدا

كما في قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين

رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير ولا يحلق و

يقصر عند الدخول بل عند الخروج فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه

حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف رحمه الله

ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر وهي كالمتفرعة

عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمته زيدا عمروا

شرف ابوه او ابوه شريف او ان تاته يكرمك او عنده مال ومنها

خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه على قياس ما تقدم

ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم على

قياس ما تقدم ويجمع هذه المواقع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع

موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدا قبل دخول العوامل اللفظية او

بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف

اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد اذ الخليفة عبد الملك

وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه المواقع هي الجملة الحقيقية

التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان او المكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة
الحقيقية لا تقع مضافا اليها لاسماء الزمان والمكان ولهذا قالوا
المضاف اليه في مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون
الجملة قوله ويكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول والسبب في اشتراط الضمير
في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة
التعين عما قبلها بالكلية فلا يصلح وقوعها خبرا او وصفا او حالا
له فان قلت هذا ينتقض بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك
والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو قوله تعالى
قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من
الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد نقضا علينا اما الاولى فلان
الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة لا تنفك
عن ضمير ذي الحال بحال فلا تقول جاء زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة
الحالية الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية
فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون

واقعة موقع المفرد فالحاصل انا لما حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد
انما هي الواقعة في هذه المواضع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع
في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة
الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينهما الا ترى
انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك في هذا الحال والظرف
لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشأن فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها
عبارة عما كنى عنه بالضمير وبيان له فهي في المعنى فجرى مجرى قولك
اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما قوله وستر ذلك
لنا هذه الاشياء الستة لا تفصيل فنوع الجملة هنا اذ ليس في الكتاب منه
اثر فهذا الذي بسط من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع وقد نبهت
هنا على رموز حكاه عنه المنتجب هو عنه قوله فصل الاعراب ان يختلف آخر الكلمة
باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يتبين المعاني ويوضحها وهو ماخوذ
من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد ولم تعرب
لم يعرف استعجب انت من حسن زيد ام نافي احسانه عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من اوصافه

واذا رفعته ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه واذا جررته مع رفع
احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من قولهم
عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس
والفساد وانما جعل الاعراب اختلافا في اخر الكلمة دون اولها
واوسطها لان الاعراب علم احوال الكلمة ولا يحسن المصير الى الحال الا
بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف اخر الكلمة
باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في اخر من
ونحوه في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك
الاختلاف لا يكون اعرابا لانه لا بعامل لان الحرف لا حظ لها
في الاعراب وانما جئ بالحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين
قوله وما في اخره الف مقصورة لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم
المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح
الاخر او معتله فالاول يختلف بالحركة لفظا في الاحوال الثلث نحو
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون
اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لا

الحركة على الالف و ذلك نحو هذه عصًا ورايت عصًا و مررت بعصًا
والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة
في اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا في عصا و رحى
واعراب المبني محلي لا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم
بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان تحرك ما قبلها كالقاضي
والعمى فارتفاعه تقديري وكذا انجراره لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات
واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرتها
وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة و
ذلك نحو جاءني القاضي و مررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان ما قبلها
ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي و
رايت ظبيًا و مررت بظبي وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها
الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم في الاسماء المتمكنة
ان تنظر واو قبلها حركة وقلبهم واو دلو حقو في الجمع افعل ادل
ما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات الى اخره اعلم ان الحركات

التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون عنها
الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها
الاسماء الستة مضافة واعلم اولا بانها اسماء محذوفة الاعجاز
حالة الافراد فاصل اب ابو بعصي ليل ابوان فكان القياس
ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا انهم
حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوه فرقا بين
المنتسب وبين غير المنتسب والحذف بالمنتسب اولى لما فيه من النقل
المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير
المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم زال بعض النقل
اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه وقد صرح
فرد ما اخذ منها لاجل النقل واذا رد المحذوف ولم يتاطروا ان
يجعلوا اعرابها بالحركة لتعدد الواو ولاستثقالها عليها ولم يجعل الواو
الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها
بالحروف وتمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف وعلى ما
فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف ايقاعا للانس بها وانتساقا للطباع

قال قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع حدها لئلا يبقيا كالمبني

بلا نظير لهما في الآحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة

فرع الافراد فصار التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورأيت اباه و

مررت بابيه ولهم في ذلك التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في

الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرئ ثم سكنت الواو في حالة

الجر والرفع تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في الجر لوقوعها في الميزان

ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها

فصار اباه وثانيها انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركتها

وقلبوها الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبوها

الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبت

ياء لما ذكرنا ففيها النقل حالة الرفع والقلب حالة النصب والقلب والنقل حالة

الجر وذكر حجة في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو ان الواحد

من المثنى للمفرد على النصف من المضاف وكذا الحركات الثلث على النصف من هذه

الحروف لان الواو ضمة ومدة والضمة واو بلا مد وكذلك الالف والياء فلما اعربوا المفرد بالحركة لزم اعراب

المثنى والمضاف الزائد عليه بالحروف واعربوا على الحركات بشطر الحروف وخصوا هذه الستة دون سائر المضافات

للاضافة المحذوفة لما اخرجا كانها اطرد ردها الى الاصل فى
التثنية اعنى ابوان واخوان ولا يقال يدان الا فيمن يقول فى
الواحد يدى وفى العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافا بالحركة
مثلها مفردة ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول ابه وابه
واعلم ان هنوه وهنه لغتان مشهورتان وكذلك حموه
وفوه وفمه وفى الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر
وفى كلامهم قلت لبواب لدى دارها + تيذن فانى حمها
وجارها * وفى الحديث الاحمها الموت وقولهم ولصبح ظمان
وفى البحر فمه وفى فمه ماء وهل ينطق من فى فمه ماء واصل
فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياسى كما حذف حرف العلة
لمشابهتها فى خفائها اياها ولم يكن فى كلامهم اسم متمكن على
حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما
اضيف رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من جعل
الاسماء مقصورة فيقول اباه فى الاحوال الثلث كما تقول عصاه

ان اباها وابا اباها * قد بلغا في المجد غايتاها * وقول ابي
حنيفة رضي الله عنه لا ولو رماه بابا قبيس اردّ على هذا
ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم ليس ردّ حرف
العلة اذ لو ردّت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابيّ واخيّ ولما
لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردّت
فقيل فيّ وقد جاء فمي كما جاء فمه واماه وفانهما لا تضافان
الا الى اسماء الاجناس لظاهرة لانهما موضوعة وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس على ما سيجيء ونحو شعر صحبنا
الخزرجية مرهفا * ابار ذوي ارومتها ذووها * شاذ
والثاني التثنية والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل
وانما خصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان
الحروف ثلثة فاختص واحد منهما بهذا وواحد بذلك
واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو

بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص
الاخف بما هو اكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما
جعلا علامتي الرفع لان الواو وهي اخت الضمة فهي على الرفع ادل
منها على غيره فجعل علامة للرفع والالف لما كانت ضمير التثنية في
التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب
لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع
الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة اذ المناسبة
انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلا
الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر
لكونها اخت الكسرة وكسر ما قبلها في الجمع وفتح في التثنية فرقا بينهما وفتحها
اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع من
وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعل
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع المخصوص
بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه

اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التناسب
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة
يتم الكلام بدونهما بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو
ضربت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورايتك والرابع ان
الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان ا
من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا
في هذه الحروف هل هي حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف في
بمنزلة الدال المرفوع من زيد وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء
في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد واما النون فيهما
عوض من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت ما ذكرت ان الالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاحتاج [illegible] الى زيادة النون بدلا من الحركة
قلنا ليس [illegible] ان الالف بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال المتحرك بالحركة الضمية بل
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة [illegible] بالفاعلية وفي هذا الحرف دليل على اختصاص الحركة [illegible] دون حال
[illegible] الى زيادة النون بدلا من الحركة لا لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة [illegible] الاعراب [illegible] الجمع [illegible]

بينهما فانقلت اليست الغنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلنا
ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق
بينهما ثم الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين المعلين
والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها
حرف مبنى والاصل في البناء السكون الا انها قد حركت
لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن هو الكسر
لان حركة الساكن لا تكون الا بنائية فاوثرها ما هو العدم
الحركات من المعربات وهو الكسرة اذ قد وجد نا مالا تدخل
النوعين من المعربات وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع
بخلاف اختيهما فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها
قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم تضم لثقل الضمة وو
اخر وهو ان نون التثنية اما وقعت بعد الف او ياء مفتوح
ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها

اما التوالی الاجناس واما الخروج من الضمة الى الكسرة ففعلت تخفیفا

والثالث كلا اذا اضیف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى نحو

احدهما قول المتقدمین هو ان كلا وان كان اسما مفردا الفه منقلبة

عن الواو والیاء على اختلاف فیه فكان القیاس ان یبقى فى جمیع

احواله على الالف كعصاك وعصا زید الا انه شبه بالى وعلى

للزومه الاضافة لكنهما مما یدخلان علیه من الاسماء فقلبت

الفه یاء مع المضمر دون المظهر فتقول ان كلا اخویك فى الاحوال

الثلث وكلاهما فى الرفع اذ لا حظ لالیه وعلیه فى الرفع فیحمل كلا

علیهما فتقول فى النصب والجر كلیهما كالیهما وعلیهما وانما فعلوا ذلك

فى الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى یفتقران الى ما یدخلان علیه

وراوا الضمیر المجرور یحتاج الى ما یتصل به ولا یمكن ان یكون مبتدأ

به فلما دخلت الى وعلى على الضمیر المجرور كان الاول فى افادته

محتاجا الى الثانی والثانی فى وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا

تاما فصارا كاسم واحد فى ان كل الشطرین لا یستقل بل والثانی

فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر یستقل

يستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به اخوان ينصبوا علامة

يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل

هذا الياء لا توجد اصلا في آخر الكلم وانما توجد كثيرا في اوسطها

كسيد وميت وذيل وغيب ونحو ذلك اذا لم توجد الامتزاج

في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذه الاتحاد توجد مع جميع الحروف

الداخلة على المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة

ففعلوها لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني ما

ذكره المتاخرون وذلك ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى

فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة

الى المظهر حكم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين جميعا وانما

تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر

فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا

معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما

ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا و

ان قوله لفظا احتراز عن الحظ فان كلا ليس حكمه حكم العصا

حظا لان العصا لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفى الف كلا اختلاف فمن جعلها منقلبة من الواو يكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء وقيل انها فى حال الرفع تكتب بالالف وفى حال النصب والجر تكتب بالياء نضربها بعرق الى الياء فى حالتين لصيرورتها معربة بالياء فى الحالتين والف عصا تكتب فى جميع الاحوال بالالف قوله وليستوى النصب والجر فى خمسة مواضع قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظى النصب والجر فى التثنية والجمع السالم واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استووا فيه اطرادا للفرع وهو المونث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم تقم فيه العلة التى اوجبت الحكم هنالك ولهذا نظائر لا تحصى واما ما لا ينصرف فانما استووا فيه لانه لما منع الجر لشبه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخى والتشاكل واما التسوية فى الضمير بينهما فيجئ من بعد قوله

ومن قيام الحروف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون
في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها
لانه لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل
اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمائر بعدها اوجبت
كونها على جهة واحدة ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب
لانها في الحقيقة من نفس الفعل فلزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة
فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في
كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر فزادوا حرفا تشبهها
وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستأثروا
بها ثم حذفوها في حال الجزم كحذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا
على الجزم النصب لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا
ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل
المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم
وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها
مركبة منها على قول بعضهم وعلى كلا القولين فالمناسبة حاصلة وا

ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها محذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف في النصب تباتها في الرفع لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله والاسماء على ضربين الخ لما كان المعرب هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة اخره او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف وهو ما يدخله الجر مع التنوين وانما جعل التنوين علامة للانصراف لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين وغير المنصرف هو ما لا يدخله الجر مع التنوين

قوله غير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين

اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وقد كان التنوين علامة للتمكن ولا تمكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع وانما منع لمشابهة التنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول الالف واللام اعاد والجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا اثروا مع على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع الجر الذي هو بعض وجوه الاعراب وهولاء اثروا الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين

قوله وكان فى موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب
وقد قيل انه تسامح منه فى العبارة لان الفتح من القاب البناء
وما لا ينصرف ليس بمبنى فحقه ان يقال وكان فى موضع الجر
منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب
ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة
على المفعولية مخصوصا بها فاذا قيل الاسم منصوب
فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص بها
من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة
فى دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه
فى رايت احمد وضربت زيدا فلا يصح اطلاق النصب عليه
هى حركة قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة وذلك علم لم يكن فيها دلالة
على المعنى الذى لاجله سميت نصبا قيل كان فى موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا لم
الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان فى موضع الجر مفتوحا قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة
انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد تشابها الفعل بعلتان فى الاسم التام
لانه مشتق من المصدر على ما سياتى بيانه من بعد وكل واحد من هذه الاسباب ثان وفرع على اصل

اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لمجيئه في الاكثر العام مجردا عن الزيادة والمونث مع الزيادة فرتبته مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك دليلا على فرعيته وكذا الوصف لان معرفة حال الشئ متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب متقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد المفرد واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من حيث اياهما على ما سنبينه عن قريب قوله متى اجتمع في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف واما منع الصرف لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا الاسم قد دخله الفرعية من وجهين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متماثل بين الاصل والفرع فلم يترجح

بالسبب الواحد جانب الفرع على جانب الاصل فجذبه الاصل
لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه
سببان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فمنع الصرف
منه والله اعلم قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر اسماء خمسة
حالة التنكير انما منع من الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لا
السببين فيها اي واجد مكرر وراء التعريف اما افعل صفة فللو
ووزن الفعل الغالب لان افعل في الفعل الزمنة في الاسم واما
فعلان الذي مونثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارع
لالفي التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون
هنا زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثمه وان
مونث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى
كما ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمونثه نحو احمر وحمراء و
تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا
تجتمع مع الالفين ثمه فلا يقال سكرانة كما لا يقال
حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة

فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخرين من حيث كان مونثه من لفظه ودخلته التا فان سمى به لاسفر لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التا لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول نحو اُحاد ومَوحد وثُناء ومَثنى وثُلث ومَثلث ورُباع ومَربع الى عُشار ومَعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله اُولى اَجنحة مَثنى وثُلث ورُبٰع لانها معدولة عن اثنين واثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير موثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضية فبالحرى ان لا توثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالوصف بها يشبه الوصف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضية واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت

الوصفية لازمة لها فتوثر الا ترى انك لا تقول ثلث رجال

وانما تقول رجال ثلث فانقلت ما عدل عنه ثلث الضالا

الاوصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومعهذا لم

يوثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير

منصرفين للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية له قد لزمت

عند التكرير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فبا لجران يعرض

واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو

الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسمان واما ثلث فانه اسم مفرد

قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل

قد تكرر فيها يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية

الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الفرق

بين ثلث وثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث ممدودة

او مقصورة فانما منع الصرف منه اسما كان او صفة لان

الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في

طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل ضم اليه الف ابل الكلمة موضوعة عليه

مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه

فان قلت البتة التاء فى طلحة لازمة ايضا فما بالها لم تنزل منزلة

سببين قلنا انما لزمت التاء فى طلحة لبعد العلمية دون الجنسية

واللزوم فى حبلى وبشرى عند وضعهما فالالف فيهما كالحروف

من الكلمة وعلامة التانيث فى حمراء وصحراء هى الهمزة وهى الف

فى الاصل كما فى سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء

قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة وانما جعل الطرفة

منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا فى جمع صحراء صحارى

فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها

ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ايضا ولو كانت الياء الثانية

منقلبة عن همزة اصلية كما كانت الياء الثانية فى نحو خطية لوجب

ان يظهر الهمزة فى شئ من هذا النحو صحارى على مثل صحارء

كما ان اظهار الهمزة فى نحو خطيئة شائع كثير فان قلت

اذا كان علامة التانيث هى الثانية والاولى

ليس فى شئ من افادة التانيث فما معنى قولهم

الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما عبروا

عن هذين الالفين بالفي التانيث ذهابا الى انهما مذهب القمرين

الشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والجمع

الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه فقالوا

ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان

يقترن به سبب اخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن

به معنى هو كالتكرر له او تكرر على الحقيقة لانه جمع ليس على

زنة واحد كانه جمع مرة اخرى ثم قالوا ان الاصل هذا الباب

اساور واناعيم وسائر الجمع الذي ليس على زنة واحد مبني

عليهما والى هذا اشار المصنف رحمه الله عليه حيث قال كاساور

واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال كذلك لانهما

جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام و

اناعيم فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد

ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع

من الجمع مرة اخرى قوله وان كان الاوسط متحركا

كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج
عن مثال اقصى الجموع فاشبه الاحاد نحو كراهية وعلانية ورفاهية

قوله فان كان ثانى الحرفين بعد الالف ياء حذفتها فى الرفع والجر
ونونت الاسم واثبتها فى النصب بغير تنوين وانما نون نحو جوار
فى الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء فى مثل فواعل لانه جمع و
بناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء فى المفرد اجتزاء عنه
بالكسرة قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما
كان ذلك جائزا فى المفرد التزم فى الجمع كما ان باب سيد وميت
يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز فيه الا
التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت الياء حذفوا لازما خرج
الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سلام فصرف
واما فى المنصوب فلم يحذف لانك تقول سال الوادى ومررت
بالوادى ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادى
لان الياء مستحق الحركة فى حال النصب فيجرى مجرى
الياء فى ضوارب فيكون جوارى كضوارب فلا يكون

للتنوين اليه سبيل فوقه وستة حالة التعريف انما الصرف
الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية
واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا موثرا لكونها مشروطة بالعلمية
في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترطت فيها
العلمية لان الاسم العجمة اذا لحقها التعريب في حالة العلمية
كان ذلك فرعية العرب اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم واما
العجمة النكرية فلا يعتد بها ولا تمنع الصرف نحو لجام وفرند و
ان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما وضعوه فادخلوا
اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها
وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلى فعلان
نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا انكر صرف
لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف
كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف
نحو احمد وان جاوزته في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء
واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان تسمي باحمد بين الشيء بنصر وان

الصرف وكذا العدل ولو عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال علا عن علما وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا في النكرة وليس في النكرة شئ يسمى عمر وزفر واما زفر في قوله يا ابي الظلامة النوفلي الزفر فانه كزفر وليس معدولا فلو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذهب في هذا الباب لانه لم يوجد الا في الاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه علم عن علم معرفة فينصرف نكرة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف في المعرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان وان يكون لازما ولا يلزم الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف وتوجب لزوم التاء ولاعتبار لزومه صرف الصفات المؤنثة ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجد في بعض النسخ سلمة مكان

سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه قوله ولذا

الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى

الحرف نحو معدیکرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب

فان نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى

الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيجي ويجوز في

نحو معدیکرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا فيجوز في

الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم

قبيلة مثلا فيقال معدیکرب او کرب في الاحوال

الثلث قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة

الا نحو احمر وانما لم ينصرف نحو احمر اذا سمى به للعلمية ووزن

الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وعند

الاخفش ينصرف وحجة الاخفش ظاهر لان الوصفية قد

زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب احد واما حجة

سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصفية

ووزن الفعل فلما سمى به زال الوصف فلما نكر عاد الى

اصله الذی ثبت له من منع الصرف وان کانت الوصفية

زائلة ليجری علی الحکم الاصلی بعد ان دخله التنکير الذی

هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش فی المسئلة فسأله

عن سبب صرف اربع فی مورت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن

فقال لان کان فی الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحکم

للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنکير حيث کان

فی الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه

لا ينصرف نکرة علی ما سبق فاذا سمی به کان ابعد من الصرف

واذا نکر بقی غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتکرر واما فعلا

فعل فکاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصی اذا سمی

به فلم ينصرف لانه قد شابه الاعجمی المعرفة حيث لم يکن له فی الآحاد

نظير فان نکرته لم ينصرف ايضا فی قول ابی الحسن الاخفش

کما ينصرف احمر فی قوله بعد التنکير لان المشابهة

بالاعجمی بمنزلة السببين لان الجمع يقوم مقام

السببين فيکون مشابهته قائما مقام السببين

فاذا كان الامر كذلك يجب ان لا ينصرف عند التنكير على

ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة

الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابى

الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر اما

عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز

فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد وقد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ونوح ولوط

وقد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيها قاومت مقام

احد السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها

لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى

قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وقال ولما جاءت رسلنا لوطا

اما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع فلم يجئ فيه الا منع الصرف

لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان وذلك نحو ماه وجور في اسمي بلدتين

فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فان قلت لعل السكون قاوم العلمية فيجب

العجمة والتانيث لا اعتبار بهما بدون العلمية قلت المقاومة بعد ثبات الاثر

للسبب واعتبارهما فبقيت له العجمة والتانيث بالعلمية لا باثرها اما المؤنث الثلاثي

الرباعي نحو قدم اسم امراءة وذلك تنزل الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل على ان الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى حبلى حبلي وحبلوي بالحذف والقلب ولم يجروا في نحو حبارى الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امراءة وان سميت به رجلا صرفته لان الحركة وان تنزلت بمنزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم يوثر في منع الصرف مالم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم يرد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى ثبوتها في التصغير قديمة وعنيق فالحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما فيه التاء لانه يمنع الصرف وان سميت به رجلا او امراءة والثانية مازاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى لها التاء قبل العلمية

الا يرى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث
قبل التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه يمنع الصرف
اذا كان اسم امرأة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله ونحو
فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاول
التي بمعنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه
وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين
لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا
عن اجتماع الساكنين وفعال هذا مؤنث بدليل قوله ولانت اشجع
من اسامة اذ + دعيت نزال ولج في الذعر + وذكر الامام عبد القاهر
رحمه الله ان نزال عدل عن انزلي وانث الفاعل لقصد تانيث
الفعل كما انث الفعل لقصد تانيث الفاعل في ضربت هند
وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه يدل على معنى انزلي
ثلاث مرات جعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة
كذا دالة على قصد تكرير الفعل جمعه ثلاث مرات ونظيره ما ذكره
ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني

ونظيره القبا والمعنى الوى الوى قال فلما عدل عن انزلى استعمل
فى الكلام مونثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون
معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن
حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة
كفجار للفجرة وحماد من المحمدة وهو ايضا علم الا انه من اعلام
الاجناس دون الاشخاص وفى فعال هذه سواء كانت
معدولة عن فاعلة او عن المصدر لغتان احديهما وهى
الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتى فى معنى الامر حيث شاركتها
فى الصيغة فجعلوها مشاركة لها فى الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة
والثانية وهى التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية
والتانيث والعدل فاذا نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المونث
لما ثبت انه لا يوثر الا مع العلمية واللغة التى عليها استعمال الفصحاء
هى الاولى وعليها البيت لئن الشدة اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام وهو للجيم بن صعب فى امراته حذام
وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التى تختص بنداء المونث

نحو يا لكاع و ياخباث وهي الضامنية على الكسر لمشاكلته فعال في
الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا منه قول
الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوي + الى بيت قعيدته لكاع +
يجوز في السعة جاءتني لكاع الا ان تجعل لكعاء
علما لامراة تولية تعدل عنها هكذا قال الامام عبد القاهر و
انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه لانك ان نحو
خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف اشباه هذا بالنداء فلهذا
اختص بالنداء في حال السعة قوله وكل ما لا ينصرف اذا اضيف
او دخله الالف واللام انجر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة
او دخول اللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب
هو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة
ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه
فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين
لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور تبعية حال على قول من يقول ان الجر مقصود
بالمنع فانجراره هنا لوجهين هما احدهما ان تعالى القصد ان منع بعض مالا يكون في الفعل فمنع الجر نعم لا كله

يجرى اعرابه مجرى اعراب الفعل فى تعريته من الجر فى كل حال والو جه
الثانى ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف
خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون فى الفعل فاعيد اليه ما
اخذ عنه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يعد لعدم الامكان
لا يقال ان حروف الجر لا يدخل الفعل فكان يجب ان يعاد
الجر والتنوين لان الاضافة واللام اشد تغييرا للاسم من حروف الجر
لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تغير
فى معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان و
هو ان حروف الجر جاء لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت
بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكانت معدودة فى جملة الفعل من
جهة المعنى فتصير كانها لم تتصل بالاسم واما اللام فبخلاف
اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبنى نوعان لازم وعارض
اعلم ان الاصل فى الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعانى
الموجبة للاعراب عليه وانما بنى منهما ما بنى لمناسبة بينه وبين ما
لا تمكن له اعنى الحروف والفعل ثم ان الاسم المبنى اما ان لم يكن له حالة

الاعراب او كان له ذلك فالاول هو المبنى اللازم والثانى هو العارض وتعريف المصنف للمبنى اللازم بانه الذى تضمن معنى الحرف او ما اشبهه ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا لان المبنى المفرد المنفى بلا التى لنفى الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات لشبه الحرف ولا الصدر من المركب لشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس مبنى بناء لازما واسماء الافعال نحو هيهات وشتان تشبه الحرف ولا يتضمن معناه وهى من المبنى اللازم قوله كاين متى كيف وانما بنى اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت افى الدار ام فى السوق ام فى المسجد او فى غيرها من المواضع واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس فى الدار اجلس فيها وان تجلس فى المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال كان للمعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم

ولا يكون للمجازاة قوله اوما اشبهه كالذى والتى ستبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما تبنى اين كيف على الحركة والاصل فى البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين اختير الفتحة قوله والعارض خمسة اشياء المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يودى الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا فى حال النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبنى على الكسر ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة فانما يبنى لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبنى فبنى ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد توجهت بالخطاب اليه وانما بنى على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارض وبين ما يكون هو عريق فى البناء وانما بنى على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف اذا كان المنادى منكرا بنحو يا احمر ولا على الكسر للالتباس بالمضاف الى ياء المتكلم

المحذوف عنه اليا اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولو بني المنادى النكرة لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد عنه واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتناسب عمل لا وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الصدر منه لتنزله منزلة وسط الكلمة والعجز لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشر وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص ههنا واما نحو بعلبك فلا يبني منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو حيثك من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقدرا فيه والاضافة معنى من الحروف واذا ظهر المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن المضاف معنى وانما بني على الضم منه باقي الحركات على خبر المحذوف

الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلان الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر اتقاء عن المخالفة بين الحركة الاعرابية والبنائية قوله والمبنى اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبنيا وهما لا يكونان الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منه بني بناء عارضا وهو ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني لتشبهها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه رحمه الله عليه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء كما صحح نحو القود تنبيها على ان اصل باب يبوب وانما بني عند لحوق نون تاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة نحو لتفعلن فبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلمات الثلثة تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولة فيها وهو واقع كالفعل المضارع وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها وتكون ايضا واقعة كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكن الا ما تضمن منها معنى حرف الجزاء

واما ان تكون عاملة ولا معمولة فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي
والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان
لا تكون عاملة وتكون معمولة فيها وهذا القسم قد اهمل المصنف رحمه الله
عليه وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا ان يكون
عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل
واما الاسم المتمكن وكل اسم متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان
ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث
تقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال العلم لا يصح اضافته
البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم
قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي غر
المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما
يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة فانه لا يجر المضاف
اليه ولا ينصب تمييزا وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة معنى ان غيرا اي الاسماء المتضمنة

لمعنی ان تجزم الفعل المضارع وقد بنیت لتضمن معنی الحرف نحو

من تضرب اضرب وکذا اخواته الا ایا فانه لم یبن ان تضمن معنی

الحرف لوجهین احدهما ایذانا بان الاصل فی الاسماء الاعراب کما نبو

ایذانا بان الاصل فی الافعال البناء والثانی انهم حملوه علی ما هو نظیره

فی المعنی وهو جزء وبعض علی ما هو ضده وهو کل وهم یحملون

الشیٔ علی ضده کما یحملون الشیٔ علی نظیره قوله

والعامل عندهم ما اوجب کون اخر الکلمة علی وجه مخصوص

قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمکن والفعل المضارع وقد عرفت ایضا

ان الاسم هو الاصل فی الاعراب وان المضارع قد تطفل علیه فیه

بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من الحروف

والاسماء وغیرها بوجه ما بالاسم المتمکن سبب لثبوت وصف فیه

کالفاعلیه او ما اشبهها والمفعولیة او ما جری مجریها والاضافة

ونحوها وهذه معان معقولة یستدعی نصب علامة یستدل بها علیه

فجعلوا وجوه الاعراب الذی هو الرفع والنصب والجر دلائل علیها

وسموا تلک المعانی مقتضیات الاعراب والاشیاء التی تعلقها به سبب

لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع

بالاسماء كما تقدم ذكره ليستدل اجرا حكم الاسم عليه في الاعراب

حيث وجده او فرحظا من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه

موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم نصبه حيث وجده الا يقع

موقعه لكن معه ما يجعله نقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب

اضعف وجوه اعراب الاسم جزمه حيث وجده وقد انحط عن رتبة المضارعة

وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم

مفقودا في الاسم وسموا تلك المضارعة الاسم مقتضية الاعرابه وا

الذي هو به او فرحظا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه

والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل

النصب والحرف الذي حرمه عن تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل الجزم

اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوكون آخر الكلمة

على وجه مخصوص فان العامل سبب حصول المعنى المقتضي لكون

آخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل

ضربان هذا غني عن الشرح قوله

وبما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت عليته اعلة تاثيره [illegible]

اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره وعرفت

علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل

ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت

عليته اي علية الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها اذ لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم

على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ

النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة الكلي

وغير المطرد بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله واذ

الفعل منها وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد

تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف

انما يعملان لتعلق قوتهما به قوله اما الفعل فانه يعمل الرفع

والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب

لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

انما يقتضي الفاعل للفعل وما يضاهيهما ولا تقتضي شيئا سوى ذلك فالحري ان
يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله واما الرفع فعام اي ان عمل الرفع يعم
جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعل والفاعل
هو ما استند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في
صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء
في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن في تصور الاسناد
لابد ان ينتقل الى المسند اليه والا لكان للمعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه الى المسند اليه وذلك هو الفاعل اذا
وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ والفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا
قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين المسند اليه الفعل مقدما
عليه ولم يشترط ان يكون احد شيئا به لا له قولهم طاب الخبر وما زيد فاذا كان
شرط الاسناد لا الاحد فليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الحلاج
والرجال ليس بناقض لان المعنى به الا ان لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية على فعل
واحد من غير عطف نحو ضرب زيد عمرو قوله فان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل
على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا

اليه الا عند تعذر الوصل و هو متصل و هو اما بارز كضربا وضربوا وضربن
وضربت و اما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي
في زيد ضرب فصل ثم ان الفعل على ضربين متعد هو ما يصل الى المفعول به
من غير وساطة الحرف نحو ضرب زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد
كضرب زيدا او متعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني اما ان يصح
حمله على الاول اولا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما
سيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار ههنا على
احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا
تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل
ذلك لافادته نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معطي على الاطلاق
واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا
او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء بصفته فلا يجوز ان تسكت
على احدهما لفقد ما عقد عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز
حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل تقديره من يسمع حكاية يخلها صادقا
وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي
الى مفعولين وهما اعلمت و اريت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز
الاخفش اظننت و احسبت و ازعمت و اخلت وقد تضمن اخبر وخبر وحدث

ونبات وانبات معنى اعلمت تتعدى لتعديته قوله وقد يقام المفعول مقام
الفاعل اذا بني له الفعل فيرفع لاسناده اليه كقولك ضرب زيد واعطي زيد درهما
اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا
اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم اول متحركاته
ويكسر عين الفعل الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى
في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب واستكرم فان
المتحرك الاول هو التاء اذ لا عبرة لهمزة الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب
اما في المضارع فان تضم حرف المضارعة وتفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد
فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم و
ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم يعني اسم ما لم يسم فاعله لفظا لكون
الفعل مسندا اليه مقدما عليه مفعول معنى كما زيد وقطا الخ قوله يجوز الاسناد
الى المفعول اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايا منهما كان سائغ نحو اعطي
درهما واعطي درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد
لانه عاط اي اخذ واما المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم
قائما ولا تقول علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة
فلا يجوز جعله مخبرا عنه وقد جاز ابن الاثير الاسناد الى الثاني حيث امن من اللبس
ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ويجوز ظن الخ

زيد ان ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل على بنية المفعول به ضرب اعلم انه
من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا و
ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه
ايضا من المنصوبات الخاصة لانه رفع الابهام فلا يجي الا فيما وجد فيه
الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها
وكذا انتصب الفرس عرقا والتمييز نا مزال عن اصل اذ الاصل في طاب
زيد نفسا طابت نفسه وكذلك تصبب عرقه فاذيل عنه اي انما نص من
المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل على هذا قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا اي شيب راسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة
التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع الشيب تمييزا
عنه ايذان لشمول الاشتعال الراس اذ فرق بين اشتعل شيب راسي واشتعل
الراس شيبا وفرق بين اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق ظاهر
ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل مخبرهما من لطف الاعتبار
قوله وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما
جرى مجريها فان قلت كيف جعل الخبر ههنا قسما من معمول العوامل القياسية

وعامله سماعي قلنا انه جعل الجزء قسيما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق
لا من معمول الفعل الناصب قياسا فلا يلزم ما ذكرتم قوله والعام
خمسة اعلم ان للمصدر من المنصوبات بالعامة على معنى ان كل فعل لازما
كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو في معناه
نحو ذهبت ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه
فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما ضربت ضربا فانه يتناول
ضروب الضرب من القتل وغيره وكذلك يتناول القليل وغيره من المرتين
والمرات وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين ويكون نكرة كما ذكرنا و
معرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان ينصب
المصدر او غير المصدر بما هو في معناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني
فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يكون يلاقيه في
الاشتقاق كقوله تعالى وَاللّٰهُ اَنْبَتَكُمْ مِنَ الْاَرْضِ نَبَاتًا فان نباتا وان لم
يكن مصدرا لانبت لا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه في الاشتقاق
نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربت سوطا لانه اسم اقيم مقام
المصدر لانه لما كان آلة الضرب سدّ به مسدّه وليس مصدرا

ساط يسوط بل ليل توهم ضربته سوطين او اسواط و او كالة
مصدر المثنى وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون نصبه
لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه
لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا
الا ان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا لضربت
لعدم دلالته عليه فبالحرى ان لا ينصب به اسما بعين ما ذكرتم
وايضا ما ذكرتم منقوص بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا
يدل على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله و
فيه هو ظرفا الزمان والمكان انما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل
الافعال تشبيها له بالاواني التي يحل الاشياء فيها وقد سماه
الكوفيون محل الحلول الافعال فيها ثم ان حكم الزمان كله مبهمة
ومحدودة و حكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد
وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما
او متعديا نحو سرت حينا وفي الجمعة وامامك اما المحدود من
المكان كالسوق والدار فلا بد له من في نحو كما غسل الطريق لتغلب

من لشوذ تأتوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان
بنفسه ولم يتعد الى جميع ضرب ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته
على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر
فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان واما المكان فلم يدل الفعل
بصيغته عليه فصار الفعل اللازم فيه بمنزلة من زيد وعمرو فلم يعمل
فيه الا بواسطة الحروف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه
الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك
كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض كما
انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض منذ خلق الله
تعالى العالم الى وقت حديثك واذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان
مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا
واليمين يصير شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا
فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من وجهين سلك به مسلكه في الانتصاب قوله
وعند هو لما من الظروف المكانية وقد تستعمل للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات
قلت عَند عُند عِند لا تستعمل ظرفا فلا عند وسع بل او قد خل عليها من من حروف الجر

وحدها وقول العامة خرجت وذهبت الى عنده خطاء ولا كذ

امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك فالحاصل ان الظروف

بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبًا ابدًا نحو عند وسوى من ظروف المكان

وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل اسمًا وظرفًا نحو الجهات الست من

المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال

جار الله العلامة الفرق بين وسْط بالسكون وبين وسَط بالتحريك ان

وسط بالسكون يكون ظرفًا وبالتحريك يكون اسمًا حتى لو قلت ضربته وسط

راسه اى محل الاعتماد وسْط راسه ولو قلت ضربت وسط راسه

اى ضربت جرم راسه لان الوسَط الجرم والوسط بسكونه فى ذلك الجرم وقال

الجوهرى يقال جلست وسْط القوم بالسكين وفى وسَط الدار بالتحريك

وقال فكل موضع صلح فيه بين فهو وسْط بالسكون وان لم يصلح فهو وسَط

بالتحريك ثم قال وربما تسكن فيه وليس بوجه قوله واما دخلت الدار

فتوسع وذلك لان الدار مكان محدود فكان حقه ان يقال

دخلت فى الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعًا واوصلوا الفعل

اليه ونصبوا بنصب الفعل به وذهب الجرمى الى انه فعل متعدٍّ

ونصب الدار بمنزلة بنيت الدار وقد ضعف قوله بان مصدر يجيء على فعول
وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولا
مقابلة لازم اعني خرجت قوله والمفعول له وهو علة الاقدام على الفعل
اما عده من المنصوبات العامة لان الافعال تقتضيه مستوية الاقدام وقد
شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد
من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن لاكرامك الزائد خرجت اليوم لمجيء زيد اصمتك
امس لان المفعول له انما ينتصب لانه في ضمن الفعل الذي قبله المعنى وجه الوجوه ولن على حرف
يتصف بهذا الصفة الا بعد هذه الشرط ومتى فقدت فقد خرج عن الصفة منه لانه اذا
كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من له
الفعل الاول فكذلك لان فعل غيره لا يدخل تحت فعل ذلك وكذا اذا
لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل
الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت
لمخافة الشر ايراد هذا المثال يؤذن بالفائدة وهي ان للمفعول له كما ينصبه
الفعل المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا
لفاعل الفعل المذكور كما هو مذهب بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان

غرضا او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة
الشر لان المخافة لا يكون غرضا فان المفعول
له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن
السراج قوله والمفعول معه هو المنصوب
بعد الواو الكائنة بمعنى مع نحو استوى الماء
والخشبة وتعديده من المنصوبات العامة
انما تستقيم على مذهب الاخفش لان
الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد
قوي بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة
وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل
لانها في الاصل من حروف العطف
وانها لا تعمل والاخفش على ان انتصاب
ما بعد الواو انتصاب مع نحو خرجت
معه فقد ضعفوا قوله بان مع منصوب

على الشرفية والخشبة في قولك استوى
الماء والخشبة ليس نظروف الا ان لـه
ـت يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام
مع وكان الواو حرفا لا يتصور
فيه الاعراب اعربوا ما بعدها
اعراب مع كما
انهم وضعوا الا موضع غير
اعربوا ما بعده اعرابه
وللخامس من المنصوبات
لعمت الحال وبيان
همته على المفعول به
حقيقة الحال هي الهيئة التي عليها الشيء عند ملابسة الفعل
به وقعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد
عند وقوع المجي منه وكذا ضربت زيدا قائما
فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب

عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل للمعنى به ثم انه اما ان يكون فاعلا
او مفعولا به لفظا وذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا او ما اشبهه من
الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو
ما شأنك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى
لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول
معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد واشير اليه قائما فيها من معنى التنبيه
وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال وهي جواب كيف لانه موضوع للسؤال
عن الحال فبالحري ان يكون الحال متقولا في جوابه قوله وحقها ان يكون
نكرة كما ان حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب تخالفهما لانهما لو
تطابقا تعريفا وتنكيرا لالتبسا اما ان لا يتطابقا اعرابا نزاعا الى عرقهما
في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى
الصفة للفعل ولذلك سماها سيبويه نعتا للفعل اراد بالفعل المصدر
الذي يدل عليه فاذا جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيرها
ولذا اوردت الحال عن النكرة فقدمها عليها نحو جاءني راكبا رجل
وعليه قول الشاعر شعر لعزة موحشا طلل قديم * عفاها كل اسحم مستديم

اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كانت
النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام
او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك
جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام
متخوفا يوم الوغى الحمام • وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت
الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا
راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا
ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسامحا وتساهلا واطلق
القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل
قديم • عفاها كل اسحم مستديم انما يصح على مذاهب الكوفيين
والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا
عن طلل اختلف العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في
الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحينئذ
لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال معرفة

من صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان ذلك

طلل بالفاعلية من الظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره

لوجهين لتقديم الحال عليه وكونه موصوفا بقديم فالحاصل ان تقديم

الحال على ذى الحال قد يكون لازما وقد يكون جائزا فاللازم نحو

جاءنى راكبا رجل والجائز كما فى قوله جاءنى راكبا زيد

وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا

نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا

عند ابن كيسان لان الحال صفة فى الاصل والصفة

من التوابع واحسن حالا للتوابع ان يقع بعد المتبوع

والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع

له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وَمَا أَرْسَلْنَاكَ

إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة

وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف فى ارسلناك

والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس

عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب

الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اى ما

رسلناك الا رسالة كافة للناس اى عامة شاملة

لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل

اى اسم الفاعل اسم اشتق لذات من فعل لا من حيث

هى تلك الذات بل من حيث هو فاعل فى الجملة ويجرى على يفعل

من فعله واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل و

احترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق

لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجرى على يفعل من فعله

عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها

لا تجرى على يفعل من فعلها نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة

من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول

لا نعنى بقولنا فعل احداث بل المراد منه انه بحيث يصح ان يسند

المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازنة ليفعل

بالحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة

بعد شئ صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان

ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم في الاعراب
الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له
في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال
يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا
يقال هذا ضارب زيد عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء
على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم لم يعط للاسم اذا كان
بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد واصحابنا ذكروا ان باسطا انما اعمل في الظاهر لانه على الحال
بدليل انك اذا وقعت المضارع موقعه نحو يبسط يصح ذلك لان الحال
الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط
عمله اعتماده على الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في
صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم المفعول
كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من فعل فاعمل
عمل الفعل المبني للفاعل وكذا اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل

المبنى للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل فى جميع ما ذكرنا من اشتراط
احد الامرين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون
غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيُضرَب ومضروب فى
التقدير جار على يُضرب لان اصله مُضرَب ثم فتح الميم حتى لا
يلتبس بمفعول الافعال فصار مَضرَبا ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع
فصار مَضرُبًا فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك
لرفضهم بناء مَفعُل فى ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مُكرَم ومعطى فجار
على يفعل لفظا فتقول زيد مكرمٌ اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول
يُكرَم ويُعطى قوله والصفة المشبهة وهى ما لا تجرى على يفعل من فعله
واعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرُم ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوى
وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين
ومشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث فاجرى مجراها فى العمل
فقيل مررت برجل حسن وجهه كريم اباءه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء
بالصفة كما ترفع بالفعل وانما قال نحو زيد كريم اباءه بالجمع دون الواحد
ليكون تعلقه بالفاعلية على سبيل القطع اذ لو احتمل مع الفاعلية الابتداء لا نحو زيد كريم ابوه

بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان المسند لقيل كرمون

اباؤه اذ المبتداء على عدة الخبر اذا كان هو فان قيل كيف

عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم

قد وجد قديما وكيف جاز ان يزاد الفرع على الاصل اعني

الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في

الحال الآن انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في

اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه

حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم

فان علمه قد حدث من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه

تريد الحال الآن والقيام قد كان معه لك قبل حالك بزمان ويدل

على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس

قبيح اليوم لم يجز حتى يدخل كان عليه ليدل على ان الحال

محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو

كان زيد يقوم امس او قائم غلامه ولهذا قالوا ان

هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا

زيد حسن مريداً به سيحسن او كان حسناً فقد انقطع قوله المصدر هو

الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه انما سمي المصدر مصدراً

لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي

يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل الفعل مشتق منه

الى المصدر اسم يستقل بنفسه يستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه

ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان

والمصدر على شيء واحد هو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين

واصل له ولان المصدر له مثال احد والفعل له امثلة كما ان الذهب

نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه

المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد ان يكون فيه الاصل والزيادة

واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته نحو

قام قياماً وقاوم قواماً فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقاً وكون المصدر

مشتقاً وانما يدل على اصالته في التصرف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه

الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منوناً

نحو عجبت من ضرب زيد عمراً او كل فعل له رفع ونصب كان المصدر كذلك وانما

قال فاعلاً ومفعولاً ومضافاً اليه ومبتداء كما تقول من ان ضرب

زيد عمراً لان الفعل المصدر ربان بمنزلة المصدر في كونها

نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وبلغني خبر ان يخرج زيد
وان يخرج خير له فلما كان بمنزلته في الاعراب في هذه المعاني
كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما
يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك به كما لا تقول زيدا
ان ضربت قوله ويضاف الى الفاعل ثم اعلم ان المصدر المتعدي
المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا
ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف عليه والصفة على الموضع نحو
دق القصار وصاحبه بالرفع او من دق القصار الحاذق والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي
من ان ضرب زيد عمرا والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان
ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض
والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع
ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص

للجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا
يسأم الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير فالمضاف اليه فى الوجهين الاخيرين
منصوب معنى لانه مفعول فيجوز الحمل عليه كما فى الفاعل اما للمصدر
اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبنى ذهاب عمرو
فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او
على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان
اتسع فيه فيجرى مجرى المفعول به والمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدى ولا
كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا وهو قليل لم يجئ فى التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته وندرته
ويترك ذكر احدهما كما فى قوله تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فاطعام
مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف وحذف للعلم به ولم يضمر
لان المصدر اسم جنس ولا شئ من اسماء الاجناس يحتمل الضمير ومما
يدلك على ذلك انك تقول اعجبنى من هذا الامر ظهوره كله كما تقول ان ظهر كله
وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك فى الفعل لان الفعل ابدا خبر ومسند وجاز
فى الخبر اقتضاء المسند اليه فاذا قدر خلوه عن المسند اليه اختل بخلاف المصدر فانه اسم

والاسماء كلها لا يلي مهما ان يكون مسندا الى شيء وما قوله تعالى وهم من
بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر
مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى
هذا فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به
ويجعل الضمير المضاف اليه للفارس لا للروم ومجال الكلام في الا
متسع غير انه يفضي الى الاطناب الممل قوله والمضاف كل اسم اضيف
الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني علم ان الاسم غير اصيل في العمل و
انما العمل للافعال والحروف وانما عمل المضاف الجر ههنا لان في الكلام
معنى حرف الجر فتقوى بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم
ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف
نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد
فاذا اضيفت تعرف فصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه
وذلك لان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف و
اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال
كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر

مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو
راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا في اجناس ما يركب
عليه فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض
الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسب
المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من انما
قال في الغالب احترازا من قولهم ثابت الغد وقتيل الطف
فقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثابت في الغد وقتيل في الطف
لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او من نحو خاتم
فضة اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت
خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضيفت تبين النوع والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام
لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف والتي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر رحمه الله انما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا
لمعنى الجر لان اللام مقدرة كيف والمضاف اليه بدل من المضاف منزلة التنوين و
نائبة عنه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون فكذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين
المضاف والمضاف اليه فلو كان اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا

سوالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف
حذف فانحطاطها عن ان تكون فى حكم المذكور او فى اعداد المضمر اذ كان
كذلك فلم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبنى ثم اجابوا
عنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم
اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر الجرجانى ان
فى بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف
عامل عمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم المتضمن
الا بان يجعل الاسم نظيره فى كونه علة العمل عند بناء هذا الحكم فلو
بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه فى مقتصده اقول ان هذا يراد
السوال فى المضاف اولى منه فى المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف
دون المضاف اليه لانه الذى يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما
قوى على العمل لان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا للعلة ولان المعنى من المتضمن
ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواتها لما كان
معناها يشتمل على معنى حرف الشرط بنيت ولتعقلها اياه عملت الجزم فالمتضمن على
هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف اليه فلا العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف

غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في
نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا
بان يعطى الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم
ومعلوم ان الاسم الذى اعطيناه حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث
بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا
المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما
على ما ذكروا فان قيل فعلى هذا ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا
بنى والجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم والاغلب اذ البناء مما يوجب
مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم فلا
تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفى بلا
التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت البناء في مفرديهما قائمة او نقول
ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبة التنوين ينزل منه
منزل التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا
ما قام مقامه قوله اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة و

اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها

اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ويدل على ان هذه

الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف

النكرة بالمضاف ووقوعه حالا نحو مررت برجل ضارب زيد وجاء

زيد ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت

برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا

انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع بجميع

اجزاء الموصوف به واذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه

ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه ويدل لك على

نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند حائل وشاحها وتانيثها

في هند حائلة الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين ونون

التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه

ينزل من المضاف بمنزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة لجمع الزيادتين

على آخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف

وانما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية

التي وضعها للتعريف قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم
انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة
ليست بمحضة فاذا اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه
حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي
هذا الى تعريف المعرف لا يقال الخفة المطلوبة من الاضافة
اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو لسقوط
التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيفقد سقوطه بالاضافة لانا نقول
ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين ان كان مفقودا الا انه قد
حصل فيه اخرى لان انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان
التقدير الحسن وجهه فلما اضفت افدت التخفيف من وجهين وهما سقوط
الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف
منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام
لانا نقول ان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته في الضارب
زيد وانما جاز هذا لان هناك نونا لتسقطه فيبقى المضاف اليه فيكون
في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك هما ضاربا زيد وضاربو زيد جاز

مع انك لا تفيد خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر
تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل فلا يجوز
الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه ذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك
والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه من التخفيف باستبدال الضمير المتصل
من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياى واياه فلما اضيف حصل التخفيف
حتما وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل في
قولك ضربك لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا
بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربنى وضاربانى وضاربونى لكراهة
اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا له اجراء للباب
على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربى مثلا فالياء لا يكون الا
ضمير مجرور هذا ما اختاره الزمخشري ومال الامام عبد القاهر رحمه الله
الى انه ضمير منصوب بمنزلة في تضربنى قوله والاسم التام انما نصب الاسم الذي
التميز لانه لا بهامه يقتضى ما يبينه ويدفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون

كالاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول

اسماء الفاعلين والمصادر الا ترى ان اقود اى قولك راقود خلا

قد تم اى امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين ومبهم يحتمل الاجناس

المكيلات فنصب خلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضاربا بالتنو

في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين

كذلك منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان

اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما

كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل

من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون على هذا لى ملؤه عسلا

ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة

فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير يمنع من جر درهم

فهذا هو الاسم التام ثم ان الاسم التام قد يكون لازما وقد يكون زائدا

فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا

خل وفي منوان سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة

اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم ولا في مثله غيره موضوع

المضاعف عشرة ولئن تجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان
كذلك لكان ان يقع عشرون على ثلثة عشر او يقع ثلثون على ثلثة
ثلاث مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما اختص عشرون
بعشرة مرتين وثلثون بثلث مرات ثلث عشرة علمنا انه اسم موضوع
مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو
والنون ممتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لازم مركذلك
الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤ عسل لانه مضاف
الى المضمر وممتنع ان يضاف الشئ مرتين اذا عرفت هذا فاعلم
ان تمثيله التام بالتنوين بقوله ما في السماء موضع كف سحابا
فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام
فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى كف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف و
اضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما يمنع اضافة الملؤ
قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع حينئذ لا يتم به المعنى الذي
كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه

الكف قلنا ذلك لملوّا ثم معنى الكيل فيه حتى يضا الى شئ يخصص

كما لا ثانيًا اولى ماهو موزون ومعدود كالرزق وغيره فاذا ايراده في تمثيل

اولى منه وتمثيل التنوين ثم العامل في التميز هو الاسم التام بالاضافة

لا الاسم الذي فيه التنوين لان اعمال الاسم التام مشروطة باقتضائه

التميز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتميز هنا هو الموضع مضافا الى

لا الكف اذ لا ابهام فيه ويدل على هذا انك اذا جئت بالكف منونا غير مضاف

اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كف مثلا لم تقتض التميز البتة و

انهم شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا فوجب ان يكون العامل للمضاف

المشبه لا المضاف وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا هنا قد انتصب من

وجهين احدهما بتمام التنوين والثاني بالاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه

اراد ان العامل في التميز هنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالا

ضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال العاملين في معمول واحد هذا مع انه غير معقول

العقل الاجماع بينهم على رفضه الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول

واحد فالعمل بالاتفاق لاحدهما لا غير الا انهم اختلفوا ان العمل فيه للاول

للثاني هنا يصلح لما بينا ان اعمال الاسم التام لابهامه وقد اشترطنا

التميز هو الذي غرّ المصنف من جعله العامل ههنا هو الاسم المنون
لان الشيخ كما جوّز ههنا النصب وجّه من جعل المصنف الاقرب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح وان المقتضيين اذا ازدحما على
واحد فالعمل للاقرب منهما وجد الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تامل
فيما ذكرنا قوله ويقال الثلثة الاول مقادير فان قلت تريد قال
ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة
والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه
التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية ونون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع وللاخير مقياس اي المضاف فيما ذكره من المثال وانما
سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما
عندك من العسل بملاء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف
لي منوان سمنا فقد زنت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم نفتشه لينتي قوله والتميز رفع الابهام عن المفرد
ههنا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وهذا

فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المغاير وقد يذكر ويراد به مايقابل المضاف وقد يذكر ويراد به مايقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان المميز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالمميز الاول يسمى تمييز الجملة وياتي بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على انفراده ولا في زيد على الانفراد والمميز الثاني يسمى تمييزا عن المفرد وياتي بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا غير فارتفع بقوله خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية سماعية

قوله وهي على ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لاصالتها في العمل لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال

اوالحروف فهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق
القياس او غيره ثم قدم من الحروف العاملة ما هو العامل في الاسم على
ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في
في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقديم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان
ان الناصب هو هذا الحرف او الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز و
تساهل اذ المراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث
هي الجملة لا يستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة
حيث ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله واما الجار فتسعة
عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء
وكلها مشتركة في افادة هذا المعنى الا ان لوجوهه تختلف بها فمن
معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ
الخروج كان من البصرة وقد تكون من للتبعيض في اخذت من المال اي
بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدأ

احدلك كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة مبدأ خروجك
الا انها في الاموال افادت التبعيض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم
في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ
لا يصح ان يكون الشخص خارجا وغير خارج وقد يكون للبيان في نحو عشرة
من الدراهم لان العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم
تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا
اقرب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة
في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد ونحو ذلك في حال
الزيادة على القياس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى
حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل
قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال
السيرافي اذا قلت ما جاءني من احد معناه ما جاءني من احد الى اقصى ولهذا قالوا
للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها فيما جاءني من احد زيادة محضة تزيين للتوكيد
معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وبين ما جاءني من احد لافادتهما معنى جميع الاستغراق
في المحل اذا اقترنه حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق لان النكرة في موضع النفي تعم

تعمّ اذ لا تقول ما جاءني من رجل بل اثنان واما وما جاءني من رجل
فليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك
لو قلته بغير من لم يفد الاستغراق قطعًا بل محتملًا له اذ صحة قول
ما جاءني رجل بل رجلان يشهد بذلك فمن صرف الكلام الى
الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف
صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعًا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من احد
دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراها
مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله والى الانتهاء الغاية
في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو
الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم وحتى في معناها الا انها تفارقها من وجوه وهي ان
مجرورها اما ان يكون ما ينتهى به المذكور نحو اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس به ينتهي السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح

فان الصبح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرورحتى ما

يكون اخر جزء من الشي او ما يلاقي اخر جزء منه وذلك لان الفعل

المعدى بها الغرض فيه ان يتقضى ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي

غايته عليه كذا ذكره الزمخشري في مفصله ولا يجب ان يكون مجرورالى

كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها

وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة قد اكل الراس فلا يجوز

ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على

ليس باخر جزء من الشي وما يلاقي اخره وهذا لم يجز على ما مر ان الى تدخل

على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر

فلا يقال حتاه والثاني حتى لا يلزم بها الجر فتكون عاطفة ومبتدا ما بعدها

بخلاف الى اما العاطفة فنحو ما جاء في القوم حتى زيد فكذلك النصب

والجر وانها تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها

لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشي فلا

يتصور ان يكون احد طرفي الشي من غيره ولهذا قالوا انها تماثل

للتعظيم او التحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاؤن

اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف له وان اخذ من اعلاه فادناه غاية وطرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت الناس حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وحتى جاء في مسئلة البسملة الوجوه الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى اسهاتها اكول وامّا في فهي للظرف ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به داء وخامره اي خالطه ومنه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم حقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال وربما للاختصاص رفعا للالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون مجرّد الاقسام به وقد وقعوا موقعه الواو وبعد حذف الفعل لذلك نحو والله لا فعلن كذا ولا يجوز اقسمت والله لتباعدهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء

عن الواو نحو تالله لأكيدن أصنامكم وأبدل التاء من الواو كثيرا في كلامهم
نحو تجاه وتراث وتخمة واصلها وجاه ووراث ووخمة ثم ان
الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اختيها بجواز اظهار
الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو بالله وبه لاعبدنه
وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني فهو استعطاف
للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو ولكونها فرعا عن الباء لم تدخل
الا على المظهر والتاء لكونها فرعا عن الواو لم تدخل الا على اسم احد وهو
الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اي المعنى اذهبته فان قلت
التعدية في وجهها الآخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه قد افاد
مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف كونها
للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم واداة وصلة
للفعل مكملة اياه وللمصاحبة نحو خرجت عليه بثياب السفر اي معها والفرق
بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد
في النفي نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم على احد التأويلين وفي المرفوع نحو كفى
بالله وزيادتها في النفي اقيس منها في المرفوع كما سبق في اللام فهي للاختصاص
وقال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد

وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به وكان
ملابسة له اجرى مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى
هذا جاءني اخ لزيد وابن له وقد تأتي زائدة نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل
قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم
للتكثير تقول رب رجل رأيته وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب
عليه الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في موضع المدح
وعد المآثر شعر الا رب يوم لك منهن صالح + ولا سيما يوم
بدارة جلجل + وانها تستبد عن سائر حروف الجر باشياء منها انها
يصدر بها الكلام فيقال رب رجل جاءني ولا يقال جاءني رب رجل
وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر
الكلام الا يرى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل
يقول ذلك الا زيد وانما اختص النفي والشرط والاستفهام بصدر الكلام
لانها معان دخلت الجمل لتغير معناها فوجب ان يصرف العناية الى
ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك
لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة واختصاصها بالبعض

معنى التقليل فيها ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وهذا لانه

ما اريد به شئ معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شئ ما فلهذا فسر بالنكرة

الجارى فلو كان معينا لجاز في قوله لى مثله رجلا الجاز ان تقول ربه

رجلا كما جاز لى مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذى تسلطه

على الاسم يجيء محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر

ذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل نفهم كان المعنى رب

رجل ادركته او لقيته والحال تدل عليه فحذف كما حذف مع الباء في

بسم الله ولا يظن ان لقيتهم هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لانه

مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة اياه عليه لزم كون الشيء فاعلا

ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزمه الصفة اذا كان مظهرا اما

بالجملة كما مر واما بالمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما يلزم الوصف ليكون

عوضا عن الفعل قيل انما لزم مجرورها الصفة لتكون عوضا عن الفعل وقيل

انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما منكرا اقل من

رجل حده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته

كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل لا تعلم الذي تستلقاه فيما بعد اقليل او كثير وما في قوله تعالى

انّ فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعدّاه اليه انما تريد انّ
فضل زيد بدأ من هذا الموضع واما كونها اسمًا ففي نحو جلست من عن يمينه
اى من جانبها واما الكاف فهى للتشبيه ويكون حرفا في نحو قولك الذى كزيد
اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذى به ولو كان اسمًا لما جاز ذلك
اذ لا يقال الذى مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا
جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فيكون
جملة ويكون المعنى الذى حصل كزيد اخوك لا يقال التقدير الذى هو
كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذًا حرفا بل اسمًا جاريًا
مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يحسن ان يقال جاءنى الذى هو قائم
اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذى بالكاف جائزا في
حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسمًا في نحو قوله يضحكن
كالبرد المنهمّ اى عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف اوصلت الفعل الذى قبلها الى
الاسم بعدها وكذلك مذ تقول كنت عندنا مذ الليلة اى استقرت

لبنوتك عندنا مذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرفع ما بعدهما و
يكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته مذ
يوم الجمعة اى اول الوقت الذى نقطع فيه الرؤية يوم الجمعة وهو بمنزلة
من الجارة فى ان الغرض هى الدلالة على ابتداء الغاية وعلى
هذا لا يحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا
مذ وقت ما مثلا لما افدت بكلامك شيئا الا ما كفت الضرورة
اذ كل واحد يعلم ان ابتداء الكون كان فى وقت ما والثانى ان يراد
بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت امد ذلك
يومان واول وقته واخره يومان فلا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الو
العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز نحو
ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة او عشرة ساعات مثلا والفرق بينه
وبين ما اذا كان المراد منه اول الوقت واخره ان الرؤية فى هذا الوجه يلتبس
يوم الجمعة بجزء ولم تحصل فى جزء منه منفية جميع اجزائه وفى الوجه الاول
اعنى الذى يكون المراد منه اول المدة واخرها كانت الرؤية فى قد انقطعت
يوم الجمعة يدل على رايته ثم فارقك فيه ... من الكلام

على جملة واحدة وفى الرفع على جملتين احدهما كما رأيته والاخرى مذ يومان لان مذ مبتدأ ويومان خبره كان المعنى ما رأيته وامد ذلك يومان كما تقول ما رأيته وايام البين طويلة وانما لم يسع تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رأيته ومذ يومان كما ساغ ذلك مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذى قبلها لانها تفيد التحديد فى الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رأيته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للروية فى عموم الزمان الماضى واذا قلت مذ يومان قيدت فلم يجز دخول العاطف كما فى الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المصنف رحمه الله يجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضى اول الوقت كما ذكرناه واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر فى قوله ما رأيته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت التاء انتفاء الروية معدد بهذا المقدار وانه يوازن لهذه المدة مبتدأ من اوله ومنقطع عند اخره رفعت ولو اردت ان مبداءه اول هذه المدة الى وقتك الذى

سيكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمرة ولا تمسحه بها لانك تريد
كان لعدن ولم تبلغ غايته حزت فقلت ما رأيته مذ يومين يدن
انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم
يثبته لعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف
جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر شعر حاشا ابي
ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد رحمه
الله انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيد
اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء
ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور
الاول ومنصوب على الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اي عدى بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم تنصرف
هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء حرف مجرى الا وهو حرف غير منصرف
ادخلت ما على عدا وخلا نصبا البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك ولكن التامل الصادق
في موارد هما وموارد استعمالهما يشهد لما التي تصدق بها انها لا تخلو من ان
تكون مزيدة او مصدرية مع علم القائل بغيرهما فاذا كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع

الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقدير عدا ذ
بمعنى عدا المجئ زيدا او انكار زيدا فهي تدخل الفعل لا يفصل يتصل
الحرف وانما يتصل اخره نحو انما وربما واذا ادخلت على الفعل ادخلت
اوله نحو ما ضرب وما يضرب فقوله واما ما ينصب المفعول معه فتبعة على ما
في المائة الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة قد سبق ذكر الاختلاف
في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو
الفعل المتقدم بواسطة الواو وبعضهم ذلك انه لا يجئ منصوبا بالا
وقد تقدم فعل او معناه فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه
الى الفعل او معناه ولهذا لا ينتصب في قولهم كل رجل وضيعته لما لم ينتصب
ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا
لعمل الواو ولا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل وان تعمل
وما يجري مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى
من ان يجعل العمل للواو الذي لا تاثير له فيه على ان المصنف جعل
المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل وقوله
على ما ذكر في المائة لدفع هذا التناقض فنحو حروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة

اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد وما هو بمنزلة من نائم او ساه
والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد
اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة
ان لم تكن نداء حقيقة قوله ينصب المنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت اريد
او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت
على انك تقصد منادى يتوجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعني بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله
فنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما سادا يا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسده تفاديا
بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل
على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه
ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف

امر للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف الندا لنيابة
مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الامالة في حروف النداء
انه نائب مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة اذ
لا سبيل للحرف اليها ويدل عليها ايضا تعلق لام الجر به في
نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه
ضميرا ومال عبد القاهر رحمه الله الى هذا المذهب قوله
او مضارعا له نحو يا خيرا من زيدا لمشابهته بين هذا و
المضاف من ثلاثة اوجه وهي كون الاول عاملا في
الثاني لانه من لا يخلو من ان تجعل متصلا بزيد او نجرا فان
كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به مثاله
في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني
قد انجر بالاول كانجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني
من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول
قد تخصص بالثاني كتخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة

متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا او يا مضروبا غلامه ويا
حسنا وجهه الاخ والثاني دون الاول والثالث في قولهم يا ثلثة
وثلثين اسم رجل قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد واحدا بعينه بل كل من
تاخذه بيده فهو للمنادى قوله واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم
قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهو وقوعه
موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا ان
المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم
يبن لانتفاء علة البناء فيه حيث لم تقع موقع كاف الخطاب و
في قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على
ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما
تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف
من حيث انك اذا اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالخطاب جرى مجرى ان
الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في العلم هل يكون باقيا على

اما الاول فذهب الاكثرون الى انه نكر ثم جعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحروف النداء واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح قوله ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة عرف علة البناء في المفرد المعرفة علم انه وان كان مضموما لفظا لكن حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات اذ اوليتها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب في صفته نحو قوله يا عمر الجواد اذ لولا ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسور اللفظ وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على المواضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في وصف

المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الدابر بالجر وهؤلاء

الطريقين كلا ان الضم لما اطرد فى كل منادى مفرد معرفة اشبه

فى الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو جاءنى احمد فاجيز الحمل على لفظه كما فى المعنى

ولم يجز ذلك فى امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد

فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المبنى المعرفة

مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم فى

الضمائر لانها لا توصف بحال البتة قلنا انه وان وقع موقع كاف

الخطاب الا انه لم يجر مجراه فى كل حال وتدل على ذلك انهم قالوا

يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم

نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب فى الاصل كانت

واياك فالحاصل ان الشئ اذا اشبه بالشئ لم يجر على سننه فى كل

حال ومما ينخرط فى سلك الصفة فى تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ

والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من

المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا و

يا زيد الحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام

على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لعدم وجوب ان يتحقق للمعطوف ما يتحقق للمعطوف عليه لبعده عنه الا يرى انه يجوز ان يقال رُبّ شاة وسخلتها مع امتناع ان يقال رب سخلتها لان الواو تنزل منزلة العامل ولكن ليس الواو بمنزلته في كونه علما للنداء الذى يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع معه الالف واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل جواز قولهم ليس زيد خارجا وعمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز فى المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه فى حكم تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع مفردة وان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع تنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن فى المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يجوز فيما هو تابع له اذا كان مضافا الا النصب وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو وقوله

ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز هنا الا الرفع لان ايا
وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاؤا بأى
ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيصين
بالنداء ولام التعريف فكان هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب
الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان
تقول يا اى ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فانك اذا قلت
يا ايها الرجل زال الابهام فكانك قلت يا رجل وضمة اللام هنا
عوض لانا لا نقدر ان نسميها حركة اعراب لان حركة الاعراب هي التي
لها عامل ولا عامل هنا ولا حركة بناء لان الاسم لا يبنى مع الالف
واللام الا الآن فانه يبنى مع الالف واللام قيل ان الالف واللام فيه زائدة
وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كما قدمنا ليشابهها و
حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم يسمونه المبنى المشبه بالمعرب ومن
حقها ان تفضل على هذه الحركة فاذا ينبغي ان نقول انها حركة لها منزلة
بين منزلتي الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من
حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها ـــــ المبنى

يعني ان حركة متبوعة كذلك تكون هي مفضلة الخ ان علمنا مذهب سيبويه ١٢ منه

المبنی قد اعطی شبهاً من المعرب فی ان عملنا بمذهب ابی الحسن الاخفش
فی جعله العامل فی الصفة کونها صفة کان ابن لکون الحرکة حرکة
الاعراب هکذا ذکره عبد القاهر رحمه الله وانما اقحمت حرف التنبیه
ای وبین صفته تعویضا لها عما یستوجبه من الاضافة قوله ولا
تدخل یا علی ما فیه الالف واللام الا علی اسم الله وحده قد سبقت
الاشارة الی العلة الموجبة لامتناع ادخال حرف النداء علی ما فیه
الالف واللام وانما جاز ذلک فی اسم الله لان الالف واللام لا یفارقانه
کما لا یفارقان النجم مع انهما عوض من همزة اله فصارا کانهما قد
تنزلا منزلة بعض من الکلمة وانما جاز قطع الهمزة فی النداء ولم یجز فی
غیره لان قطع الهمزة مع اللام فی غیر النداء وان کانت عوضا عن
الهمزة الاصلیة الا انها لم تخلع عنها معنی التعریف راسا فوصلوا
واما فی النداء فقد تجردت للتعویض مضمحلا عنها معنی التعریف
لان التعریف الندائی اغنی عن تعریفها فجرت مجری الهمزة الاصلیة
فقطعت قوله فان وصفت المنادی المضموم بابن وهو بین
علمین اعلم ان الابن الموصوف به المنادی المفرد المعرفة اذا وقع بین

علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شئ واحد
كحضرموت وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك
عن كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث
بمنزلة شئ واحد فاتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان
الحركة التى استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهى النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهى بنائية واتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثر وذكر
بعضهم انه فيه نظر لان الفتحة فى نون ابن فى قولنا يا زيد بن عمرو حركة
الاعراب والحركة فى دال زيد حركة الاتباع الا ترى ان صاحب الكتاب
شبه هذا بابنم وامرئ فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرئ حركة الاعراب
فكذلك يكون حركة ابن حركة الاعراب ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا
واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا لم
يعرب منهما الاول اذا عرى الثانى عن مقارنة الحرف كما فى نحو بعلبك فلو
بنيت المنادى مع الابن على الفتح لكانت تحمله على ما عليه الاكثرون
بنائهما على الفتح وذلك لان تصرف البناء فى لام بيت المنادى والابن اى

المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجوز والاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين انما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف لانا نقول ان من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين العلمين لان الرجل اذا اريد لنسبة الى ابيه فاتم ما تكون هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم وكذلك اذا لم يقع بين علمين الا يرى انه لا يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد ومما يدل على شدة اتصال الابن اذا كان واقعا بين علمين موصوفه اسقطوا التنوين من غير الذي هو موصوف نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب ولكن

اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين
علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر الاوصاف
المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح
قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى
وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر يا
لله للمسلمين وانما فتحت اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا
بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل
المنادى على ما سبق منزلة الكاف والخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف
نحو لك ومع المظهر تكسر نحو لزيد وانما فتحت مع الكاف لان الاصل
في الحروف الواردة على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التي هي اخت
السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة
في المظهر فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت لقيل ان زيدا لهذا
لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا
واللام للاختصاص وهذا الالتباس لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع
والمجرور في قولك ان زيدا لك وان يدا لانت اعيدت اللام الى الحركة التي هي الاصل واستحقها وهذا

تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماءً فاعجبك
حسنه فتناديه وتقول تعال فانت عجيب الشان لا يعرفك كل واحد
قوله وقولهم يا للبهيتة بالكسرة هذا جواب عن سؤال عسى ان يورد
على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة
بكسر اللام واجاب بان المنادى متروك كما فى قولهم يا بوس لزيد
والمعنى يا للقوم للبهيتة اى احضروها وشاهدوها والبهيتة البهتان
وهذا من امثالهم وفى معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قوله وترخيم
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف فى اخره على سبيل الاعتباط
والاعتباط نحر الابل وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف عن اخر
الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاوز الساكنين او غير
ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراءة رخيم وهى التى يكون كلامها
محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف للمسمى ترخيما وقيل انها
تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الملس
رخاما فسمى هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل
انما اختص بالنداء لان النداء باب التغير فالتغير يستانس بالتغير

انما يكون الامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر لا يقبل
التوقف بتمام الكلام وله شرائط احدها ان يكون الاسم علما
وذلك لشهرته لئلا يلتبس والثانية ان يكون زائدا على ثلثة
احرف ليبقى بعد الحذف ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق
يا عُنُ قالوا لان في الاسماء ما بقي على حرفين نحو دم ويد وقال اصحابنا ان
هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة من القياس فلا يحسن
يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير المنادى والرابعة
ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد المناقب والاوصاف
فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا
ذلك لان المستغيث لا يأمن من نوع تعلل من المستغاث بالالتباس
وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل فتعذر الحذف
والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلث الاخيرة لاشتهارها فيما

بينهم ثم ان للعرب فى الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف
اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة
او السكون والثانى ان يجعل ما بقى بعد الحذف كانه اسم برأسه
ولم يحذف منه شئ فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو ياحا
ويا هرق فى ياحارث وهرقل وان شئت قلت ياحا وهرق بالضم
كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما
لكن كان التقدير مختلف ذلك نحو يا بلب فى رجل سمى ببلبل
ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون فى اخره زيادتان فى حكم زيادة
واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثانى
اما ان يكون قبل اخره مدة زائدة او لم تكن فان لم تكن لم
تحذف الا الاخيرة نحو ياحا فى ياحارث بالكسر والضم على
اللغتين وان كان مدة فالاسم لا يخلو اما ان يبقى بعد الحذف
على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا
الاخيرة نحو ياسعى فى المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة
مقدرة فى الياء على لغة من يقول ياحار بالضم غير مقدرة

في بعض الاخر وان بقى تحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم في منصور على اللغتين وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله الا ما كان في اخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف من حيث ان العلم كثير الاستعمال بقبل العلمية ومن حيث انه لا يلتبس واذا كان الحذف وتاء التانيث لم نفتقر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في الكلام في حكم كلمة زائدة فحذفه اهون ولذلك لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لا يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان تاء التانيث غير منفصلة مبنى عليها الكلمة قوله يا ثب قبل او اقبلي على اختلاف المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل قالوا ان يقال يا ثبت اقبل واحد الشرطين مفقود وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة قالوا ان اقبلي لكون كلا الشرطين مفقودين فيه جاز فيه الفتح والضم قوله والا في الاستثنا الاستثنا مشتق من ثنيته عن مراده اذا صرفته

استثناء الا ان الاسم المستثنى مصروف عن المتثنى منه او من
ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثانى وعلى هذا
سمى استثناء لانه ضوعف به الخبر وشفع ان كان الاول مثبتا
بالنفى وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى قوله وهو اخراج
الشئ عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاء نى القوم الا زيدا
فقد اخرجت زيدا عن المجئ الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل
فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء الا الحمار
فى قولك جاء نى القوم الا حمارا لم يدخل فى الحكم الا انه مخرج عن حكم
دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فى الحكم فكيف خرج قلنا المراد
بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى
ينتصب فى الكلام الموجب التام اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون
فى الكلام الموجب او غير الموجب والمعنى بالموجب ما لم يصدر باحد
الاشياء الثلثة التى هى النفى والنهى والاستفهام وبغير الموجب ما صدر
باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفى والنهى لان من الاستغراقية
تزاد فى النفى والنهى تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله

الكلام موجبا فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما ينصب لانه قد شابه المفعول لكونه
فضلة يجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان
العامل فيهما الفعل بتوسط الحرف وللمصحح جعل الحرف ههنا عاملا
كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على ما هو
المنصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان
يكون تاما او غير تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه
فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
او لا يكون فان كان مقدما فالمستثنى منصوب ابدا لامتناع البدل
لان البدل لا يتقدم على المبدل منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا
نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط
فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس
المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما

جاءنی احد الا زید والا زیدٌ او مامررت باحد الا زیدٍ الا زیدٍ وما رایت احدا الا زیدا وههنا لایجوز الا النصب لکنه یحتمل البدل والاستثناء والفصیح هو البدل لان الکلام ههنا لو حملت علی الاستثناء کان الفعل قبل الا غیر مفرغ لما بعدها اذ الکلام قبله تام لا یفتقر الی شی فاذا اردت الاستثناء نصبت بعد الا لتمام الکلام واذا حملت علی البدل کان الفعل الواقع قبل بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه فی حکم الساقط وکان قولك ماجاءنی احد الا زید بمنزلة ماجاءنی الا زید واذا کان کذلك فالبدل اولی لکونه مقصودا او جزءا منه بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا یکون جزءا من الکلام فالحمل علیه اولی وانما لم یجز البدل فی الموجب نحو جاءنی القوم الا زیدا لان المبدل یقوم مقام المبدل منه واذا اقام مقامه عمل فیه عامله فصار کانك قلت جاءنی الا زید فرفعت زیدا بجاءنی فکیف ترفعه به وقد نفیته عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل زیدا خارجا من جملة القوم عاریا عن المجیئ فاذا جعلته فاعل المجیئ لکنت قد اسقطت القوم

راسا وانتبه وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام

يعاقبه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءنى الا زيد

وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا

قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التى تغير

المعانى دون الالفاظ نحو هل وبل وغيره ولا يجوز هذا الا فى المنفى

لو تقول فى الايجاب جاءنى الا زيد اذ لو ذهبت بقوله لم

تخل من ان تريد اثبات المجئ لزيد ونفيه عنه فان اردت

الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان

الا لا تراد فى الاثبات وان اردت الثانى كنت قد جعلت الا

نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءنى الا

زيد جعلته بمنزلة ما جاءنى ثم ترفع زيدا بالفعل المبنى بالا كما

رفعته بالفعل المنفى بما فهذا الحكم على الاوضاع وخروج بها عن

طريقها لان الا لم توضع لنفى الافعال وانما وضعت لحكم

البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله وحكم غير كحكم الا

الواقع بعد الا اعلم ان غير موضوع فى الاصل للوصف صفة ولا تقع الا للنكرة واذا اضفت

لانه موضوع فى الاصل على ما ينافى التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا على هذا لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون فتوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك تريد ان مرورك وقع على المخاطب وعلى رجل اخر وانك لم تمر بالمخاطب بل باخر او انك مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل وهو هذا النحو خلاف مثلك بخلافه فى الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة فى الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وماله فى اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة المعنى فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعنى انهم استعاروا غيرا لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا بمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد

وغير زيد بالرفع والنصب فانفلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدى
لغير واسطة حرف ولم يعمل فى الاسم الواقع بعد الا قلنا لان
غير التوغلة فى الابهام اشبه الظروف المكانية التى هى الجهات
الست وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدى كما عمل فيها و
اما الثانى اعنى دخول الا على غير فى الوصفية فنحو قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى غير الله ولا يجوز الاستثناء
لان المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
فللمستدل ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما الهة
غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للاية دلالة قاطعة على التوحيد قوله
ومثله سوى اعلم ان سوى فى معنى غير انه يستثنى به والفرق بينهما ان
سوى عندهم ظرف مكان فى الاصل وحقه ان لا يليه العوامل
لان المعنى المقدر فيه عامل فناصب لان الظرف منصوب
فى كل حال فى كل موضع فلا يجوز ان يكون معمول عاملين فى حالة
واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك و
قبح مررت بسواك لانه فى معنى مكانك مما يدل على ظرفيته ووقوعه

صلة للموصول نحو جاء ن الذی سواك بخلاف غیره والکوفیون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فیجوزونه فی السعة مررت بسواك وجاءنی
سواك قوله والحروف الداخلة علی الجملة ثمانیة ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان علی العکس فالستة تسمی مشبهة بالافعال
وانما سمیت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حیث لزومها
الاسماء وکون اواخرها مبنیة علی الفتح کالافعال الماضیة وانها علی
ثلثة احرف فصاعدا کما یکون الفعل کذلك فلما اشبهت الحروف
بالفعل من هذه الوجوه اجریت مجراه فی ان جعل لها مرفوع
منصوب وقدم فیه المنصوب علی المرفوع فقیل ان زیدا اخوك
کما قیل ضرب زیدا اخوك الا ان تقدیم المنصوب هنا لازم وثمه
جائز وانما التزم فیها ذلك لانه لیس للحروف حظ فی العمل وانما هو
محمول علی الفعل وفرع علیه فالقیاس ان یلزم طریقة واحدة
ولا یجوز فیها الوجهان لئلا تجری مجری الفعل نحو ضرب زید عمرا او
ضرب عمرو زیدا وانما کان تقدیم المنصوب فیها اولی لتکون ابعد
من المشابهة اذ الاصل فیه ان یلی الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا

هنا حصل لمخالفة هذه الحروف للفعل لانحطاطها عن رتبته
فان قلت الخبر اذا كان ظرفا فما الذي يسوغ فيه تقديمه على الاسم
نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لان في الظروف من الاتساع
والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في
غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو
قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان تقدم على ان
نحو في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل في ما
قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان تعمل فيه الحرف مقدما
عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في الاصل
وقد عمل الحروف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضائه
الطرفين على التسوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان تعمل فيهما
جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول
الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك
وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان تعطف على المحل لانه
يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبره

يكون ذاهبا الى خبر الله ولان فح يكون معمولا لعاملين مختلفين
ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف
عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه قوله ان وان
للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فكانك حققت مضمون الجملة وثبت
تقدمها في التصديق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم بالفتح
انها نقلت معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وان المكسورة
لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم
يجامع لامه الا اياها نحو ان زيدا القائم وان في الدار لزيدا و
ان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو
لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فادخلوها
على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر
ايضا اذا تقدمه ولا يجوز ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام لا يتأخر
عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة ان ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع
المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل وهو ان زيدا قائم
وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة فالم تمض فالنصب واجب على ما

والنصارى والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف
عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه ان فى الآية
تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون بعد مضى
الخبر والشاهد له والا فاعلموا انا وانتم بغاة
ما بقينا فى شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة
التقديم فى الآية هى الايذان بان الصابئين الذين
كانوا ابعد منزعا فى الشرك واثبت قدما فى
الكفر وما سموا الصابئين الا انهم صبوا عن الاديان
كلها لو آمنوا يصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن
غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة
واما فى البيت فهى للاشعار بان المخاطبين اوغل
فى البغى فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا
ولو قيل بالنصب نحو الصابئين وايا كم
لما كان من التقديم والتاخير من شئ لان التقديم

والتأخير في المزال دون القار هكذا ذكر في الكشاف قوله وكان للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان زيد الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان لتكون داخلة على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه وانما عدل الكلام عن سمة الاول ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضى صدره على الاثبات قوله ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغائرين نفيا

واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك نحو
ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد ينزل
التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني
زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك انّ في جواز العطف عليها مع ما عملت
فيه محلا لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام
على خبرها ايضا عند الكوفيين ومن اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل
للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله تعالى لعل الساعة قريب
ترجٍّ للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه
وما لا يمكن نحو الا ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن
اذ المحال لا يترجى وقوعه قوله والفرق بين انّ وانّ ان انّ المكسورة مع
اسمها وخبرها [illegible] قد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التأكيد مخالفته لها في انها تقلب الجملة الى حكم
المفرد فتكون معها في تأويل المصدر فلا تستقل حتى تضم اليها اسم او
فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه واما
المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها تقول ان زيدا منطلق

ولتسكت كما تسكت على زيد منطلق فالحاصل ان ما كان مظنة
للجملة فالواقعة فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول و بعد
الموصول وبعد حتى ونحو ذلك وما كان مظنة للمفرد فالواقع
فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدأ
نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمرا خارج وعجبت من
طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق الا انها لا تقع مبتدأ بها
في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك
لانه لو ابتداء الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان
زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد فوقعا
وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وبعد اخواته وانما فتحت بعد
لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل
اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع
جئتني اى مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام
بان وصلتها ولطلبها الفعل يجب في ان الواقعة بعدها ان يكون
خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره

الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاب عنه فخر المشائخ بانه انما جاز من حيث ان قوله والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهو يمده خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم زيد ضربت عمرا واخاه فان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا واخاه لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله من سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو وانما فتحت لولا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد موجود لكان كذا فلو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ فكيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني مفعولي علمت لان طول الكلام بان وصلتها يغني عن ذلك مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل

ان تكون مفتوحة بدليل فتحها في عندي انك قائم

لان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر المحدث والمحدث عنه فيصير
كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهر
فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك فغرضهم ان المحدث والمحدث
عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم
زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج
الى ذكره فاذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه
حديث ومحدث عنه ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت تعلق عند دخول لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم على ما
سياتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان
الجمل فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل علم
ما تدخل على هذه الحروف الستة فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول
على القسمين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد
ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم
كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد
ان القيام مقصور على زيد منه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى انما

ثم انبهكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان

هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها

ما خلا ليت ولعل بالتخفيف تنبيهاً الدخول على القبيلتين الا ان

المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت

على الفعل فلتدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان

كاد وحسبت اخواتها والمفتوحة اذا خففت تعوض عما ذهب عنها

عند دخولها الفعل احد الحروف الاربعة السين سوف وقد حرف

فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها

للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو

ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وان علمت زيدا لمنطلقا وعلمت ان

زيد منطلق وعلمت ان سيخرج ان سوف يخرج ان لا يخرج ان قد خرج

وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان تديا ه حقان فوه واللذا

مرفوعهما قبل المنصوب ماولا المشبهتان بليس ما ولا تحملان على ليس

فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها

من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول على المبتدأ والخبر ثم ان ما

اذهب فى الشبه بها وذلك لاختصاصهما لنفى الحال كليس بخلاف لا فانها لنفى الاستقبال فلذلك كانت عاملة فى المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا فى النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها فى الشبه وانما خصصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفى الجنس فى الاعم والاغلب وذلك لا يتصور الا فى النكرة فروعى ههنا ذلك المعنى وهو نفى الجنس وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ولغة التنزيل هى الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند نقض النفى بالا لزوال مشابهتهما بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفى وقد بطلت بالا ذلك اما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملهما عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما عن سمتهما الاصلى فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب

على المرفوع في باب ان اظهارا للفرعية ونحوه ولا تقل يرد المرفوع لما قلنا

ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احبوا

ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن به بخلاف ما

ولا فانهما لم يشبها تلك المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه

بالاصل فقالهم وللاوجه اخر واعلم ان النكرة نحو رجل وفرس يشتمل

على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا الاستغراقية

نحو لا رجل في الدار فقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل

في الدار بل رجلان هذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قوله

نفي الجنس نوع من التجوز لانه لنفي حكم الجنس لا لنفي نفس الجنس الا

ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو

كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب

الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على

ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان

الاسم اذا كان مضافا الى النكرة او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما

ذكروا وان كان مفردا بني على الفتح وقد سبقت الاشارة الى الوجه لعلة بنائه لم مفردا دون غيره وانها معمولة لها في الفصاحة

وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا
ههنا العلة والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب
انك تقول لا مسلمين في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة الاعراب
فتلحقها اختها التي هي الجر لكن الحركة حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة
ليست للاسم وحدها لكنها للاسم مع لا وتقول لا ابا صدق لك
ولا اخوات نسب لك فتكسر التاء لان المضاف معرب وحركته اعرابية و
قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف وامتناع دخول لا هذه على المعرفة
اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا
في الدار لان تقديره لا ضاربا زيدا الآن او غدا في الدار اما
خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا الجار آخر الكلام
ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بلا كما كان في ان وبعضهم
على ارتفاعه بالخبرية ولا عمل للحرف فيه حجة الاول الا ان
تحذو حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كما ان ايضا معنى النفي فيهما
مضمون الجملة فهي ان يكون عاملها في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان

في العمل انحطاطاً لرتبة الفرع عن الاصل وايضاً ان مع المنفي مرفوع
المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدأ فلا تعمل فيه لا واذا
لم يعمل فيه العامل اللفظي وجاز لا رجل وامرأة كائنان عندنا
بالرفع عطفاً على المحل قبل مضي الخبر فدل على ان لا عمل للا في الخبر
ولا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم
ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا
يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفاً لازماً كما في قولهم لولا
زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضاً عند الحجازيين ومنه
كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله فان
كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز
الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السؤال
نحو ابرجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل
ههنا وقد ذكر في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها لا حول ولا
قوة بفتح الاسمين فتجعل في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا
قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان لا يكون لا الثانية لنفي الجنس والثانية زائدة موكدة لنفي غير عاملة

والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح بنية المنصوب والثالث
لاحول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع
المنفي والرابع ان يقال لاحول ولا قوة برفع الاسمين لما ذكر والخامس
لاحول ولا قوة رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على انه لنفي الجنس
والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس له
حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه
بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نص عليها
والزيادة عليها محال قوله واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوع
اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذا اصلها النفي الشائع وذلك لا
يتاتى مع التعريف فلم تدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك
كما قالوا امازيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر
استعماله في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على
السوال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فنقول لا زيد عندي ولا عمرو
والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا
اي اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في انه

ايجاب الرفع والتنكير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف العاملة

في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو

ان المصدرية نحو احب ان تقوم اي قيامك انما عملت لمشابهتها لان

الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في

قولك احب ان تقوم اي قيامك كما ان بلغني ان زيدا قائم في تاويل

بلغني قيامه اما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال

كما ان أن للاستقبال وقد حكي عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان

فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثر على خلافه

قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت

الفعل قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الان وعند الخليل

اصلها لا ان خففت الهمزة وسقطت الالف ضا الكتابة

جعله حرفا براسه وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب

اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم شيء مما في حيزه وهذا لا

يلزمه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب

الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا وتحل معنى التحضيض

نحو لولا آخر تبني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا

فابدل اللنون من الالف وقول من قال ان لن تفيد التابيد ليس بشئ

ولما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاء

بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى قوله وكى

اعلم ان كى قد يكون حرف جر وقد تكون حرفا ناصبا فانها لا و فا

منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام او الجار لا تغل

وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه

والاصل كيما على ان يكون كى داخلا على ما الاستفهام وقد حذف

الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم وفيم والثانى ان تنصب الفعل بها

نفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها كما

فى قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار قوله

والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال

لك انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه

وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذى بعدها مفرغا لها غير معتمد على

شئ قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك واعمل

على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبراً عنه فيبطل عمل اذن

لان خبر المبتدأ اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعاً وليس

اذن قد وضعت على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك

لانها قد تقع حيث لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا فاذا كان

مما يلغى وقد وقع قبله المبتدأ كان المبتدأ اولى بالفعل الواقع بعدها

وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب والجزم

لان الشرط قبله يقتضي الجواب فلو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك فاسد

الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ تقع حيث

لا يتصور النصب وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغو اذن ايضاً

اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم

الشرط فقط ولذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اظنك اذن

كاذباً بالنصب وانك في حال الظن وان كان الفعل منقطعاً عما قبلها

غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان

ان وكي ولن لا حظ لها في الحال فالحاصل ان اذن بمنزلة ظننت

تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء في ظننت يقبل حيث

معنى ولا يجوز في اذن حيث لا يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر

قوله وان من بينها تدخل على الماضي فتضمر بعد ستة احرف اعلم ان تصر

ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل الباب وفرع عليها

لذلك دخلت على الماضي والمضارع فتعمل مع الاظهار والاضمار فان

قلت كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد نرى وجد

اذن ايضا تدخل الماضي كما في قول الشاعر اذن لقام بنصري معشر

خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل

هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه

ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على المضارع

في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانها داخل على اللام

المتصل بها الماضي واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من

حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام

بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي

من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني

الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين

من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد قوله وهي حتى اعلم
ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان
يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت
سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرور المحل
بحتى ومما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة دون حتى قول
الشاعر شعر راويت عن ابي الرهق مطله + حتى المصيف ويغلو
القعدان + فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم
النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وعلاء
ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها
لوجب ان لا يجيء ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد
جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا
لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه
حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في
الكلام ههنا مضافا محذوفا فكانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك
خفوق النجم في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان وصار بابنا به ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا

اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اى سرت كى ادخلها فالسبب
اعنى السير قد مضى والمسبب اعنى الدخول لم يمض وهو مترقب
بعد او فى حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعنى الى ان ادخلها
فالمسبب والسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب فى حكم المستقبل لانه
فى وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الان بلفظه واما
اذا كان حالا او فى حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الان او سرت حتى
ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا ساغ للنصب ههنا لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال فقط ولام كى اذا قلت جئتك لتكرمنى فالفعل
منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم لا
فى الفعل كما ذكرنا فى حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطينى
حتى بخلاف اخواتها لانها فى الاصل للعطف يعنى حتى والواو
والفاء فلو ظهر بعدها ان يظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد
بخلاف اللام فانها ليست من الحروف العاطفة بل من حروف الجر فلا
باس باظهار ان بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا او
اظهار ان نحو لئلا تعطينى والاصل لان لا فادغم لئلا يتنوا الا لام فان لتلفظ

به حذافوق ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم يكن ليذ
وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقيل
ههنا لتوكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب اعادة للاصل التزم اضمار
ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ
الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهران والا لظهر لفظ
الاسم وفيه بحث يطلب من المفتاح فوق واو بمعنى الى او الا اذا قلت
لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي
او الا ان تعطيني والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك اصح فعلى هذه العبارة
معترض عليها لان المضمرة بعدها ان لو كان بمعنى الى لكان التقدير
في قولنا او ان تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلف من القول
هذه العبارة رفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم
تكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة
في الفعل وان قلت انها ليست هنا للعطف لانهم فسروها بالى او الا وحتى
قلنا وشيء من هذه الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل في الفعل الضا
فوجب اضمار ان بعدها فوق واو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك

ولا تشرب اللبن وتسمى واو الجمع انما اضمرت بعدها ان لم تعمل بنفسها لانها
لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبار الاصلها او لمعناها الذي
عرض لها في هذا الوضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول
فلان معناها الموضوعة لاجله هو العطف او الاشتراك وشيء
من حروف العطف لا تعمل النصب واما الثاني فلان معناها
هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها
بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت
لا تاكل السمكة مع تشربك اللبن وله ان ياكل السمكة على حدة وتشرب
اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت
ان تكفه عن كل واحد منهما فقلت لا تاكل السمكة وتشرب اللبن
بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب
المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واياك واما قوله والسادس
الفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب
باضمار ان وذلك لانهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
هو اكرمك عليه اذ لو كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول من الامر

فاكرمك مثلاً فصدر صيغته يتبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة

سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك

زيارة فاكرام مني ولما نزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد

الفاء ليكون عطف الاسم على الاسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن

منك زيارة فاني اكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني وفي اضمارها

ان ايذان بان الاول سبب للاخر وكذلك النهي كما في قوله تعالى

ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن طغيان

فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله

معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا

والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان

ينتسب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام

موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما

بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد

وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون

الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور

واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك تعريف
بيتك فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
مالا فانفاقا مني واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
بنا فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني و
مقاربته للتمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته
عليه ولكن تحثه الا على ما توده وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك
تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما تقصد
تذكره وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه المواضع
ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب اولا
من الرفع والنصب وينقسم الى ثلثة اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط
نحو ايتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على ما مر والفا
وقسم جائز فيه الرفع والنصب نحو ايتني فتحدثني ان شئت قلت
افعل اتيانا فحديثا وان شئت قلت ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك
فحديثا مني وانما لزم النصب لان ليت قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى

فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر
كما ذكرنا نحو ما تأتينا فتحدثنا اجعل الاتيان سببا للحديث اى لم
تأتينا فتحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك
باضمار شرط قوله والجازمة لم ولما لنفى الماضى واعلم انه انما عملت لم
لاختصاصهما بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان
من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضى كما ان
ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا
فلما اشتبها عملت عملها ولما بمنزلة لم فى هذا النقل فحملت عليها وقال
انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضى لانها لما كانت عاملة
والعمل يظهر فى المضارع دون الماضى لزموها المضارع ولم يجوزوا
دخولها على الماضى كما اجازوا ذلك فى ان الشرطية لان الاصل فى
حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل انقل من
الماضى فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل
على الماضى وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضى الذى هو الاصل
لما جاز دخولها على المضارع الذى هو اثقل قوله وفى لما توقع واقل انه

ولما النفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات و في قد
معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم
ينتظرون ذلك فكذلك لما يركب الامير وقيل هي في الاصل لم
اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطالة
زمان فعلها وذلك نك اذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم اى
ندمه ولو قلت فلما كان المعنى على ان لم ينفعه الندم الى وقته فو وكلام
الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها للضارع و
معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان ينقل الفعل من كونه مجزوما به الى
مشكوك فيه وانما كسرت من حق الحروف الواردة على هجا واحد ان تفتح
على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل للضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام
الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند
واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا ول
وفل من فليستجيبوا لي بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة
فسكنوا اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه نحو فخذ

نحو وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد
فانه اعضد قوله ولا للنهي انما عملت لا هذه الجزم كما ذكرنا في
الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول الغائبين والحاضرين او المتكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب
ولا اضرب ولا نضرب ولا تضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط
والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احدهما شرطا
والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين
وجب ان تكون عاملة فيهما واختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه لانه
حذف وتخفيف وهي اعني ان للاستقبال كما ان لو للماضي انما
تعمل لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فالجزم
ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا اثر على ماله فانها تلزم للمضاء
نفضا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس
فاني اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال لان
المعنى ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس نكن تعطيك الى الان اوتكو
قد خرج هذا الكلام على جهة قوله وهما مجزومان ابدا اذا كانا مضارعين

اعلم ان فعلی الشرط والجزاء لم یخلو من ان یکونا مضارعین او ماضیین او الشرط مضارعا والجزاء ماضیا وعلی العکس من ذلک اما الاول فنحو ان تسألنی اعطک فالفعلان مجزومان جمیعا بان لان معناه یقتضی الجزئین وهو عامل فوجب ان یکون عاملا فیهما جمیعا لان نسبتہ الی کل واحد منهما علی السویة واما الثانی فلا یظهر فیهما الاعراب نحو ان جئتنی اکرمتک لان الکلمة اذا کانت غیر مستوجبة للاعراب فلا تتغیر عن حالها وان کان العامل یلاصقها الا انهما فی محل الجزم علی معنی انهما وقعا موقعا لو وقع فیه المضارع الذی یستحق الاعراب لکان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتنی اکرمتک فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم ایاه واما الثانی فلا یظهر فیه الجزم کما ذکرنا واما القسم الرابع وهو ان یکون الشرط ماضیا والجزاء مضارعا فلا شک ان الاول لا یظهر فیه الاعراب فلا یظهر فیه الجزم واما الثانی ففیه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتیتنی آتیک وآتک اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم یظهر فیه الجزم حیث کان ماضیا حمل الجزاء علیه فلم یجزم وترک علی حاله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا مجزوم معنی بکان النافیة لانه لو کان ...

لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد اما الجزم فعلى
الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع
جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده وان اتاه
خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم ففي يقول جاز
الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسالة وروي
حرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع اي تقول ليس لمالي منع عنك
قال ابو عبيدة مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء قوله يجيء الجزاء
بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا
اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل
موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تاتي لاتباع الشيء
بالشيء فلا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم ان
قولك فانت جواب الشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار شيء يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن
بربه فلا يخاف والتقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة
الاسمية تمتنع فيها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان

واما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا تدخله واما فعل الامر فهو موقوف
او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي لانه
وكذلك الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا
في تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت
اليوم فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضي ولا يبقى له تاويل للمستقبل فيه
محال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم
ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان
تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق
بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه
الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل
وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجملة مجموعها
لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية والامر والنهي مما لا يخفى
استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك
ان تقول اكرم مجزوم في التقدير ولكنك تقدر الجزم في المجموع فيتناول الكلام
على انه لو كان فعل خبر لظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه

وعلى هذا ان تاتنى اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل تكن لك

جزاء اتيانك لوجى او تقع ذلك مستحقا او ما اشبه ذلك اما فى قوله

ان جئت خرجت فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على معنى فعل

فظهر لك الفرق فالحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه

لفظا او تقديرا الجزم فيه وحده ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من

الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجازى على سبيل

التشبيه وهذا المعنى الذى ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى

فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعنى الاعراب لم يكن فى الاسم حقيقة

الا لكونه مفيدا معنى لم يكن فى نفس صيغة المعرب دليل عليه

كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالجزم من

وحفظه عن الالتباس نحو ان يلتبس ان والمراد بها الجزاء بان التى

هى النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد

ليس هو فى الفعل ولا فى الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية

والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو فى ضرب زيد عمرا ليعلم به

ضرب او معنى زيد وعمرو كما كان الجزم فى ان تخرج اخرج ليعلم به

ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج ليعلم به ان معنى النهي و لكنه
لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاوجب ان ينفصل احدهما عن الآخر
قوله وينجزم المضارع بان مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجاب
بالفاء الا النفي مطلقا اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك
مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ان تاتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده
باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه اليك وعلى هذا الاستفهام نحو
اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما
استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب يقتضيه
الاستفهام من الاضافة والتعريف وعلى هذا النهي لا تفعل شرا
خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى
ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فان قلت لا تدن من
الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل و
تدن لا تدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات فانوا وهذا ممتنع
الا ضما بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه لم

تاتينا فتحدثنا وهذا خلف من القول ولا ياتى ان يقدر فعلا مثبتا
نحو ان تاتينا لان النفى لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة لامتنع
اضمار ان فى النفى ما ذكره لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك
باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا
التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفى انما
هى للمنافاة لان النفى اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له
على الشرط الذى هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف
سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط فى كونها غير ثابت الوجود
وعلى هذا التمنى نحو ليت لى مالا فانفقه لان المعنى ان يكون لى مال
فانفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لانك لما عرضت عليه
النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبنى على النزول فان قلت ليس قولك
الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جزمته قلت انه لا يدل على ذلك
انما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الجزاء
ان تعلم ان المضارع الواقع فى هذه المواقع انما يجزم اذا قصد به
الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى وهب

لدنك وليا يرثني اى لبا وارثا او حالا عنه بخوف زهم خوض يلعبون
اى لاعبين او قطعا واستيثا فانحو لاتذهب به تغلب عليه اى انت
عليه قوله ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهى
اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار
وبيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب
خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشمل
الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل على كل انسان
فلهذا حكم باسميته وبنى لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على
المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اى انسان تضرب اضربه
واذا قلت من يكرمنى اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل
اى انسان يكرمنى اكرمه وقال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائية وحدها
اعنى اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها فى صلة من
وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ما ان يكرمنى
اكرمه هو اعنى من يخص باولى العلم وعلى هذا ما يرى ما تصنع اصنع اذا

شيئاما ان تصنع اصنعه لان ما ابهم يقع على كل شئ فلما قصد
الشياع اتى به وجعل ناشيا منا حرف الشرط كما ذكرنا في من
محله منصوب بالمفعولية واذا قلت ماتكن اخرج كان مرفوع المحل
بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ
لوكان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى
المبتدأ وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير يعود
اليه وكذلك اي تقول ايهم ياتني اكرمه والمعنى انسان ما
ياتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى
من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت
متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب
اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما
ابهاما نحو متيما تخرج اخرج وانيما تكن اكن وعلى هذا اني وهو بمعنى كيف
الا انها يجازى بها دون كيف نحو اني تكن اكن وهي لاستغراق
الاحوال انها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى وهل مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر

احدهما ان يكون الاصل ما على ان يكون الثانية زائدة مثلها
في لو ما ادعوا فابدل من الالف الاولى ههنا هاء تحسينا
للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى الكف ثم
جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة اين معنى
الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك انهما قد لزمتا الاضافة والاضافة
تنافي معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا كففتا
بما صلحتا بمعنى المجازات قوله واى تكون بدلا واحدا من اثنين او جماعة
اعلم ان وضع اى على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا
اضيف الى المعرفة لم تضف الا الى الاثنين فصاعدا ولكون النكرة
شائعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة قوله والذين على
اسميتها قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء باسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتيني اكرمه والاضمار يختص بالاسماء
بدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمر امر وباضافتها نحو ايهم وبدخول
التنوين نحو اياما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الاسماء بل يختص
ببعضها لان اذما وحيثما لا يدخلهما شيء من ذلك الدليل العام

على استبهادكلّيتها مع افادة معنى المجازاة على معان ينضو استقلالها
بانفسها او لا مقاربة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها
مقصورة على افادة المجازاة ويدل على استبهامها انها لا يتعرى من
الاعراب المحلي على ما مرّ والحروف لا يكون له اعراب بوجه ما قوله
ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد
بتمامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي
ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام
ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة
في العشرة وما دونها فانها يجب ان تضاف الى اقل امثلة العدد التي
هي افعُل وافعال وافعِلة وفِعلة ومنها الجمع المصحح مذكره ومؤنثه
كالمسلمين ومسلمات ولا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة
من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال
قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقدان اشساع واشسع
وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات
او مائين لان الثلث تبين بالمائة لانهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع

وجاز الرجوع الى القياس فى ضرورة الشعر وفيما دون الثلث لامتناع
الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفرد او مثنى يفيد الدلالة على الجنس
والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد
مخصوص من العدد واما التمييز بالمنصوب فقد يكون فيما يكون من
الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا العدد نصبوا المميز
لامتناع الاضافة كما فى موضع كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون
وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر
رجلا وانما نصبت لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة
وعشرة على ما سيجئ فى موضعه وحق المنصوب ان
يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة
تكفى فى ذلك فاختاروها لانها اخف اما مائة والفها
تضاف الى ما يبينها كما تضاف باب عشرة الا ان
المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة
قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشر
مرات والثانى مع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها ولما

فعل ما بينهما بجر والنون لعشرة ولم يجمع ليكون تسعين في اعلى ا
حقهما ثم قالوا اما مأة درهم فاضافوا مأتها الى المفرد فلم يمتنع الاضا
وهذا حكم الالف وانما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية
الاسماء المركبة التى تنصب ما بعدها على التميز ينحصر في هذا الا
اعنى من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر فى عدد معلوم
غير متجاوز الى غيرها فبالحرى ان تعد من السماعية فان قيل الاعداد
التى فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في
القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية
كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التميز فصح
تعديده من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد
مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن
لك ان تقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة
فبالحرى ان تعد من القياسية كالذى فيه نون الجمع قوله والثانى كم للكناية
عن العدد واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهى للكثرة وتستعمل على
وجهين فى الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فينصب المميز لكونها
بمنزلة عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين

فانها تبين بالاضافة الى الواحد والى الجمع نحو كم رجل وكم رجال عندك
بمعنى كثير من الرجال واضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير
فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشتبهت بباب
عشرة واختصوا التبين بالنكرة المنصوبة فى الاستفهام وبالاضافة
فى الخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها نقيضة رب
فتجر ما بعدها حملا على رب جريا على ديدنهم فى حمل الشئ على ما
يقابله وقد يجئ النصب فى الخبرية حيث يتعذر الاضافة وذلك عند
ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم فى الدار رجلا وبعضهم على ان الجر
بعدها باضمار من وهى منوية ابدا فى التقدير وانما بنيت لانها استفهامية
متضمنة معنى الحرف وخبرية فتشبه الحرف اعنى رب او على السكون
لانه الاصل فى البناء ثم انها تقع فى وجهيها مبتدأ ومفعولا و
مضافا اليها نحو كم رجل ورجلا عندك بمعنى كثير او عشرة من الرجال
عندك وكم رجل او رجلا لقيت اى كثيرا او عشرين ورزق كم رجل
او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا فى المعنى لاقتضائهما صدر الكلام
فيهما معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية فى هذا المعنى لانهم اجروها مجرى

واحد في الحالين ولانها لما كانت تقابل رب لان رب صدر الكلام كذا
لها ثم ان كم لما كان اسما مفرد موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه
مفردا او جمعا حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجلا لقيته
ولقيتهم قوله والثالث كاي كاي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي
جعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا وانما نصب مميزها لانها
بالتنوين فامتنعت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاي وكاين وكاء
بوزن كاع وكي بوزن كيع وكأ بوزن كع فالاكثر ما تستعمل مع من و
كم الخبرية قوله والرابع كذا كناية عن العدد كذا الكوفي وهي مركبة من
كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف
وخلع عنها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايضا تغير حكمها ولذلك
استوى فيها الذكر والانثى فلا يقال كذا وكذه كما يقال هذا وهذه ثم
ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها
نحو عندي كذا وكذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان
تبين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما فكانك
قلت عدد ما درهما قوله السماعية العاملة في الاسماء كلمات

تسمى اسماء الافعال اولها رويد اعلم ان هذه الاسماء قد نوبها ضرب من الايجاز حيث تضع الاسماء موضع الافعال وليس في بها مسدها نوع من المبالغة والتاكيد لا يكون في لفظ الفعل ماتيا فاذا قلت رويد فانه اسم اقيم مقام الفعل واستوى فيه المذكر والمونث والواحد والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد تكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد الامام هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر وا المقصود هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب فمنها رويد هو مصدر ارود في الاصل اى امهل صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه خلع عنه معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني واما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى

المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيرا رويدا او على الحال ايضا نحو ساروا رويدا اى
مرودين واذا لحقته الكاف وهو اسم فعل كان لمجرد الخطاب
ولا محل له من الاعراب مثلها فى ذلك وإياك نحو رويدك
زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف
اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اى دعه اتركه وقد يكون
مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اى ترك زيد بمعنى
اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم
لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة فى الاصل
وقد جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الفعل وللغنى
عنا انها فجعلت ههنا اسما لها فعلى هذا دونك ومنها
هيهات وهو اسم للبعد نحو هيهات الامر اى بعد وقيل
اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وجاز فيه الحركات الثلث وقرى بهن ومنها
شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد

وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي
شيئين ولو جعل ما زائدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب
لازم الظرفية ولم يستبعده بعضهم عن القياس لكن ما مبهما صالحا
للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم اسرع وقد جاء في المثل سرعان
ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز كقولك سرع ذا
اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء
واخذ يسمنها فرأى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لامه
قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فصار قولها مثلا يضرب لمن
يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في
مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا ان كنا
نفسرهما ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب ذلك الشيء
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقول بعد جدا جدا و
العدد من جهة المعنى على هذا شتان وسرعان قوله ومن المبنيات انواع
من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه العوامل داخلة على المبتدأ والخبر كظننت وان واخواتها

الا ترى انك تقول كان زيد اخاك ثم سقط كان فيكون ما
بقي مبتدأ وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بنصب زيد قائما
لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما وراء كان
كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما سديدا كما اذا
تلفظت بالمبتدأ وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتدأ ونصبت
الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين و
سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على
الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد
في انه يدل على قيام زيد فيما مضى اذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تسكت على مرفوعها فقط والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى
صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على
زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان
الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار

معنی ذهب وانتقل نحو صار زید الی عمرو وهی فی هذا المعنی تامة

قوله وکان تجی تامة اعلم ان النحویین قسموا کان علی اربعة اوجه ناقصة کما ذکرناه وتامة بمعنی حصل ووقع نحو کان الامر فلا یفتقر الی المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله تعالی کیف نکلم من کان فی المهد صبیا ای وجد فی المهد صبیا وصبیا منصوب علی الحال دون الخبر اذ لا تعجب من تکلیم من کان فی المهد صبیا والثالث التی فیها ضمیر الشان نحو کان انت خیر من زید ای کان الشان انت خیر من زید وکان هذه الناقصة بعینها لان ضمیر الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذکر عدوها قسما منفردا رغبة فی التفهیم والتقریب والرابع ان تکون مزیدة نحو ما حکی من قولهم ان من افضلهم کان زیدا قوله وکذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسی واضحی تجی علی ثلثة معان احدها ان یقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التی هی الصباح والمساء والضحی فیکون لها اسم وخبر نحو اصبح زید قائما وعلی هذا امسی واضحی والثانی ان یکون معنی الدخول فی هذه الاوقات جاریة مجری اعتم واظهر فیکون تامة نحو اصبح زید

اى دخل فى وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان
يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار
نحو اصبح زيد غنيا وامسى عمرو اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين
اما لاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين او كونهما بمعنى
صار ولا تكونان تامتين فيظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا
اخواته وهو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغى ان يقول
اصبح واخواته او اخواته الا انه تساهل فى العبارة قوله وما
زال واخواته نافية اعلم ان ما فى اوله من هذه الافعال بمعنى
وهو استمرار الفعل لفاعله فى زمانه وما فى ما عدا ما دام نافية
دخلت على ما فيه معنى النفى اعنى زال واخواته فيجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا
مقيما لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام فى النفى دون
الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعنا الضا لن وبرح
الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافى وقد يحذف فى اللفظ لكن
فى المعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اما ما فى ما دام فمخالفة

لما فی ما زال الخ لانها مصدریة وموضع ما فی حیزها فی تاویل المصدر
والمصدر ساد مسد الزمان کما فی اتیتک خفوق النجم فاذا قلت
اجلس ما دمت جالسا کان المعنی دوام جلوسک ای مدة دوام
جلوسک ولهذا کان الواجب فیه ان یشفع بکلام قبله لانه ظرف
لابد مما یقع فیه قوله ولیس لنفی الحال اعلم انک تقول لیس زید
منطلقا الان ولا تقول غدا فتنفی انطلاق زید فی الحال فکانه فی
التقدیر ما ینطلق زید الان وهو فعل غیر متصرف علی المذهب
الصحیح بدلیل لحوق الضمائر وتاء التانیث الساکنة به وقیل ان
اصله لیس کصید البعیر ولکنه لما لم یتصرف التزم فی عینه الاسکان
ولیکون دلیلا علی جموده وکونه غیر متصرف نحو لیت ولو کان متصرفا
لقیل لاس کهاب وترک علی الاصل کصید ثم ان هذه الافعال
یجوز تقدیم اخبارها علی اسمائها مطلقا وعلیها ایضا الا ما کان
فی اوله ما فانه لا یقدم الخبر علیه نحو قائما ما زال زید لان ما له صدر
الکلام فلا یتقدمها شئ مما فی حیزها واختلفوا فی لیس فمذهب المتقدمین
من البصریین انه ملحق بکان فی جواز تقدیم الخبر علیه ومذهب عامة

عامة الكوفيين انه ملحق بما فى اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين
فلم يجوزوا مطلقا ليس زيد الا قضائه ايضا صدر الكلام ولانه
فعل غير متصرف فبالحرى ان لا يعمل فيما تقدمه انحطاطا لرتبته
عن رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع الثانى افعال المقاربة اعلم
ان عسى فعل ماض غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى
الطمع فاشبه بذلك لعل ولعل حرف والحرف لا يتصرف فاجرت
عسى مجريها ولهذا اجاز واعساك وعساه كما قالوا لعلك ولعله
لانها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ الماضى فاستغنى بها
ان يتكلف لها بنا والمضارع منها ثم ان فاعلها على نوعين احدهما
ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج فى
موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموها ان
مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع
ليكون ذلك ادل على مقتضاه والطمع اوضح للغرض المقصود منه
لان ان لا يكون الا للاستقبال الثانى ان يكون ان مع صلتها فى موضع

الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج
اى خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم هو
ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال و لم يفتقر فى هذا الوجه
افتقاره فى الوجه الاول لانه لما ذكر ان او لاحق ذكر الاسم فى
نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط ان فى
الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما فى قوله عسى الكرب الذى
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز اسقاط ان فى هذا الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة
ومما يدل على ان ان مع صلته فى الوجه الاول فى محل النصب
على الخبرية دون الرفع على البدلية كما فى قوله وما كان
قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجيئه
صريحا فى قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ايضا من افعال المقاربة
وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متاول
باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله
لان كاد وضع للتقريب من الحال فالتزم فيما بعدها ما يدل بصيغته

على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد
استعمل الاصل المرفوض من قال الشاعر فابت الى فهم وما
كدت ائبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ
تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كاد الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال
الا ترى تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا اشد
القرب من الحال فلما كان الامر على هذا اخذ علم الاستقبال مع
كاد واثبت مع عسى وقد شبه كاد بعسى من قال وقد كاد من طول
البلى ان يمصحا وفرق بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال
على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء
والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا
في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعمله العرب لقرب
الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك
تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة
الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك قوله

ليستعمل استعمال كاد واعلم ان ام الباب عسى كاد وقد يجرى
كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق
واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبها نحو اوشك زيد ان
يجئ واوشك ان يجئ زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجئ

فصل والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام و
استمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابلغ بحيث لا يوجب انتقالهما
وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دالين على
هذا المعنى والزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى
من المضارع لاشتراك فيه الحال والاستقبال وهو على شرف
الزوال والانتقال فلا يصلح للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى

الثبوت ادل فيهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم
مرفوع هو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص بالمدح والذم
فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او
مضافا الى مافيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما تر
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذى تعلم تريد واحدا معهودا
قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو
نعم زيد ونعم انت او نعم هو وهذا او ذاك وذلك لا يقوله احد
وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة مافيه لام الجنس
الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل
وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت
ان يكون فى اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلا او
ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما
وكذلك الجمع فى قولك نعم الرجال اخوتك

قالوا وانما اثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على
فاعلهما لام الجنس ايذانا بان فى الممدوح والمذموم بهما مثل
ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد
الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم وفى ارتفاعه
احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه خبره كانه قيل زيد نعم
الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل فى موضع
الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ
غناء الضمير العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر شعر اما
القتال فلا قتال لديكم لان القتال فى قوله اما القتال مبتدأ
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا بلا ضمير فيه لان اشتمال القتال
الثانى لكونه منفيا بلا التى لنفى الجنس عليه سد مسد العائد اليه
والمذهب الثانى ان يكون خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم
الرجل كانه قيل من هذا الذى مدحته فتقول زيد اى هو زيد وهذا
على كلامين والاول على كلام واحد قوله ونضمر الفاعل وانما اضمر فاعلهما

قبل الذكر سلوكا بطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا ورد
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبه او البيان الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبدأ له بالبيان وذلك نعم
رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة تدل عليه ورجلا ينصب على التميز كما في عشرون رجلا
والتميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه
مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك لزم الذي هو ضده وهذا
الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى
الاسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل
زيد وحبذا المرأة هند ويستوي فيها المذكر والمونث والاثنان
والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا يتغير عن حالها
بل يلزم على وتيرة واحدة قد اختلف فيها اسم ام فعل فذهب
اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل فلما ازال معه اخرجها الاسم

هو الاقوى وذهب الآخرون الى ان المغلب عليها الفعلية
به وذهب الآخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل
مركبة منهما ولا غلبت لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا
فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح فتقول حبذا
رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم الاشارة الذي هو في الابهام
نظير الضمير في نعم رجلا زيد ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم
زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا
وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يأتي
على قول من يغلب عليه الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا
بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف وكانه قيل لما قيل حبذا من
المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا
خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة غناء الضمير فمن جعله جملة
وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان متضمنا
لضميره والخامس انه ارتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون

الا فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء مثل بئس اى يلحق
ساء بئس كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما فى المعنى وذلك نحو قوله
تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل جار مجرى بئس وفيه
ضمير مبهم كما فى نعم رجلا ومثلا تميز والقوم هو المخصوص بالذم
ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا
ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص
لان المخصوص كالمبين له والمبين لا بد له من ان يجانس المبين
قوله والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه الافعال بافعال
القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله
اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشئ بصفته بمعنى معرفة
المبتدأ على كونه مخبرا عنه بشئ وذلك نحو علمت خالدا كريما
ورأيته جوادا ووجدت زيدا الحفاظ وهذه الافعال تدخل
على الجملة من المبتدأ والخبر كما ان اذا قصد امضاءها على
الشك واليقين كظننت زيدا عالما وعلمت الا ان هذه الافعال تغير
المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية وما

الذی کان مبتدأ مفعولا اول والذی کان خبر مفعولا ثانیا و
تعتبر صحة الکلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ
وخبرا کان الکلام سدیدا والا فلا وحکم الثانی من المفعولین حکم
المبتدأ ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معانی اخر لا یتجاوز
علیها مفعولا واحدا اما ظننت فهی اذا کان بمعنی ترجیح احد الاحتمالین
او معنی الیقین کما فی قوله تعالی وظنوا انهم ملاقوا ربهم کان من
افعال القلوب واما اذا کان من الظنة بمعنی التهمة لم یقتض المفعول
الثانی نحو ظننته ای اتهمته واما زعمت اذا کان بمعنی ظننت فهو
من هذا الباب وقد یکون بمعنی القول من غیر حجة فلا یقتضی للمفعول
الثانی نحو قوله تعالی زعم الذین کفروا ان لن یبعثوا وکذلک علمت
قد یکون بمعنی معرفة الذات فلا یقتضی المفعول الثانی نحو علمته ای عرفته
وکذا رأیت قد یکون من رویة البصر ووجدت بمعنی الاصابة
فلا یقتضیان الثانی نحو رأیته ووجدت الضالة ای اصادفتها وقوله ومن
خصائصها امتناع الاقتصار علی احد المفعولین انما لم یجز الاقتصار
فیها لانها داخلة علی المبتدأ والخبر فکما لا یستغنی المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ

كذا لا يستغنى احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما
ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما و
تجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما فى قولهم فلان
يعطى ويمنع قوله والغاءها متوسطة او متاخرة اعلم ان
هذه الافعال ثلاث مراتب الاولى التى لا يجوز فيها الا الاعمال
ولا يجوز فيها الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان
التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا
يجتمعان والثانية التى يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند
التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا
انما تساويا لان واحدا من المفعولين مقدم والفعل وقع
بينهما فهو متاخر من وجه ومتقدم من وجه والثالثة التى يكون
الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل
حظ له فى التقديم بوجه فضعف امره فحسن الغاءه وانما اختص
الالغاء بهذه الافعال ولم يجز فى غيرها من افعال الباب لان المفعولين

والاعمال قول من قال لجواز الالغاء فى المرتبة الاولى والمراتب اربع بزيادة مرتبة ضعف الاعمال فى تقدير المراتب ١٢

زيد ظننت مقيم كان بمنزلة زيد مقيم في ظني ولو قلت بل درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطاني احليت فقبيح و التعليق بالاستفهام او اللام انما علقت عند الاستفهام لانه يقتضى صدر الكلام وكذا اللام فجعل لان الفعل غير عامل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزان في موضع النصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى المبتدأ محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال نحو اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدى المعنى ويفسد الكلام وانما سمى هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معملة من هذه الجملة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة من جهة وغير معملة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية

والله تعالى اعلم

الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد فقد عرفت في ما تقدم ان العامل المعنوى هو الذي لا يكون للسان فيه حظ انما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدأ والخبر هكذا عند اصحابنا

رحمهم الله لان رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد
وانما قيد بالاسناد ايذانا بان الاسم لو عري من العوامل اللفظية
او لم يسند اليه شئ فلفظ زيد مثلا من غير خبر
لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات
التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد
العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا
تجردا عن العوامل اللفظية لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا لتجردهما و
بالاسناد عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب
وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني به لكونه جزءا ثانيا من
الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب قد عرفت
في ما تقدم ان كل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب كان عاملا
اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده
بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا وذهب الكوفيون الى انهما
يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل
قوله وهذا المعنى عامل فيهما ليشير الى المذهب الثاني وهو كون هذا

المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم
من ان هذا المعنى عامل فى المبتداء والمبتداء هو العامل فى الخبر
ولا ما ذهب اليه الاخرون من انهما جميعا اعنى المعنى والمبتدأ
جميعا عاملان فى الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان
يكون المبتداء معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر
عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك
ليحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك
لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة لشهادة تاويل الاية وهو
هذا الجنس من العبيد خير من ذلك وعلى هذا كل موضع يبتدأ
فيه بالنكرة انما يصح بضرب من التاويل كما فى الاستفهام والنفى وما
جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان المنفى لعمومه التحقت بالمعرفة
وارجل فى الدار ام امرأة لانه متاول بايهما فى الدار وعلى هذا فى
الدار وقد حسن تقديمه لانهم الالتباس فيه اعنى التباس الصفة
بالخبر ولهذا التزموا تقديمه قوله وقد يجيئان معرفتين نحو الله الهنا

ومحمد نبينا انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصورا
لشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة
عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت
له ان زيد المنطلق اى زيد هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق
والمعتبر فى ذلك حصول الفائدة بحيث وجدته استقام الكلام
وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان تذكر ذلك
تقربا وتعبدا والثانى ان يقال للجاحد الذى يعرف الهيته وتجحد
ذلك فتنزله منزلة من تخبره لشئ لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا
معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة
فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم تخبر بل لو
ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال
ان زيدا يدل على معنى الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ
قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبى فهو متعين للخبرية مقدما
كان او متاخرا لانا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص الذى
ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما

صالح لان يكون مبتدأ وخبرا فانهما تقدم يكون هو المبتدأ كما ذكرنا
هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عن من يعرفه
المخاطب باخوته ولا يعرفه بانه مسمّى بزيد كان اخوك مبتدأ وزيد
خبره وان كان مقدّما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس
اعني فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا
واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهنّ ابناء الرجال الاباعد فههنا
لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى
الثاني رافع للفعل المضارع ذهب اكثر الكوفيين
على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريته عن العوامل الناصبة و
الجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدّر به
اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب مقام

كاتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعاً يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت
زيد كاتب كان اسد كلاماً فعاملُه اذن معنوي وهو المعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم
وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات
وهو الرفع ثم ان من الواجب ان يعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه
موقع الاسم كونه في معناه او قريباً منه كما في زيد يكتب بل يكفي
مجرد وقوعه موقع جنس الاسم الا ان يقع موقعاً يصح وقوع اسم الفاعل
فيه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او
زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ
اخرى وهو اسم محض مما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير
مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع
اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير
معتمد ولكنه ارتفع ههنا المضارع لوقوعه موقع الابتداء والابتداء
عن مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل
في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول

ان الاصل ان يقال كا دزيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة

مرة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب

موقعا يصح وقوع الاسم فيه قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل

انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب

فكيف يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح ابن

وانك قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب قوله والمعنى

عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة ما هو

العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا

قلت مررت بالرجل الكريم ورأيت الرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم

فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب

وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع

موقع الاسم وتعري المبتدأ من العامل اللفظية للاسناد كذلك وكان

كان ابو علي يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد

تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون

عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ما كنت حاملا للاناء

الما، ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوسطة صفة بواسطة
الموصوف قوله ويحتج للاول بقولهم يا عمرو الجواد فى انه لو كان
المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما استدل ابو على على
ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه
يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد فزيد
مضموم وصفة مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل فى الصفة
ما هو العامل فى الموصوف لم تختلف حركاتهما ولما كان احدهما اعرابا
والاخر بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان واحدا لما اختلف
حكمهما ومن روى يا عمرو الجوادَ ظانا انه عجز البيت المشهور الذى
هو قول الشاعر فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا
عمرو الجوادا فقد سها اذ لا احتجاج للاخفش فى النصب اذ يصح
ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل فى محل المنادى النصب حيث
كان مبنيا وعمل فى وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون
العامل فيهما واحدا كما فى ذهب امس الدابر لا يعود الناس
الخافى فصول من العربية وهى اربعة فصول قوله الفصل الاول فى المعرفة

والنكرة المعرفة ما وضع على شئ بعينه وهي خمسة الاول المضمر نحو
انا وانت والكاف في غلامك قالوا الاصل في الاسماء التنكير و
التعريف طار عليه على ما سبق في باب ما لا ينصرف والنكرة ما
لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو رجل وفرس
وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه وهي خمسة ضرب
الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او
المخاطب او غيرهما بعد سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا نحو قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى معناه اعدلوا عدلا فالضمير راجع
الى العدل المقدر ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون
كل واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون
في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا
وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض
التعريف فصار ممتازا عنه بالمجيء من الاشياء التي يقربه عند
السامع تعريفا فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته
زيدا في قولك زيدا ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في الكلام

قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد
اذ الشئ انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم
المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثانى العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا فى
تعريف العلم انه الذى علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه
وانما قيل بالقيد الاخير احترازا عن المبهم والمضمر لانك اذا قلت
بعد ذكر زيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا الا زيدا وعمرو
انما قيل بقيد الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته
ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم
والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة والثعالبة
وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند
سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ترى انها لا
تثبت فى الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل و
انما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها
اوفردا من افرادها فان كان الاول كان التعريف لتعريف تلك الحقيقة

وتسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان التعريف لتعريف ذلك

المفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على

الحقيقة قد يكون لشئ يمكن ارتباطه لجميع افراده نحو قوله تعالى ان

الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون لشئ لا

يمكن ذلك فيه ولا تسمى لاستغراق نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله

الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق وقوله والرابع

المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة

الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم

المبهم اما ان يكون بحيث ان يستغني عن الصلة او لا يكون والاول

اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها

اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او

الصلة لانها اذا اطلقت لم يفهم عنها عين شئ ولا جنسه كالمضمرات

فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في

تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا

مسلمان ومسلمين وكذا اللذان والذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما

او نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما
ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع
لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حالة النصب والجر ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة لتثنية هذا في حالة
الجر والنصب كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف
الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا
حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل تنقلب اما
واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا
ثنى فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية
لاختصاصها بالاسمية فيعود معربا وهذا النون بدل من الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصول لا نحو الذي
التي وما ومن الموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع
صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت لصلاتها باللام

ولهذا قيل ان اللام الاولى فى الذى زيادة واصلها لذى على وزن عمى
وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت برجل الذى فعل كذا
فيكون اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذى فعل كذا
لم يحسن له ذلك الانتظام ويدلك على زيادة اللام ههنا ان ما
ومن بمنزلته ليس فيهما اللام نحو جاءنى من عرفته فيكون
بمنزلة الذى عرفته قوله فانها لا يتم الا بصلة وهى احدى الجمل الاربع
وذلك نحو ما الذى ابوه منطلق زيد والذى ذهب اخوه عمرو والذى
فى الدار واما من خالد والذى ان تكرمه يكرمك بكر والجملة
التى تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التى تقع صفة اعنى انها من الجملة
التى يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهى
والاستفهام والتمنى امثالها صلة فلا يقال الذى اضرب زيدا عمرو
اذ لم يكن فى اضرب زيدا بيان لمعنى الذى كما يكون اذا قلت الذى ضربته
وكذلك لو قلت جاءنى الذى اتضربه لان الاستفهام ليس لشئ معلوم
فيكون مبنيا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب اذ لو قلت جاءنى الذى
ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عن البيان اذ الانسان يتعجب

مما يبهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه

اخبار آخر الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد

اظهاره ثم انه لابد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول

كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول

قد نزلا منزلة اسم واحد فلابد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف

العائد للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو هذا الذي بعث الله

رسولا ونحو ذلك وقل ما تجيء آية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف

العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى والذي يتخبطه الشيطان

من المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم ان

الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات

فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما

كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا

به الى وضعها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم

يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس

ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان يكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي

قالِ من البصرة لمن بلغه ان انسانا قدم من البصرة الا انه لم يعرف عينه فاقدته بذلك انه ذان ولو لم يبلغ المخاطب ان انسانا قدم من البصرة احلت ثم ان الفرق بين الذي وما ومن ان الذي صفاً وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولى العلم وما باولى العلم وغيرهم قوله والخامس المضاف احد هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك وغلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فا يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضمن في الابهام بعرفت فانكرا وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم والله اعلم الفصل الثاني في المذكر والمؤنث قوله المذكر ما ليس فيه تاء التانيث هي الموقوف عليها هاء كرحمة وملكة احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو ولست للتانيث الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث والوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التانيث

ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر دار لسلمى بعد
حول قد عفت بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء
اعنى المنقلبة هاء في الوقف كما يجي للتانيث يجي لشبه التانيث
كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنها ضربة وقتلة
وللمبالغة في نحو علامة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسبة
او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها
بالتانيث في كونها فرعا وعلى الاصول فرعية التانيث للتذكير قوله و
الفه الالف يجي للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى وبشرى وصحراء
وصفراء والابنية التي فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة
كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم
الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
سكون العين وان الفهما قد يكون للتانيث كسلمى ومعزى وقد يكون
للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة
من الحاق التاء وورود غير منصرف في الاستعمال واما امثلة تجمعها
فكثيرة ايضا يوزن عدها سامة قوله وهي على وجهين اعلم ان التانيث ما ازاله الحقيقي

الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق
بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته
اقوى من غيره فاوثر معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت
هند ولم يجز جاء هند الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد
جاز طلع الشمس جوازا مستمرا وان كان الاحسن طلعت فانه وقع بين
الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر مجلس
القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يليه لم يبق
له تلك القوة فيستدل على الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في
غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ونحو قوله تعالى ولو
كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع
الفصل احسن ثم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون
تانيث الادميين لان البهائم لا تتميز اعيانها بل تجمعها صورة متحدة
ولا يفصل في تانيثها وتذكيرها ذلك القصد فاشبهت التانيث الغير الحقيقي
فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله واللفظي على ثلثة اضرب اي التانيث
الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كالظلمة والبشرى

الصحراء وقد لا يكون ثم انه اذا كان واحد الفاظ مقدر فيه التاء نحو ارض ونعل بدليل أُرَيضة ونُعَيلة وانما قدرت فيه التاء دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا سمي مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر لشيئين بالاسناد نحو الشمس طلعت وبالتصغير نحو شميسة اذ التاء تظهر فيه فان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عناق وعقرب فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء لا تظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث على ما سبق في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديديمة ووريئة حيث اظهرت التاء في الرباعي عكسه عريس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا بوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان الجمع المكسر فرع على جمع الصحيح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كان تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثه غير حقيقي فجاز في فعله الحاق العلامات وتركه

نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وجمع
المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة وقال النحاة
لنسوة هو اسم مفرد لجمع المرأة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة
اسم لجماعة النساء وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء
وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما
لم يجعل الجمع بالواو والنون مونثا لانه لم يشابه التانيث الا
بوجه واحد بخلاف جمع المكسر كما عرفت ولانه مخصوص
بالذكور ولم يتغير صيغته مما هو عليه بل الحق باخره الواو والنون
بخلاف جمع التكسير فانه قد استونف له صيغة قوله هذا
اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في
المونث الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم
نحو طلع الشمس واما اذا اسند الى ضميرها فلا يجوز الا الحاق العلامة
نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم يعرف ان الاسناد
الى ضميرها ام الى اسم اخر يجئ بعده نحو الشمس طلع شعاعها او قرنها
مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع وجه

لامتناع هنا ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه
وتثنيته وجمعه من حيث كان الخبر هو المخبر عنه فلما كان حكمه هنا
هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى
ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءوا والمسلمات جئن
هذا اذا اسند الى ضميره المستكن ولك ان تسنده الى الضمير البارز
نحو الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان العرب تقول الجذوع
انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمسة عشر خلت
وما ذلك بضربة لازب قوله والناس والانام والرهط والنفر مذكر
الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الاناسي جمع انسان
هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف
واللام عوضا عن الهمزة والا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن
على الاناس الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في
اسم الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الا
له ان يكون مساويا ثوابك الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من
لفظه بل اسم بمعنى الجمع كذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين

تعالى تسعة رهط ولو كان مونثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر و يونث بدليل الاثنين
اللتين وردهما المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التأ
مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال
الجوهري القوم للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير
وما ادري وسوف اخال ادري * اقوم ال حصن ام نساء وقال الله تعالى
لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى
ان يكن خيرا منهن وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع وقوله والقوم
يذكر ويونث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت
للادميين مثل قوم ورهط تذكر وتونث وان صغرت لم تدخلها التأ
وانما يلحق التانيث بفعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم
والابل لان التانيث لازمة هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف
بخلافه حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله ونحو
النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا
لبعض الاسماء الجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر

وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم للفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو قوله تعالى اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع ليس له واحد فاشبه سائر الجموع وذلك نحو قوله تعالى اعجاز نخل خاوية وقوله تعالى والنخل باسقات وفي هذا الباب لا يكون له مذكر لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاة مثلا واردت الواحد للذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا ذلك قالوا هذا شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما العكس قضية التانيث والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انبها التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستحق التانيث للفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لو حصل التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد اثنان والمؤنث واحدة

احدی و اثنتان و ثنتان و اما ما فوق العشرة فاعشران التعنیث
یونث الاسم الاول دون الثانی لان الاسمین اعنی العشرة مع
ما بنی علیها لما تنزلا منزلة اسم احد کره اثبات علامتی التانیث فیهما
لاجتماعهما فی اسم واحد فتقول احد عشر رجلا و احدی عشرة
امراة تونث احدی ولم تسقط التاء التی سقوطها علامة التانیث
من العشرة لئلا یجتمع علامتا تانیث اعنی اثبات الالف فی احدی
وسقوط التاء من عشرة وفی المذکر تسقط التاء من عشرة لئلا یجتمع
علامتا تذکیر فی اسم واحد لان ذلک ممتنع ایضا و اثنتا عشرة امراة
و اثنا عشر رجلا و ثلثة عشر رجلا و ثلث عشرة امراة وهلم الی
تسعة عشر تثبت التاء فی الاسم الاول فی المذکر وتسقطها عن الاسم
الثانی وفی المونث بالعکس وشین العشرة یسکنها اهل الحجاز و یکسرها
بنو تمیم واما الحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون و
ثلثون المذکر و المونث فیه سواء نحو عشرون رجلا و عشرون امراة
قوله والاسمان مبنیان علی الفتح قد سبق الاشارة الی العلة الموجبة
لبناء الاسمین فی الاعداد المرکبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنی

نحو هذا اثنا عشر ورايت اثنى عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم

لما جعلوا اخر شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من البنية وعوضا عنه بدليل

انه لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول

اثنانك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا

كانت بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يجوز ان يكون مبنيا الفصل الثالث

في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع

لغيرها وهي خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف الحروف قوله

اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير نحو جاءني زيد زيد ولغيره

نحو جاءني زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون اكتعون

ابتعون وفائدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو

في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد

قوله تعالى فنادته الملئكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبرئيل

فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد

وقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون فجاء بكلهم لازالة التجوز

الذي في قوله تعالى فنادته الملئكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه

ليسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين

احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت عين المعرفة فلا

الى تأكيد لان تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التأكيد

يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما

تمانع والكوفيون اجازوا ذلك في ما كان محدودا نحو نمت الليلة كلها

لان الليلة موقتة فيجوز ان يقوم في بعضها فاذا قيل ليلة كلها

صح المعنى الذي وضع التأكيد لاجله وهو ازالة التجوز والشك و

قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التأكيد

يجي في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد هو الذي عبر عنه

المصنف بالتكرير مطلقا وانه جاء في كل شئ من الاسم والفعل والحرف

والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه

المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا

ان لفظ النفس والعين مثله تؤكد به الواحد والتثنية والجمع المذكر

والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه

لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب انه مثنى المعنى واحد اللفظ

وكل لا يؤكد به الا جميع او شئ ذو اجزاء مقصودة نحو قرأت الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند
الفعل البتة والتعون في معناه وهو تبع لاجمعون لا يجئ الا اثره
ولو قلت جاء في القوم التعون لم يجز وكذلك ابتعون والبصعون بالصاد
المهملة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان
تبدأ بايتهن شئت من هذه الثلثة بعد اجمعون وعن بعضهم
جاء في القوم اكتعون وليس بالمعروف انما جمع بين كل واجمعين في
قوله تعالى فَسَجَدَ الْمَلٰئِكَةُ كُلُّهُمْ اَجْمَعُوْنَ لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس بانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد
انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت واحد
او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا
عن اخرهم في حالة واحدة هكذا ذكره ابو العباس رحمه الله قوله
والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة
هي ما تذكر بعد الشئ من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له في
المنكرات نحو جاء في رجل عالم وتوضيحا له في المعارف نحو جاء في الرجل

العالم وقيل هي للتفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فيفصل بين شخصين مشتركين في اسم رجل وقد يجي لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه وتعالى اولما يضاده ذلك من الذم والتحقير وقد يجي لمجرد التاكيد امس الدابر لا يعود ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل والثاني نحو رجل كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو وسببه من والغرض بالسبب ان يصله ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشي يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او للشي هو من سببه نحو مررت برجل قائم وامرأة قاعدة فان مثل هذا فعل برزل وتحدد في الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك برجل قائم اخوه فترفع الاخ باسم الفاعل وهو صفته فلانه الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل لنفسه فاذا قلت مررت برجل قائم غلام لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلو يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شي هو من سببه

مررت برجل طويل ابوه والثاني ما كان غريزة كالفهم والكرم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون
علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالضرب
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما
يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن
للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم
والجهل والظرافة والكرامة وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا
ولا مشاحة فيه والرابع النسبة كهاشمي وبصري والاسم المحض اذا
نسب اليه صار وصفا اذ تقول هاشم وبصرة فلا يصح الوصف به
فاذا نسبت فقلت هاشمي انخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامراءة هاشمية وتقول رجل هندي غلامه
فيرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى سائر الصفات
في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزله منزلة حسن
في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف باسم الاجناس توسلا
نحو مررت برجل ذي مال وامراة ذات اسوار فانهم اذا ارادوا ان يصفوا

بالاجناس لم يثبات لهم ان يقولوا رجل مال وامراءة سوار
فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف بالاجناس فقالوا
رجل ذو مال وامراءة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى وصار بمنزلة
صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى
تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف
الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات ولا الاعلام وذلك
لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل
ذو علم فيكون صفة له وكذا امراءة ذات سوار لان القصد الجنس
فهي تتصف به حتى كانه قيل امراءة متحلية او متزينة واما الذوات
باعيانها فلا يتصور ان تتصف بها الشي الا ترى ان زيدا لا يكون
صفة لشي كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما في
السوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف
الى المعرف باللام نحو مررت بالرجل ذي المال لانه كان نكرة في الاصل
وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف
باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان

اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما

فی صدر الکتاب واما فی المونث فانها تلحق التاء وتکون الاعراب فيه

بالحرکة نحو مررت بامراة ذات مال وکذا الجمع نحو هن نسوة ذوات

مال ومررت بنسوة ذوات مال ورايت نسوة ذوات مال بالکسر فی

حال النصب والجر کمسلمات واما فی التثنية والجمع فکمسلمات

ومسلمون قوله وکل صفة يتبع موصوفها اعلم ان الصفة

اذا کانت فعلا للموصوف فهی موافقة فی جميع الاحوال من التعريف

والتنکير والاعراب والتذکير والتانيث وغيرها لان الصفة لما کانت

هی الموصوف فی المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل

من التذکير والتانيث والافراد والجمع اذا الشیء الواحد لا يکون واحدا

وجمعا ومذکرا ومونثا وواحدا وجمعا لا يجوز ان يکون معرفة ونکرة

فلا يجوز ان تقول جاءنی الرجل ظريف لان الرجل اذا کان يدل على واحد

مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يکن احدهما موافقا لصاحبه

وکان بمنزلة جاءنی الرجل الظرفاء هکذا ذکره ابو علی وکذلک حکم

الاعراب فان الصفة لما کان هی الموصوف وجب ان ينتصب على العامل عليهما

حميعا فتوافقه لا محالة في كل الاعراب هذا اذا كان الصفة فعلا
للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت
برجل حسنة جارية وبامراءة قائم غلامها وبرجلين ذاهب ا[ب]
غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التي هي
فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المونث مذكرا ابو[ه]
وغلامها كما يمتنع ان يكون المونث مذكرا نفسها الا ان
هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنز[ل]
منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف
بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل برجل كريم ابوه
كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له بدليل
احتماله ضميره وتانيثها في امراءة كريمة الاب يدل
على ذلك واذا تنزلت الصفة لفعل سبب الشيء منزلة الصفة
لفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب

قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين
والايضاح ودفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول
كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثهم كان مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت بقومك
بثلثهم بدليل مجئ ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا
لمن آمن منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا
من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان المبدل انزل
منزلة المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان
المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض لهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول
قال جار الله العلامة قولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان
يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك لا يجوز ان تقول زيد
رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدا ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب
احدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

ضربت زيدا راسه اذ الرأس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير راجع
من البدل الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو زيد سلب ثوبه
فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله عليه صار له ما هو
جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اذا اردت
ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بما
اتبعته المقصود ولا يتاتى الا في بدية الكلام والاحسن ان تستعمل
فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه
الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون
عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن
والثاني اما ان يكون له تلبس ما بالمبدل منه او لم يكن والاول بدل
الكل من الكل والثاني بدل البعض من الكل والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما
خاصا وهو بدل الكل من البعض نحو نظر الى القمر فلكه لان هذا من
الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس
من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل

منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين
شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا ان تكون موصوفة لتختص وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف
البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم اريد لايضاح
والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد
ليعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي
تعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كانت الكنية اشهر
فيعلم المخاطب انك تريد ممن سمي بزيد هو الذي تكنى ابا عبد الله
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى موجود
في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود
لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد الطويل من الموصوف في
قولك جاءني رجل طويل ولم يقدر جريه عليه لم يدل عليه وانما
يدل على شيء ما من صفة الطول على الاجمال وان العطف والمعطوف عليه كلاهما
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع

اعرف من الاخر واما الصفة والموصوف فهما اسما اجريا مجرى واحد
المخصوص الفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام
وورد الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد
هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم
تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار انا ابن
التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف البيان
من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه
التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد قد ذكر ذلك في
باب الاضافة قوله والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو
للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
تشترك كلها في جميع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها
بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق قالوا والجمع المطلق هي الاصل
في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف
اخواتها فانها تدل مع الاشتراك على معنى اخر فيكون هو الاصل
والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة

اديليق استقصاوها بهذا الكتاب وما عزي الى الشافعي من ان الواو تفيد
الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى رتبة وكعبا في علم
العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان
الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ و ثم توجبه
مع التراخي ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر
وجاز ثم عمرا بعد شهر واما قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدى فمتاول فانه لما اهلكناها حكم بان الباس قد جاء
وثبات الاهتداء ودوامه عليها واما حتى فهي موضوعة للغاية او انتهاء
وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكر المصنف ههنا قوله
لاحد الشيئين او الاشياء او يجي على ثلثة اوجه احدها للشك نحو
ضربت زيدا او عمرا اذا لم تحقق لضربك زيدا فاعترضك
شك جوزت به ان يكون ضربت عمرا فاتيت بيلها و افدت انك
ضربت احدا منهما وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او
عمرو وبني على انك تستفهم قطعا عن احدهما والثاني للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا

نضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما فليس فى ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شى موجود تشك فيه كما يكون فى الخبر والثالث للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا باقدام على احدهما بمنزلة او فى هذه المعانى نحو جاءنى اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدا واما عمروا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو على لم يعدها منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واختاره المصنف حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام يجى على ضربين احدهما ان تكون ذلك متصلة ولا يكون ذلك الا فى الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمروا فالحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهى متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اى والفصل بينها

وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه بالتبيين و
مع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيدا ان كان عنده زيد وعمرا ان كان عنده عمرو والجواب مع او
بلا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتكون في الاستفهام والخبر
اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو كانك لما استفهمت
عن وجود زيد عنده ثم بدا لك من هذا السوال شك فاضربت عنه
واستانفت سوالا آخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك
عمرو فام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر
فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام شاء
كانك رايت شيئا من بعيد فظننت ابلا فاخبرت بانه ابل
على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك وجوزت له ان يكون
شاء فاخبرت عن الاخبار اخذا في السوال عن كونه شاء فقلت ام
شاء اي بل اهي شاء قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا و بل
لكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي
الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل لا عمرو على ان المجيء صدر من زيد لا من

عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات وتقول ما جاءني زيد لا عمرو

واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا

قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك

انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو وهذا قالوا وبل نقيضة

لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب

للاول وتنفيه عنه وقد يقع بعد المنفي كما تقع بعد الموجب نحو

ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان

الذي لم يجيء عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر رحمه الله انه

هذا المحل وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما

جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركت

واثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو

فيكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في

الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك

بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل اختصاصها

بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا اخذا

فى عطف المفرد على المفرد اما عطف الجملة على جملة فهى نظيرة بل فى جواز
الاستدراك بها فى الايجاب ايضا نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور فى المتن الفصل الرابع فى الاعراب
الاصلى وغير الاصلى الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع
علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى
من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
فاختص بالرفع الذى هو اقوى لانه من الشفتين يحتاج فى النطق به الى
تحريك عضوين واختص المفعول الذى هو اضعف بالنصب الذى هو اخف
اضعف لكونه من اقصى الحلق وفى المضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة
فاعلا فى المعنى وتارة مفعولا فيه بالجر الذى هو المتوسط بين الرفع
والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتناسب
او نقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون
المفعول واحدا فصاعدا الى سبعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر
بالاخف انتهى المنهج للتوازن والتعادل قوله والملحق بالفاعل
خمسة اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه

خلافاً لابن فضال لنا ما روى عن على عليه السلم قال الفاعل رفع و
ما اشبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض و
ما جرى مجراه وايضاً ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما
فتكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما
على المبتدأ وايضاً ان الفاعل ابداً وفي الغالب الى اثنين لانه لا يحتاج
الا الى شيء واحد هو الفعل والمبتدا ابداً وفي الغالب ثالث ثلثة
لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على
الثلاثية وقد ذكرنا فيما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل
ولا نعيدها قوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت
اوجدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى
هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول
لمجيئهن فضلة في الكلام مثله وللحال مشبه خاص بالظرف لكونها
مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط الحرف

والجر الاصل للمضاف اليه اما بالحروف وبالاضافة المعنوية قوله

وانما كان الجر في كفى بالله وفي لا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور

لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم

على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لا

فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس

فيه فاعلية ومفعولية ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب

للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يتميز بين المعاني المختلفة

ومحل توارد المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال

والحروف تدل بصيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب

للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو لسبب المضارعة

التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد يقع الاعراب صريح

وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف

الاخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا

انه كناية عن اسم مرفوع فقط ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا قلت

اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما

كانت هذه الاسماء نائبت مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة
فيها الى تميز ما كان كناية عن مرفوع او منصوب او
مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناؤها صيغ لكل واحد
من هذه الاحوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناؤها وتحصل لهم
الغرض المقصود من التميز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة
فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها
لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها
صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهي على ضربين متصل وهو ما
لا ينفك عن اتصاله بشئ فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال
وهل هو الا تعريف الشئ بنفسه قلت عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال اللغوي العرفي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت
ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا
ومستكنا وهو ما نوى فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم
المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه في تلك

وهى افعل ونفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر
دون الغائب المونث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما
استكن فيه من انا ونحن وانت اوغير لازم وهو ما يسند الفعل اليه
تارة والى غيره اخرى كالمنوى فى فعل الواحد الغائب نحو زيد
فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز من
الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن فى الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المضمر ايضا نحو زيد ضارب
غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هو له نحو هند زيد
ضاربة هى الصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهى لهند
فابرزت ضميرها وذلك لازم فى الصفات بخلاف الفعل نحو
زيد ضربته لانحطاطها لرتبة الصفات عن رتبة واما ضمير
المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من
خواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف
المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان لجنبهما فضلة ثم الكلام
بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر استقلاله والتلفظ به وحده ويكون

مرفوعا نحو هو فعل كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرورا البتة

اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا

ترى انه يجوز فى كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب

الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو هو فعل كذا

واياك اكرمت بخلاف المجرور اذ لا يصح ما مررت بالا زيد

قوله وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة واربعون

لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة

وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل

مجرى الوصف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفونى اما نحن فهو

جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والحقة

والمخاض وكذا قيل لتثنيته نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه

لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه غائب او مخاطب

الا ترى انك اذا فصلت فى قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا

وانت وانا فعلنا ولم يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوى

للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه وبنى نحن على الضم لانه

يبنى عن المغنين فقوى ومثله قط وقبل واما انت فهو ضمير الخطاب والاسم بالاتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب بخلافها فى ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انت انتِ ولم يقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا لاول مراتب الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيه النون اظهارا لمخرجها اذ لو سكنت لكانت غنة فى الخيشوم اذ خفيت فاثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا مثل هذا فى ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بين الفساد فقوله وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر لخفته ثم قالوا فى التثنية انتما وفى الجمع انتم وفى الغائب هما وهم وكان القياس انتا وانتو لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انا قال الشاعر وحيا الاله فكيف انا ولانهم لو قالوا انت انتا انتو لزمهم ان يقولوا هو هوا هو وافكان يفضى الى اجتماع المعتلين فى اخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كان كذلك ابدلوا من الواو وهو ميمًا فقالوا هما هم لان الميم مخرج الواو واحد على الحركة ثم

الزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتمو بدليل
مراجعة في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها وانتمو
وانما حذف الواو تخفيفا حيث امن الالتباس لم يحذف الالف في
التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية
فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل الميم في هما وهمو وانتما وانتمو
من المذكر والمونث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من
جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية
من جنسها في المظهر مضطردين فيه نحو زيدان فجعلوا ههنا حركة
الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمونث في التثنية
ولم يشتركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المونث هن
انتن ولم يجمعوا ههنا بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة بين الفرع
والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا
يضربن وشددت لان الاصل همن انتمن فقلبت الميم نونا وادغم
واما المنفصل المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من
الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع اليه لا محل لهذه اللواحق

من الاعراب وهي نظير الثاني انت وعند الخليل انها مجردة المحل با

ايا انيها لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة واستدل بما حكاه من

العرب حتى اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب حيث اضا

ايا الى الاسم المظهر اي الى الشواب واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع

منها هو التاء في ضربت وهو ضمو المتكلم ومفتوحة للمخاطب المذكر و

مكسورة للمخاطب المونث وقد استوثر المتكلم باقوى الحركات وانما

فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المونث لما ذكرنا في المنفصل

وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا

في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب

الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت

اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع

فيقول ضربا ضربوا وضربتا وضربن ولم يزيد والميم فرقا بين

المستكن والبارز اذ قولك ضربا تثنية المستكن في زيد ضرب

وضربتا للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمونث اذا

امكنهم الفرق هنا بالحاق التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنا او

قد دخلت هنالك لئلا يلتبس بالمخاطب فلو زيد ثانية مرة تقضي الى اجتماع التائين وهو ممتنع جدا قالوا في الجمع ضربن بنون واحدة بخلاف ضربتن لان احدى النونين هنالك بدل من الميم لا ميم ههنا فيبدل منها النون فهذا حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتتميز هذه الافعال بالزوائد التي اعتقبت في صدرها وتقول في الغائبين يضربان ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان للمضارع لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون وتقول في الغائبتين تضربان ولم يلحقوا في اخره التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع تقول يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن وتقول في مونث المخاطب تضربين وتلحق الياء باخره علما لضمير المونث لان التاء في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء اخر نحو

بالياء لانها علم للمونث ايضا فى هذى وتقول فى التثنية تضربان ولم يفرق بينها وبين المذكر كما لا يفرق فى الماضى ضرورة وتقول فى الجمع تضربن كما قالوا يضربن فى الغائب فى المتكلم لا يبرز الضمير لان حروف المضارعة فى اوله تغنى عن ابرازه ويؤمن الالتباس وحكم الامر حكم المخاطب المضارع الا فى اتصال نون الاعراب لانه مبنى او مجزوم وهذه النون تسقط فى الجزم واما المتصل المنصوب فهو الكاف فى اكرمك والياء فى اكرمنى والهاء فى اكرمه ولفظ المجرور كاللفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان الياء المتكلم فى المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضميرا منصوبا يعمد بنون قبلها نحو ضربنى وتضربنى صيانة للفعل من اخ الجر اعنى الكسر فلا يكون فى بنائه كسر كما لم يكن فى اعرابه جر ثم حمل على الفعل ان واخواتها فى ذلك فقيل اننى وكذا اخواتها وجاز حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو انى وكانى ولكنى ولعلى ولا يقال ليتى الا فى ضرورة الشعر واما اذا كان ضميرا مجرورا فلا يعمد نحو غلامى وفى ولى لان الاسم لا يجر

لم يجب صونهما عن الكسرة الا في من وعن وقد وقط لانها لما كانت مبنية على
السكون عمل الياء معها ابقاء على سكونها وتفاديا من ان تزيله الكسرة
قوله وما للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع
وانما سكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة
من التحرز من توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا
وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونهما ولم
يفعل ذلك مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان
المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل
بالفعل لفظا خاتمة الكتاب وكما نصير المعمول بصيرا لعامل اعلم ان
اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار
من المجرور بمنزلة الجزء من الكلمة فمنه اضمار رب بعد الواو نحو قوله و
الاعماق خاوي المخترق وقوله ومهمة مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه
سماؤه اي رب مهمة مسود الجوانب خال الطريق والكوفيون على ان
مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمر وانما اضمر
لعل هذا الكثرة الاستعمال وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فالهيتها عن ذي تمائم محول أي أقرب من أنه مثلك سياق الكلام يدل عليه
ومرضع بمعنى ذات إرضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها شغلتها
عن ذي تمائم محول أي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي العوذة
ومحول الذي أتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد وأصباب
أي بل رب بلد وهنا بمعنى المفازة والأصباب جمع صبب وهو ضد الصعد
قوله ومن ذلك في قولهم الناس مجزيون بأعمالهم ذكر سيبويه في إعراب
هذا المثل أربعة أوجه أحدها وهو أجودها أن يقال إن خيرا فخير بنصب الأول
ورفع الثاني على أن التقدير إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير بإضمار كان مع اسمها لأنه حرف
الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لأنه جواب الجزاء عليه فتقتضيها
لأنه جملة اسمية والثاني نصبهما معا على أن الأول اسم كان المضمر والخبر محذوف
والثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير إن كان في عمله خير فجزاؤه خير فهذا الوجه دون
الوجه الأول لقلة حذف خبر كان والثالث أن ينصبهما جميعا نحو إن خيرا فخيرا فالأول على
ما ذكرنا في الوجه الأول والثاني على أنه مفعول به والتقدير إن كان عمله خيرا فهو يجزى
خيرا والرابع أن يرفع الأول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا
في الوجه الثالث قوله وهذه السماعية لا ينبغي أن يقاس عليها شيء مع أخر العامل السماعي إذا أضمر فلا بد من قرينة



في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في اضمار ان مع الفا التي تدل عليه
وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف
وفي اضمار كما من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ
اذ لا شئ في اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا يضمر الا بدليل الحال
اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه
دليل من الحال والمقال فالاول نحو قولك وقد رأيت من يتهيأ
للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته اذ الحال يدل على ذلك وهكذا
اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا
وقوله للمتهي والمستهلين معناه لاجل المتهيئ والمستهلين وفي
حقه لا ان يكون للمتهي والمخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابصروا
على الغيبة دون تريد وابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة
ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار وقد اضمر لدلالة ما سبق
من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا او نصارى لانك لما اضربت
عن قولهم كونوا هودا او نصارى ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد
نتبع ومنه قولك لمن يقول بك من فعل زيد باضمار فعل زيد

رفعه بالفاعلية اولى من رفعه مبتداء وذلك لان جواب من فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السوال كما ان جواب ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع قوله وقريب من هذا الاضمار على شريطة التفسير الاضمار مع شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا مقدم عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا او نصارى وفيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه فهذا معنى قوله الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك مما فيهن اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب بفعل يفسره الظاهر والمعنى ضربت عبد الله ضربته لا انتصابا بالفعل المؤخر عنه لكونه مشتغلا عنه بضميره

اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر هو ما ذكرنا او فعلا في معناه نحو زيدا امررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول او فعلا هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان الاهانة من لوازم ضرب الغلام وهذا باب للاطناب وفيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصر على هذا القدر فليس الري من التشاف

تمت

بر ناظران انصاف گزین روشن باد که چون نخلبند حدیقه کون و مکان و شیرازه بند اوراق زمان این چمن دور از خزان دامن گل نو رسیده خطبه این کتاب را از خار و خس اغلاط لفظی و معنوی محفوظ داشته بنا بر علیه طی کشیده در تحریر غلط نامه اش لوقوع آمد لیکن مهتمم طبع این کتاب را خلش خار عیبی که علی الرغم رسم مروجه چاپه خانه ها در غلط نامه بعمل آمد ناچار بر آن می آمد که با علان سبب آن پردازد و بمؤدای **والعذر عند كرام الناس مقبول** زبان به استعذار گشاید و آن اینکه تحریر عبارت کتاب را در غلط نامه که عیب جویان را دست آویزی قوی طعنه زنی بدست آمده بر سهو کاتب حمل نتوان کرد منشاء آن این است که اگرچه در تالیف نسخ متعدده عند النقل و التصحیح مساعی موفوره بعمل آمد لیکن بسبب قلت تداول این کتاب نسخه که ما فوق آن در صحت متصور نباشد مصحح این کتاب را قبل از اتمام بهم نرسید لهذا نظر بر ناتصحیح ماندن کتاب عباراتی و مبادی به تحریر عبارت مذکوره بعمل آمد و اغلاط هندسه را در بعض مواقع بنظر کاتب و مهتمم گروه بعنوان خطا منسوب بر چشم مستعد رگذارند و خود به تصحیح آن پردازند فقط

صحیح نامہ اغلاط نسخہ ضوء شرح مصباح

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
٤	٣	صبیةً خا	صبیة	صفحہ ١٦	سطر ٨	غلط اللفظ	صحیح اللفظ صحیح	×	٥	وهو	هو
×	٩	إنَّ	أَنْ	×	١٣	فله	قلة	×	١٣	اذا	اذ
٦	١٠	غیرُ	غیرَ	١٧	٤	یقترن	ان یقترن	×	١٤	الان	الآن
×	١٤	اضافة	الاضافة	×	٩	کاسماء	کالاسم	٢٨	٥	اذا	اذ
٧	٤	تعرّف	قد تعرّف	×	١٠	لیکونُ	لیکونَ	×	٧	لموافقها	لموافقتها
٨	١	وسرها	سرها	١٩	٤	قد	قدیماً	×	٩	الاستباع	الاستتباع
٩	١	الاسم	مضمونه الاسم	×	٧	لسکوت	السکوت	×	١٠	العاطفة	×
١٠	٧	انه	انهما	٢٠	٨	معنانها	معناهما	×	١٣	یکن	یمکن
×	١١	فضل	فُضل	×	٩	انهما	انها	٢٩	١	بکسر حرف	بکسر حرف
×	١٢	المتکل متصل	المتکلم	×	١٢	ایرادُ	فی ایراد	×	١٢	جهة	جهة اللفظ
١١	٤	البدلیة من شئ	البدلیة	×	×	نوعین عین	نوعین	×	١٣	فی نحو	نحو
×	×	یستغنی	یستغنی	×	١٥	ومن علامة	قوله ومن علامته	×	١٤	مدرج	مدرج
×	٨	ضمهما	ضمها	٢١	٤	بالشجعة	بالشجه	٣١	٧	لذاا	لذا
×	١٠	کلٌّ	لفظة کل	٢٣	٨	رویة	رؤته	٣٢	٧	مبنی	بنی
×	١٢	مشتملاً	مشتملٌ	×	١٥	وضع	وضع للتعریف	×	٩	یکون	اینکون
١٢	٥	نحو	ونحو	٢٤	٦	بدخولهما	فدخولهما	٣٣	١٠	الا ترى	حتى
×	٨	اللاتی	التی	×	٩	دخولهما	دخولها	٣٤	١	واوقع	واقع و
×	١٢	لتعریف	التعریف	٢٥	٦	یتصل	تتصل	×	١١	والاسناد	فالاسناد
١٣	٩	اذ المعنى المفرد	اذ المعنى المفرد	×	٨	یتصل	تتصل	×	١٥	الجر	الخبر
×	٩	والمضاف ومضاف	مضافین المضاف	×	١١	حاتَ	حاتِ	٣٥	٧	غلام زید	×
×	١٠	مُعربة	معرّبة	٢٦	٩	اختص	اختصت	٣٧	١	وشئ	وشئ
×	١٣	عبدٌ الله	عبدالله علم	٢٧	٢	افعل	فعل	×	١٥	التقدیریا	التقدیر اوتیك
١٤	٦	اذا	اذ	×	٤	غیر	کل	٣٨	١	اذا	اذ
١٥	١٣	قوله فی کلمة اذ خلت	وانما خلت	×	×	مضاد عنه	مضار عنه	×	١٣	بحکم	بحکم

غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
تقولنا	فقولنا	۵۳	۵	يلزِم	يلزَم
بين نحو	نحو	۵۶	۱۱	اختيهما	اختيها
او	اذ	×	۱۴	الكثرة	الكسرة
ن	انّ	۵۷	۷	ان	جاءني
يجمع	تجمع	×	۱۱	راو	راوا
بتوسط	متوسط	×	۱۵	يستقل	×
الواوو	الواو	۵۸	۵	هذه	هذا
مقيدة	مفيدة	×	۷	ففعلوها	ففعلوا
لانحرافها	لانخراطها	۶۰	۶	من	من ليست
شبهتی	شبهی	×	۱۵	قول	قول
في	فيه	۶۱	۱	بنفسها	بانفسها
المصدرة	الملصق بانون	×	۱۰	التنوين قوله غير المنصرف	هو ما لا يدخله الجر مع التنوين
وراها	ورائها	۶۲	۷	لمشابهته	لمشابعة
اعلمته	اعلمت	×	۱۵	اثر	اثروا
رجلٌ	رجلَ	۶۹	۹	للجمع	الجموع
التعين	التعلق	۷۰	۱۱	فصرفت	فصرف
لثانية	الثانية	۷۱	۱۴	جاوزنه	جاوزنه
التبيه	التشبه	×	۱۵	بين	وبين
هذا	في هذا	۷۲	۶	فانه	فانه صفة
مستفيم	مستقيم	×	۱۱	ايكون لازما	ان يكون لازما
الكلمة	الكلام وانما قيد	×	۱۲	لزومه	عدم لزومه
ردو	ردوا	۷۳	۱	قوله	×
ايتم	ابم	۷۵	۶	وعل	وعَل
مضافا	مضافة	×	۷	مقام	×
اياه	اباه	×	۱۵	واعتبارها فبقيت له العجمة والتانيث	واعتبارهما

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۷۶	۱	تنزل	لتنزل
×	۲	قدّم	قدّم
×	۱۳	لانه	فانه
۷۷	۱۰	انزلي	انزل لي
×	۱۲	أنزل	إنزل
۷۸	۵	من الجملة	للجملة
۸۱	۱۳	اخرِج	اخرُج
×	۱۴	اخرج	اخرُج
۸۲	۵	بياء المتكلم	ياء المتكلم
×	۸	ايفاء	ابقاء
×	۱۲	عارضا وبين هو	عارضا وبين هو يكون هو
×	۱۵	بنحو	نحو
۸۳	۲	اذا	اذ
×	۸	فانما بني	فانما
×	۱۰	اذا	اذ
×	۱۴	هذا كان	هذا
۸۴	۸	البناء	البنا
×	۱۲	ينقسم	ينقسم
×	۱۳	معمولة	معمولا
×	۱۵	للتمكن	المتمكنة
۸۵	۱۰	فيه كل	كل
۸۶	۵	وعلى	اوعلى
×	۱۱	غيرها	غيرهما
۸۷	۲	بالاسم	بالاسماء
×	۱۱	في نقده الاسم	على

بعض النحويين والجر كما ماخوذة منها على قوله

همم بالعلمية لا باثرها فبقيت العجمة والتانيث

انما بني المضاف الى ياء المتكلم

اية انا بان الاصل في الفعل البناء

تقل بر امتناع الاسمية

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۸۸	۸	مایطرح	مایطرد
۸۹	۱۰	تبناقض	بناقض
۹۰	۳	وهو	واما
x	۷	او	و
x	۱۲	لصنعته	لصنعته
۹۱	۴	بنكرة	بنكرة
x	۵	يجعل منه الية	x
x	۶	ولضيم	ان لضيم
۹۳	۱	وجعل	جعل
x	x	جعل	جعل الخبر
۹۷	۵	للعل	للعلل
x	۹	هزه	بهزة
۹۹	۵	مع	مع كلامهم
۱۰۰	۲	ما	ما
۱۰۲	۹	حالا لنوابع	حال التابع
۱۰۴	۲	لما	كما
۱۰۷	۱۶	[illegible]	x
x	۱۷	كونها	كونه
۱۰۹	۱۳	تقول	لا تقول
۱۱۵	۳	الفاعل	الفاعل
x	۱۲	اضيفت	ضيف
۱۱۱	۶	احتي	احترازا
x	x	الفذ و العذب	[illegible]
x	۷	الفذ و العذب	[illegible]

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۱۱	۱۲	لا	لان
۱۱۲	۹	يراد	ايراد
x	۱۵	لا	لان
۱۱۴	۴	وقوعه	وتوقعه
۱۲۱	۷	اسناده	اسناد
۱۲۲	۱۰	حيث	x
۱۲۳	۲	التبعض	التبعيض
x	۱۵	[illegible]	x
۱۲۴	۱	واما	واما من
x	۴	صرف	صرف
۱۲۶	۱۲	ردما	رومًا
۱۲۷	۴	وبه	اوبه
x	۶	والواو	الواو
x	۱۱	في	في نحو
۱۲۸	۵	تقلل	تقلل
x	۱۰	التباع	الشياع
۱۲۹	۱۱	وقيل	
۱۳۰	۱	راجع	فراجع
x	۳	ذكرها	ذكرها
x	۱۲	المتعلق	المتعلق
x	۱۳	[illegible]	[illegible]
x	۱۰	خلعت	جلست
۱۳۱	۱	الفعل	[illegible]
x	۷	يعل	يعل

صفحه
۳۱
x
x
۳۲
۳۴
x
۳۵
x
x
x
۳۶
۳۷
۳۸
x
x
۳۹
۴۰
۴۲

صفحه
۱۳۷
x
۱۴۸
x
۱۴۹
x
۱۵۰
۱۵۱
x
۱۵۳
۱۵۴
x
x
۱۵۵
x
x
x
۱۵۹
x
۱۶
x
۱۶۱
۱۶۲
x

سطر	غلط	صحیح		صفحہ	سطر	غلط	صحیح		صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۹	نکسر	تکسر		۱۶۳	۱۰	اذا	اذ		۱۷۹	۹	الی انحا	[illegible]
۱۵	الحرکة	الحرکة التی		×	۱۲	مخالفته	مخالفة		۱۸۰	۴	فی لان	فلان
۷	للعصية	للعضيه		۱۶۴	۸	نخوان	نخوان		×	۱۲	واما قوله	فقوله
۱۰	تجاوز	تجاوز		۱۶۵	۷	احنی	احنی		۱۸۴	۱۰	بینہما	بینہما
۲	یعا	لنیا		×	۱۵	لا یخف	ولا یخف		۱۸۵	۲	کما	لما
۱۳	فیعذر	بعذر		۱۶۶	۱	صلتها	صلتها		۱۸۶	۳	اعطاك	عطلت
۷	کان	×		×	۶	عملت	عملت		۱۸۷	۱۳	ولیضر	لیضر
۷	یقبل العلیة	ثقیل		۱۶۷	۸	ان	ان		۱۸۸	۷	ما یعا	ما یعا
۹	فی الحرکة	×		×	۱۰	عملت	عملت		۱۸۹	۱	اذا	اذ
۶	للنصوی	المنصوی		۱۶۸	۱۱	مثا تما	مثا بهتها		۱۹۰	۱	النبی	لا النبی
۵	اذا	اذ		۱۶۹	۱۲	دفع	رفع		×	۵	اذا	اذ
۷	اذا	اذ		۱۷۰	۱۳	علی	علی ان		×	۶	تأتینی	تأتنی
۹	مقصورة او جزء	مقصود فی الکلام جزء		×	×	الا ان	ان		×	۷	الی	ان الی
۲	یعاقبه	تعاقبه		۱۷۱	۲	اذا	اذ		×	۱۰	لا	نحو لا
۱۱	المبنی	المنفی		×	۱۵	الاولی	لا الاولی		×	۱۴	فالوا	قالوا
۲	فیجوز وله	فیجوزون		۱۷۲	۱۵	اصل	الاصل		۱۹۱	۲	فأتینا	تأتنا
۱۳	عمروزیل	عمرازیل		۱۷۳	۵	تقوم	یقول		×	۹	الا النبی	[illegible]
۷	الحرف	الحرف		×	۱۲	الجلیل	الخلیل		×	۱۰	فانفقه	نفقته
۹	بان	ان		۱۷۴	۳	تجنة	[illegible]		×	۴	نصب	نصب
۵	نقل مہا	قل مہا		۱۷۵	۱۰	اذا	اذ		×	۱۳	الخوا	الوا
۶	نقلت	نعلت		۱۷۷	۱	[illegible]	[illegible]		۱۹۲	۱	لحوق	[illegible]
۱	[illegible]	[illegible]		×	۶	[illegible]	[illegible]		×	۲	استثنا	استثناء
۳	اذا	اذ		×	۱۵	[illegible]	[illegible]		×	۷	استغا	استغفا
۱۱	اذا	اذ		۱۷۹	۱	به	به سنج		×	۸	ستوان	ستوان

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۹۳	۷	یاتنی	یاتینی	۲۰۲	۳	لکن	لکون	۲۲۳	۱۲	ولکونہ	لکونہ
×	۱۲	تلحقہما	تلحقہا	×	۴	منہا	ومنہا	۲۲۴	۱۲	العامل	العوامل
×	۱۲	یجادی	یجادی	۲۰۴	۹	ازدوہا	ازدوجہا	۲۲۵	۱	الماء	والماء
۱۹۴	۵	للا	الا	۵	۴	لاقران	اقران	×	۹	حکمہا	حلمہا
×	۱۲	یاتینی	یاتنی	×	۸	اولہ	اولہا	۲۲۷	۹	الغالیۃ	الغالبۃ
×	۱۳	او	و	×	۱۵	دام	مادام	۲۳۰	۷	مالدے	الذی
۱۹۵	۳	مقصوٗ	مقتضی	۲۰۷	۱۲	والطمع	و	۲۳۳	۹	وشہا	شبہہا
×	۶	بتمامہا	فوائدہا	۲۰۹	۹	وفرق	وفراخ	×	۸	لاالفہ	الالف
×	۷	لابہام	الابہام	۲۱۰	۱۳	المضارع	المضافان المضارع	۲۳۵	۹	ما لتصغیر	بالتصغیر
×	۹	اقل مثالہ	امثلہ	۲۱۱	۱	فیہما	فہما	×	۱۱	غریب	عریب
۱۹۶	۸	اذا	اذ	×	۹	نقلم	تعلم	۲۳۷	۱۲	الامنتا	الامینا
۱۹۷	۹	نغل	نقل	×	۱۲	عمرو	عمرو و	×	۱۵	فانہا	فانہما
×	۱۵	عنرواذ	عشر اذ	۲۱۳	۱۱	الاسم	اسم	۲۳۹	۳	اِعجاز	اعجاز
×	۱۹	البناء	للبناء	۲۱۴	۱۲	وفیمن	فیمن	۲۲۰	۱۲	الحق	ما الحق
۱۹۸	۹	لانہا	الانہا	۲۱۷	۱۹	لانقیلہ	لانقلہ	۲۲۲	۲	عبیر	عین
×	۱۲	و	او	۲۱۸	۱۰	الجملۃ	الجہۃ	×	۱۱	صحیح	صریح
۱۹۹	۲	لکثرتہ	للکثرۃ	۲۱۹	۳	او	و	۲۴۳	۷	من	وہو من
×	۸	کنایۃ عن الصرو کذا	کذا الثانیۃ عن العدم	×	۵	معربۃ	مُعرَبۃ	۲۴۵	۱	کالفہم	کالفہیم
۲۰۰	۱	افعاء	اسما	×	۸	التعلیق	التعنیق	۲۴۶	۳	ذا	ذات
×	۳	نوع	لا نوع	×	۹	خبرا	جزء	۲۴۷	۷	موافقۃ	توافقہ
×	۴	الفعل	اہمل	×	۱۲	اذا	اذ	×	۱۰	اذا	اذ
×	۱۳	یبنی	بنی	×	۱۵	الشلثہ	السلثہ	۲۵۰	۱۳	خساصًا	خامسًا
۲۰۱	۲	او	و	۲۲۳	۱	فانہما	فانہما	×	×	فلکۃ	فلکہ
×	۱۲	لبعض	للبعض	×	۹	وہو	ہو	۲۵۱	۲	قولہ	وقولہ

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲۰۱	۱۳	یقرب	یقلّ
۲۵۲	۶	ترقیه	ترقبه
x	۱۱	جمیع	جمع
x	۱۲	قالواو	قالوا
۲۵۳	۸	فانه	بانه
x	۱۰	واوه	واو
x	۱۵	للخیر	للتخییر
x	x	مرته	امرته
۲۵۴	۱۵	بینما	بینها
	۱	بالتبین	بالتعین
x	۴	الجنس	الخبر
۲۵۸	۸	الثلاثة	الثلثة
x	۱۴	مثلة	مثله
۲۵۹	۱	والجر	الی والجر
x	۳	اذا	اذ
x	۸	اذا	اذ
x	۱۰	واعرابه	فاعرابه
۲۶۱	۱	تفعل	یفعل
x	۱۱	رتبة و اماضیر	رتبة الاعلی واماضیر
x	۱۲	سنشار الا	سنشار الا
x	۱۴	یجیها	یجیئها
۲۶۲	۵	زین	زین ب
x	۶	اسبق	سبقت
x	۱۴	تقف استو	تقف استو

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲۶۲	۱۵	وهو	هو
۲۶۴	۲	المرجحة	المرجّحة
x	۹	اشتركوا	اشركوا
۲۶۵	۵	مضمضی	مضمضمة
x	۱۴	اذا	اذ
۲۶۶	۸	الغایتین	الغایتین والغایة
x	۹	مغرما	معربا
x	۱۰	الغایتین	الغایتین

[illegible]

قطعهٔ تاریخ تصنیف [illegible] متخلص به موجد

ضوء مصباح را که اغاجان — طبع کرده به طرز تازه و نو
سنگ طبعش ز بیستونی بود — که در و کوه کن بدهٔ خسرو
تنگ در بر کشید قالب طبع — بت این سنگ الصمد تگ و دو
کوه طور است قالب طبعش — که ز ضو تافت بر سرش پرتو
بوده الوعلی مصحح آن — که ز کمال عبید برده گرو
برده شرح وصف آن علام — حق چاپ چهان شود پیرو
که بهر کام از دوات و قلم — پای چوبین فرو رود در گو
از ازل داشت نسبت روشن — نام والای آن جناب بضو
گر بعیانه نقد جان طلبند — تو نخواهند اشباد دل و جان شو
که بهر نحو یابی این نسخه — صرف گشت حرف من پیش نو
پیش این قوت روح طالب علم — نان و حلوا نخورد به دو جو
در حروفش ز راستی دو دست — یاوه گوئی حاسد نخرو
که شب مه بود سواد و بیاض — در شب ماه سگ کند عو عو
گفت تاریخ طبع آن موجد — و... جدا افزود نور طبع به ضو

۱۲۶۲